شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (126) 15/04/2013

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثار

هلع من تورط سعوديين في تفجيرات بوسطن

دوافع الحراك الشعبي ومضاداته في السعودية

صورة لا يريد آل سعود أن يراها أحد

الوليد بن طلال.. من المال الى السياسة

هذا العدد

دولة الوصاية	١
الحكومة تقبض على (خلية تجسس)!	٢
السعودية وانتاج نظام جديد في صنعاء	٤
دوافع الحراك الشعبي في السعودية	٦
العوامل المضادة للتغيير والثورة في السعودية	١١
صورة لا يريد آل سعود أن يراها أحد	١٦
اهتمام ديني أم هدم للتاريخ؟	١٨
تدمير آثار الإسلام: جرح لمشاعر المسلمين	١٩
النمر في محاكمة سرية والإدعاء يطالب بإعدامه!	٢٠
الوليد بن طلال: من المال الى السياسة	٢٢
هلع رسمي من احتمال تورط سعوديين في تفجيرات بوسطن	٢٤
تهديد بالرقابة والحجب وحلم التحكم بالإنترنت	٢٥
فقيه السلطان.. صالح الفوزان	٢٨
أخبار	٣٠
السعودية تريد منع الهواء	٣٤
الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة	٣٥
السعودية وكبش اليد العاملة الوافدة	٣٧
وجوه حجازية	٣٩
قلب ابو متعب مسكننا الكبير!	٤٠

دولة الوصاية

الوصاية في العرف السعودي القبلي والسياسي لا يبطن مجرد الشعور بالفوقية والتميّز، رغم أنه شعور عميق لدى أمراء آل سعود، ولكنها تعني أيضاً نزعة الاستحواذ المستفحلة لدى الأمراء، الى درجة تجعل من بسط اليد وفرض السيطرة على كل ما يمكن الوصل اليه من مال وأرض وعقار وبستان ثم تعلو ذلك الى حكومات ودول عادة جارية و متوارثة..

مثال بسيط لتوضيح ذلك: حين نتأمل عميقاً في الخلافات الحدودية بين المملكة السعودية والدول المجاورة لها: اليمن، العراق، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، عمان، الاردن، لا تجد هناك ما يستحق بقاء ملف الاتفاقات الحدودية عالقاً لعقود طويلة سوى إصرار آل سعود على حقوق مزعومة لهم داخل أراضي هذه الدول، ولذلك تبقى الاتفاقات بدون حسم، وقد تتعطل مشاريع استثمارية وربما تلغى بسبب رفض اعتراف آل سعود بحق هذه الدولة وتلك في العمل على هذه البقعة أو تلك..رغم أن الخلاف قد لا يتجاوز قطعة أرض صغيرة أو لا يستحق هذا القدر من التعطيل الطويل الأمد..

القضية لا تقتصر على مجرد خلاف حدودي، ولكنها النزعة الوصائية التي تعبّر عن نفسها في التعطيل، والخلاف، والإلغاء.. فهناك عشرات الأمثلة على خلافات بين السعودية والامارات على واحة البريمي، أدّت الى تعطيل مشروع مد جسر حيوي بين الامارات وقطر بحجة أنه يتجاوز على السيادة السعودية، وقد تابع كثيرون خلاف مركز الخفوس الحدودي مع قطر في العام ١٩٩٢، والذي أدى الى مقتل شخص من حرس الحدود القطرية وجرح إثنين آخرين، كما عطّلت السعودية مشاريع استثمار بترولية في اليمن بسبب الخلاف الحدودي، وكذلك الحال مع الكويت، وما نجم عنها من انقسامات ومصادرات للأراضي حتى أن بعض المواطنين الكويتيين وجدوا أنفسهم داخل الأراضي السعودية بعد أن كانوا في وقت سابق يعيشون داخل الحدود الكويتية، بسبب المصادرة السعودية..

حين ننتقل من الحدود الى السياسة، تتجلى نزعة الوصاية في أبشع صورها، فآل سعود يعتقدون بأن لهم حقوقاً إستثنائية تجعلهم أوصياء على هذه الأمة، ويتصرّفون كما لو أن شعوب الشرق الأوسط ودوله رهن إشارتهم، ولا يجوز لهم التصرّف دون كسب رضاهم..وهنا نستحضر السبب الجوهري في الخلاف المكتوم بين الرياض والدوحة، وهو خلاف لا يتعدى فكرة الوصاية، التي تمرّدت عليها القيادة القطرية وصارت تتصرف كما لو أنها ندٌ أو منافس لآل سعود في هذا الصدد..ومشكلة القطريين أنهم باتوا يلعبون نفس اللعبة السعودية في الوصاية، منذ تمرّدوا على (الشقيقة الكبرى) بعد حرب الخليج الثانية، وتوقيع اتفاقية الدفاع المشتركة مع الولايات المتحدة التي حرّرت الدوحة من (الوصاية) السعودية، ونقلت الوصاية الى واشنطن، مع هامش تحرّك أوسع..

في مصر، إبان عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، كانت السعودية قد فرضت وصاية متقنة عبر المساعدات التي تقدّمها، ونجح مبارك في ضبط التيارات السياسية الدينية والعلمانية لفترة طويلة، ولكنه أصيب بعدوى الوصاية فقرر اعتماد مبدأ التوريث، فأودى بحياة نظامه السياسي، وحين رفض نظام ما بعد ثورة ٢٥ يناير شروط الوصاية السعودية، بقيت مصر تعاني من أزمات اقتصادية، وصدامات طائفية وفلتان أمني، وتجييش مذهبي غير مسبوق، يقوده التيار السلفي المرتبط بالسعودية..تقول للمصريين لا مساعدات بدون وصاية، وسوف تبقى مصر هكذا أمام خطر الافلاس الاقتصادي طالما رفضت الخضوع لمبدأ الوصاية..

في اليمن، تبدو الوصاية السعودية أقبح مما نتوقع، فقد سلبت منها ليس مجرد السيادة، بل حتى الكرامة والعزّة، وصار المال السعودي ينطق على ألسنة الطبقة الحاكمة من مدنيين وعسكريين وأمنيين، وحتى زعماء القبائل، وقادة الاحزاب، والجمعيات، والمعاهد الدينية، والمراكز..يخبر اليمنيون بمرارة أنهم لا يشعرون بوجود دولة يمنية مستقلة، بل هي خاضعة بكامل مؤسساتها السياسية والامنية والعسكرية والخدمية للوصاية السعودية..

رفض الأردن الاستجابة لشروط الوصاية السعودية حين طلب منه فتح الحدود مع سوريا لدخول المسلّحين، واكتفى في فترات سابقة بمجرد الدعم اللوجستي والانساني، وتزايدت الضغوطات الاقتصادية عليه، وأصبح الملك نفسه هدفاً لشعارات المتظاهرين، فقرر النزول عند رغبة السعودية بالحصول على مساعدات اقتصادية بقيمة ٤ مليارات دولار بشرط تسهيل مرور المقاتلين الى داخل سوريا..فاختار ملك الأردن اللعبة المزدوجة: تسهيل المقاتلين من جهة، وإبلاغ المخابرات السورية عن طرق تسلّلهم من جهة ثانية.

يتحدث العراقيون عن أموال سعودية تتدفق الآن على المرشّحين للانتخابات، وتردّ الجماعات المرتبطة بآل سعود بالسلاح على السياسة، وعلى طريقة الصبيان في ملاعب الهواة (إما ألعب أو أخرب الملعب)، فإن الوصاية السعودية تترجم نفسها في سيارات مفخخة، واحتراب طائفي، واستدراج لمشاريع انفصالية، وكل ذلك لأن العراق قرر السير بعيداً عن وصاية ال سعود.

أينما تضع إصبعك على خارطة الشرق الأوسط، من البحرين وحتى المغرب، لا تجد سوى أشكال وصاية متعددة..ومن سخرية السياسة والوصاية أن دولة مثل البحرين يتم صنع قرارها وسياساتها العامة في الرياض وليس في المنامة، حتى أن من يريد حلحلة ما يجري في البحرين يجب عليه أن يحجز الى الرياض كيما يحصل على إجابة حاسمة حيال ما يجب أن يكون عليه في البحرين..

في لبنان وسوريا وفلسطين..وفي أفغانستان وباكستان، ثمة وصاية سعودية يخبرك عنها أهل هذه البلدان، تارة في السياسة والمال، وأخرى بالسياسة والسلاح، وثالثة بالسياسة والغذاء، ورابعة وخامسة..ولكن هذه الوصاية سوف تلفظ أنفاسها قريباً، لأن زمن الشعوب بدأ.

كلما ضاق النظام بمعارضيه ابتدع مؤامرة!

الحكومة تقبض على (خلية تجسس)!

محمد قستي

أعلنت الحكومة السعودية عن اكتشاف خلية تجسس تعمل لصالح دولة أجنبية، واعتقلت نحو ١٦ مواطناً اضافة الى لبناني وإيراني على خلفية تلك الخلية.

في بداية الأمر لم تشأ الحكومة تحديد تلك الدولة الأجنبية، وإن كان قد أوعزت لصحافييها ومخبريها في الإنترنت وعلى مواقع التواصل الإجتماعي أن يشيروا اليها ألا وهي: (إيران).

ثم ما لبث أن أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي بأن الدولة المعنية هي (إيران) التي نفت من جانبها ان يكون لها أية علاقة بالشبكة المزعومة؛ وردّت على الإتهامات ـ حسب الأوساط السعودية ـ بفتح ملف كان مغلقاً لأحد الدبلوماسيين السعوديين في طهران، بتهمة القيادة وهو مخمور، والتسبب في حادث سيارة أدى الى مقتل مواطنة، وبالتالي تمّ منعه من السفر ريثما تنجلي التحقيقات بشأن الحادث.

أدهشت الإعتقالات المواطنين الشيعة بوجه خاص، فقبل ان تعلن الحكومة هويتهم، كانت الألسن تتحدث عن حملة اعتقالات حكومية في مدن عديدة كجدة والرياض ومكة اضافة الى مدن الشرقية. وبمجرد أن تسرّب النبأ عبر رجال المباحث في مواقع التواصل الإجتماعي وكذلك مواقع الإنترنت، ربط المواطنون بين تلك الحملة وبين التهمة التي تنتظرهم.

سرّ الإدهاش هو أن هؤلاء المواطنين المعتقلين من ذوي الكفاءات العلمية، والشخصيات المعتدلة، ولا ربط لهم بالعمل السياسي المعارض من قريب أو بعيد. بين المعتقلين أطباء استشاريون متخصصون وأساتذة جامعة ومصرفيون اضافة الى رجال دين. والمدهش أكثر أن الإيراني المعتقل هو (سنّي) ويمكن اطلاق وصف (رجل دين) عليه، كونه تعلّم في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة التي تخرّج دعاة وهابيين وترسلهم الى كل العالم، وقد نال شهادة الماجستير منها، وهو يواصل دراسته لنيل شهادة الدكتوراة من نفس الجامعة. اما اللبناني فلم يكشف عن هويته عدا القول بأنه رجل أعمال.

منذ اليوم الأول لتسريب خبر (شبكة التجسس) انتهكت حقوق المعتقلين، فلا الإعتقالات كانت نظامية، واعتبرت الإتهامات دلائل قبل المحاكمة، وتم الترويج لذلك في مئات المقالات والتعليقات والتقارير الخبرية. صارت الإتهامات حقيقة وأمراً مسلماً به مادام جاءت من وزارة الداخلية، وقبل ان تقدم هذه الأخيرة أية دليل على ذلك أو يحكم بذلك قضاء مستقل، أو توفر الحقوق الأولى البديهية للمعتقلين كالإتصال بالمحامي او حتى بعوائلهم.

لم تلق الإتهامات الرسمية القبول او تقابل بالتصديق من قبل الشيعة عامة. ولكن ليس هذا هو المهم بالنسبة لوزارة الداخلية ورجال مباحثها. المهم أن تلقى التهم قبولاً وتأييداً لدى الأطراف الإجتماعية الأخرى، وبذا تكون قد تحققت الأهداف، خاصة مع العزف على الوتر الطائفي.

لكن الذي حدث ـ ومن خلال استقراء ردود الفعل على مواقع التواصل الإجتماعي ـ ان الأكثرية تشكك في اتهامات وزارة الداخلية، خاصة وانها جاءت غير مسنودة بأدلة او قرائن، وفي ظرف سياسي محلي صعب تعاني منه العائلة المالكة، ما جعل الأهداف الكامنة وراء حملة (خلية التجسس) تتغيّا الأهداف السياسية بامتياز.

لماذا الإعلان عن خلية التجسس في هذا الوقت؟

انها المرّة الأولى ـ حسب علمنا ـ التي تعلن فيها الحكومة السعودية أنها قبضت على خلية تجسس أجنبية. هي لم تنشر يوماً انها قبضت على خلية تجسس اسرائيلية او أمريكية او روسية أو هندية أو عربية مصرية او سورية او عراقية. لقد مرّت السعودية بفترات عصيبة داخلية وخارجية، ولكنها لم تشر الى قبضها على خلايا تجسس. وحتى في علاقاتها المتوترة في الغالب مع ايران، ورغم العداء المستحكم، والاتهامات المرسلة، لم يقبض على خلية واحدة إلا هذه المرّة، مع ان الداخلية السعودية بل الخطاب السياسي والإعلامي السعودي يشير دائماً ومنذ سنوات الى (أيادي ايرانية خارجية) لا تعبث في السعودية فحسب بل في كل المنطقة العربية!

الحكومة السعودية لم تنظر يوماً الى معارضيها إلا كـ (أدوات خارجية)، و (عملاء) ينفذون أجندة أجنبية. هي لا تريد الإعتراف بأن المعارضة عمل طبيعي ورد منطقي على وضع غير صحيح وعلى سياسات خاطئة. الرسالة التي يريد آل سعود إيصالها الى المواطنين هي ان النظام (طاهر مطهر، لا يأتيه الباطل من بين يديه) وأنه لا يمكن أن يعترض عليه إنسان سويّ، مخلص، ووطني.

وبرغم التنوّع في المشارب السياسية والأيديولوجية على الصعيد الوطني، فإن الحكومة لم توفّر أحداً من هذه التهمة (تهمة العمالة للخارج)!

فالناشطون الحقوقيون كلّهم (بلا استثناء) وجهت لهم تهم (الإتصال بالجهات الأجنبية) مع ما تتضمنه من ايحاءات بـ (العمالة)!

موقعو وثيقة الرؤية الذين قال لهم الملك عبدالله (ولي العهد حينها) بأن: رؤيتكم مشروعي! اعتقلوا ووجهت لهم تهمة الإتصال بالسفارات الأجنبية (ويقصد الأمريكية والغربية)!

ما عُرف بخلية جدّة، كان في مقدمة اتهاماتهم ان لهم اجندات خارجية وتواصل مع أطراف خارجية.

المعارضة الشيعية برمتها في السابق واللاحق لازالت تلاحق افرادها تهم العمالة لإيران وأمريكا والنصارى واليهود وحزب الله وأخيراً سوريا!

حتى السلفيين من أتباع القاعدة كان من ضمن اتهاماتهم انهم عملاء (لإيران) تارة؛ ولمخابرات غربية تارة أخرى!

كأننا هنا بإزاء نظام وطني، لم يتربى في حضن الإنجليز، ولا تتوفر له مظلّة الحماية الأميركية منذ عقود. لكن ال سعود لا يجرأون ان يسمّوا الأمور ـ رسمياً ـ بمسمياتها التي يتمنونها فيقولوا ان المعتقلين عملاء لأميركا وبريطانيا. ولكن لا مانع من تسمية إيران المعادية للغرب.

اذن تهمة العمالة مسألة اعتيادية بالنسبة لنظام اعتاد على وصم خصومه بالعمالة: للأشراف، الأردن، العراق الجمهوري والبعثي، ومصر عبدالناصر، وحتى اليمن الجنوبي.

ما هو جديد في هذه التهمة، أي خلية التجسس المزعومة، ان كل اعضائها هم شيعة. وأنهم لا علاقة لهم بالسياسة، فهم ليسوا محسوبين على المعارضة. وقد جاءت الإتهامات في ظرف اشتعال المحيط النجدي الذي يشكل خلفية النظام الاجتماعية ضد نظام الحكم، ما دعاه ـ وهذا هو التحليل الرائج ـ الى محاولة صرف النظر الى المنطقة الشرقية وشيطنة سكانها الشيعة، بغية استعادة الاصطفاف السلفي مع ال سعود كسابق عهده. لكن كما هو معلوم، فإن كل فئة اجتماعية ومناطقية ومذهبية اكتشفت نظام آل سعود بعد أن جربته بشكل مباشر. كثير من القضايا كان المواطنون يصدقونها باعتبار النظام لا يكذب، ولكن حين اصطدموا به، اكتشفوا حجم الأكاذيب، وطبيعة القضاء الفاسد، والإعتقالات والتعذيب، والأكاذيب التي يبثها في الإعلام، بحيث ان الأكثرية ـ تخميناً ـ ما عادت تصدق مزاعم وزارة الداخلية السعودية.

لإيجاد اصطفاف سلفي مع آل سعود بعد ان اتسع الخرق بينهما، لا بد من شيطنة عدو داخلي مشترك، وليس هناك أكثر اثارة من موضوع الشيعة الذين يجوز اتهامهم بكل شيء.

ولكي يوجد النظام اصطفافاً على الصعيد الوطني لا بد من شيطنة ايران مرة اخرى واستدعاءها للداخل، فالقول بان النظام يتعرّض لخطر خارجي (شيعي أيضاً) قد يستثير البعض، ويخفف من غلواء معارضته لال سعود.

هذه هي الأهداف: تحويل الأنظار من الرياض وبريدة الى القطيف والأحساء؛ وإشغال الرأي العام بخطر خارجي بدلاً من مواصلة الإعتراض على النظام داخلياً!

هذا هو ما فهمه واجهات الشيعة في السعودية، فأصدروا بياناً ضد وزارة الداخلية، وقعه ٣٧ شخصية من بينهم الشيخ حسن الصفار وتوفيق السيف والشيخ عبدالكريم الحبيل، والسيد حسن النمر، والقاضي محمد العبيدان، وآخرون. يقول البيان التالي:

(ما صرح به المتحدث الأمني بوزارة الداخلية من اتهام عدد من المواطنين الشيعة المعروفين بوطنيتهم واستقامتهم بالضلوع في شبكة تجسس، ادعاء مرفوض ومريب. ونعتقد أنه يستهدف استغلال التوتر الطائفي المتفاقم في المنطقة لصرف الأنظار عن المطالب المتصاعدة بالإصلاح السياسي، وإنهاء الاعتقال من دون محاكمة عادلة، الذي يخضع له آلاف المواطنين في الوقت الحاضر. إننا إذ نرفض هذه الإدعاءات، نطالب بتجاوز سياسة اللعب على ورقة الافتراق المذهبي، وندعو لمعالجة مشكلات البلد، والتقدم بخطوات في الإصلاح السياسي، وإقرار المساواة، وحماية حقوق الإنسان، والعمل بجدَ لتعزيز الوحدة الوطنية).

شجع البيان هذا عوائل معتقلين وناشطين آخرين، فوقع نحو ١٣٥ شخصاً على بيان آخر بشأن خلية التجسس، نفوا فيه التهم التي تلقيها السلطة جزافاً لأسباب طائفية ولتحقيق أغراض سياسية.

ما حدث أن كل الموقعين منعوا من السفر لأمد غير محدد قد يستغرق سنوات طويلة، ولازال التحقيق معهم في المباحث قائماً، حيث تؤخذ منهم تعهدات بعدم العودة الى مثلها!

واما الشيخ الصفار، الذي كان يُنظر اليه على انه حليف السلطة، فإن الحكومة تعتقد بأنه مهندس بيان الرد على وزارة الداخلية، فقد استدعي الى الرياض بحجة لقاء وزير الداخلية، ولكنه احتجز في فندق تحت الرقابة ومُنع من العودة الى القطيف بغية إذلاله وتخويفه.

هذا الفعل المتشدد يقطع ما تبقّى من حبال بين السلطة والمواطنين الشيعة في الشرق، فإذا كان النظام عاجزاً عن استيعاب من يسميهم هو بـ (العقلاء والمعتدلين).. وإذا كان خطابه غير مقنع لهؤلاء، فكيف يستطيع أن يقنع معارضيه؟

ويرى ناشطون ان ما تتجه اليه الحكومة هو تصعيد الموقف الأمني، واعتماد العنف العاري ضد خصومها، بعد أن خسرت كل الأطياف المعتدلة في دعم مواقفها، وتهدئة الساحة السياسية، وهو أمرٌ نجحت فيه الى ما قبل عامين، أي الى وقت تفجر الأوضاع السياسية والمظاهرات الإحتجاجية وقتل المواطنين بالرصاص.

كلّما خسر النظام أرضاً ابتدع مؤامرة خارجية!

وكلما فشل وطنيّاً صعّد من استخدام ورقة الطائفية!

وكلّما ضعف منطقه قبال منطق معارضيه اتكأ على العنف والحل الأمني أكثر فأكثر!

في ضعفه وقوّته .. يمنٌ (سعوديٌّ) مقلق!

السعودية وإنتاج نظام سياسي جديد في صنعاء

محمد الأنصاري

لازالت السعودية قلقة من اليمن، الذي تحوّل ـ ويا لسخرية القدر ـ الى مكبّ للعنف السعودي الطائفي المدمّر.

لم يعد اليمن (سعيداً) ولا (حرّاً) ولا (مستقرّاً).. فـالأيـدي السعودية تعبث بحياته السياسية والدينية والإقتصادية.

اليد السعودية صارت هي (العليا)، وصارت يد (اليمن) هي السفلى. العليا السعودية، تشتري السياسيين ورجال القبائل، وتصنع الرؤساء، وتقتلهم إن شاءت. قتلت الرئيسين الحمدي والغشمي، وجاءت بعلي عبدالله صالح مثلاً.

حكام السعودية يدركون النصيحة التي قدمها لهم والدهم منذ أن أسس الدولة، والتي تمثل الخط السياسي العام لها تجاه اليمن. هم يرونها (حكمة) أكثر منها (نصيحة). أياً كان اسمها، فالسياسة السعودية تجاه اليمن محكومة بها، وهي تتضمن التالي، حسب الملك المؤسس ابن سعود:

- إذا أصبح اليمن قويّاً، فالسعودية تضعف. اليمن هو الأكثر سكاناً، والأعمق حضارة، وأصل العرب. بقوته تكون له السيادة في منطقة الجزيرة العربية. يجب ان يكون اليمن ضعيفاً محتاجاً الى السعودية دائماً. يجب أن يكون غير مستقر، ولكن ليس الى الحد الذي يصدّر فيه مشاكله الى السعوديين. يجب أن لا يتحول الى دولة مستقرة غنية نفطياً أو زراعياً. فاستغناؤه عن آل سعود يعني استقلاله وفكّ أسره؛ ولا يجب أن يكون مدقعاً الى الحدّ الذي يصدّر لآل سعود مشاكله!
- لا احتلال لليمن، فهو (عش الزنابير) كما قال ابن سعود لمستشاره الانجليزي جون فيلبي، حينما اصرّ عليه ان يبقى في اليمن بعد ان وصلت جيوش السعوديين الى (الحديدة) في الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي.
- سياسة القضم والضم (بهدوء) للأراضي اليمنية هي المطلوبة. وهذا ما جرى خلال العقود الطويلة الماضية، حيث كان السعوديون يتمددون جنوباً ليحتلوا أراض يمنية، ويتوسعون في فضاءات غيرهم عبر سياسة (دحرجة البراميل) الى الأمام.
- يجب أن يكون اليمن بلا دعوة دينية، لأنها تعمل كمصدّة للنفوذ الديني الوهابي السعودي. حكم أئمة الزيدية اليمن منذ القرن الثالث الهجري وحتى القرن الرابع عشر الهجري بصورة مستمرة غير منقطعة، وهو ما لم يحدث في أي بلد أو منطقة عربية أخرى؛ في حين أن عمر الوهابية أقل من ثلاثة قرون. تغييب الحكم الإمامي الزيدي، يفسح المجال للنفوذ الديني الوهابي السعودي. فالسعودية لا ترى نفوذها السياسي مضموناً في اليمن ـ وغير اليمن أيضاً ـ ما لم يرافقه على الأرض توسّع للأيديولوجيا السعودية ـ الوهابية.

كان اليمن في عهد الأئمة الزيود يمثل خطراً بالمنظار السعودي. يجب أن تبقى الدعوة الوهابية وتمحى الدعوة الزيدية.

يجب أن ينتهي حكم الأئمة الزيود مقابل بقاء الأئمة من آل سعود!

لم تكن العلاقة بين العائلتين الحاكمتين في الرياض وصنعاء جيدة، الى أن قامت الثورة على حكم الأئمة. هنا استشعر السعوديون الخطر من الثورة الذي هو أكبر من وجهة نظرهم من خطر حكم الأئمة. وقف آل سعود مع الإمامة مقابل الثورة وعبدالناصر ونجحوا بعد سبع سنوات من الحرب الأهلية. أزيحت العائلة المتوكلية في اليمن لتستريح منفية في الرياض (لازال بعضهم الى الان فيها وهم محرومون حتى من الدفن في مسقط رأسهم)، وليتولّى رجال السعودية الحكم من قبائل وعسكر الحكم، ولتختفي الروح الثورية من الحكم.

انتهى حكم الإمامة. ولم يقم حكم الثورة. كل ما بقي هو الحكم السعودي شبه المباشر، حيث تنصب السعودية من تريد حاكما.

هذا الحال لم يتغير لنحو اربعة عقود.

طار رؤساء وجاء آخرون. من تمرّد قضي عليه بتفجير او اغتيال: الغشمي، والحمدي مثالاً.

علي صالح: الشرطي السعودي

جاءت الثورة الثانية في اليمن في عهد ما سمي بالربيع العربي.

هذه الثورة تختلف عن ثورة ١٩٦٢ كونها في جوهرها ضد الحكم السعودي وليس ضد علي عبدالله صالح فحسب (الشرطي الذي جاءت به السعودية رئيساً).

لم تستطع الرياض ان توقف الثورة، ولا أن تتقدم بمبادرة خاصة بها، في وقت كانت قطر تحاول ان (ترث) الوجود السعودي بضخ المزيد من المال لإخراج علي عبدالله صالح من السلطة، خلافاً لرأي الرياض.

تقدمت السعودية من وراء الستار بمبادرة سمتها (المبادرة الخليجية) حتى تعمّي على من يقف وراءها. وحاولت أن تعيد انتاج الحكم في اليمن بدون علي عبدالله صالح.

وفعلاً احتوت السعودية الثورة، وهي بصدد إعادة انتاج النظام القديم بنفس وجوهه عدا تغييب علي عبدالله صالح وأبنائه. ان كان لا بدّ أن يبقى النظام اليمني فلا بد من رحيل الرئيس، وأما السياسات فحالها باقٍ، والوجوه القبلية باقية.

لكن التحدّيات التي تواجه السعودية في إعادة انتاج النظام القديم كبيرة للغاية.

صحيح ان السعودية تستطيع بالمساعدات المالية أن تحلّ بعض الأزمة، ولكن ليس كلّها، بل ليس جوهرها حتى.

لا تعود التحديات الى طبيعة الأزمة في اليمن فحسب، بل الأهم هو أن السعودية صارت جزءً من الأزمة وبالتالي جزءً من الحلّ، الجزء الأساس منه.

الرياض لا تتحمّل انتاج نظام إلا حسب ذوقها ومزاجها، وليس حسب الوضع الميداني والقراءة الواقعية للوضع السياسي اليمني على الأرض.

هذه هي المشكلة الأساس.

بمعنى أن السعودية لا تريد دولة حقيقية ولا نظاماً يحترم ارادة الشعب والقانون.

وهي بالقطع لا تستطيع ان تتحمل يمناً ديمقراطياً، او نصف ديمقراطي. فبمقدار الديمقراطية والقانون، يضعف النفوذ السعودي القائم على التآمر والرشى السياسية والحروب المفتعلة والصراعات الطائفية.

والسعودية فوق هذا، وفي سبيل إعادة انتاج نظام سياسي جديد في اليمن، لا تدرك بأن عليها (التنازل) لمن تعتبرهم أعداءها. التنازل السياسي لا تستطيع (معدة الأمراء السعوديين) تحمّله.

لا يمكن انتاج نظام سياسي بدون أن يكون للحوثيين دوراً فيه. وشرعنة الوضع السياسي ضمن النظام السياسي الجديد، يعني تقليصاً للنفوذ الوهابي والمالي لآل سعود. كيف تستطيع السعودية السماح لأعدائها أن يكون لهم دوراً في يمن تعتبره مزرعتها؟ وترى المعارضين لها مجرد عملاء للخارج؟

كيف تتحمل الرياض قوّة حقيقية على الأرض تقف الى جانب حدودها الجنوبية؟ كيف يمكن لها أن تراهن على ممارسة سياسة الإستيعاب لا العزل والإقصاء تجاه خصوم هي غير واثقة من أنها قادرة على شرائهم كما تفعل مع مشايخ القبائل وكل الطاقم السياسي اليمني؟

الرياض أقرب الى الرأي بعزل الحوثيين عن انتاج النظام الجديد او المشاركة فيه. لكن القرار ليس لها وحدها. فهناك أمريكا والغرب والأمم المتحدة المشاركة بفعالية في عملية الإنتاج الجديدة للنظام السياسي. هؤلاء يدركون ـ كأي سياسي محترف ـ بأن لا قيام لنظام جديد إلا بمشاركة جميع الأطياف السياسية الفاعلة فيه. وقد نجح ممثل الأمم المتحدة في إقناع الحوثيين بالمشاركة في اجتماعات الحوار الوطنية لتحقيق تلك الغاية.

بيد أن السعوديين وأتباعهم من بقايا حزب المؤتمر أو من رجال القبائل او من التيارات الوهابية، وكذلك حزب الإصلاح، يعتقدون بأن لا حلّ مع الحوثيين إلا بالحرب والضغط عليهم من جهات متعددة. هذا إن حدث، وإرهاصاته للأسف موجودة، يعني حتمية فشل قيام نظام سياسي في اليمن، ويعني بقاء التوتر والصراع السياسي. ربما هذا يخدم السعودية في المدى المنظور، ولكن ليس على المدى الإستراتيجي.

قبول الحوثيين على كره اختبار للنظام السياسي الجديد في مدى قدرته على استيعاب المختلف من كافة الأطياف.

أما الحرب فقد حاولتها السعودية خلال أكثر من عام مضى، وحركت قبائل وأحزاب (الإصلاح) للضغط بالسلاح على الحوثيين. لكنها لم تنجح. قيل ان الهدف هو: وقف التمدد الحوثي!

في المقابل قامت السعودية مؤخراً بتحرشات عسكرية على الحدود الشمالية لليمن، بغية قضم المزيد من الأراضي. وقد حدث منذ شهر مارس الماضي تكثيفا للتحركات السعودية. بعضها بحجة البحث عن النفط، وبعضها بغية احتلال قمم ومرتفعات تُشرف على مساحات شاسعة من محافظة صعدة التي يسيطر عليها الحوثيون. وهناك أحاديث عن تقدم القوات السعودية في عمق الأراضي اليمنية.

هذا الفعل هو تخريب متعمّد للعملية السياسية. تظن الرياض أنها تنتهز الفرصة، فيما الجميع يلملم جراحه، وينشغل في ترتيب البيت الداخلي، لكي تقوم بخطوات عسكرية وتوسعية، دون ان يلتفت اليها أحد، او دون رد فعل من القوى السياسية الحليفة لآل سعود. لكن ليس هذا ما حدث حتى الآن. فالعين مفتوحة، وما زادها انفتاحاً ما قامت به السلطات السعودية من تكرار تجربة طرد العمالة اليمنية عام ١٩٩٠/١٩٩١، حيث تقوم السلطات السعودية بطرد عشرات الألوف من اليمنيين العاملين في السعودية بحجة مخالفتهم للقوانين.

هل كان هذا هو الوقت المناسب لحملة الرياض على مخالفي الإقامة؟ لماذا تبدأ باليمن؟ ولماذا في هذا الوقت بالذات؟ هل هي رسالة تحذير وضغط على القيادات السياسية

الرئيس الحمدي: الاغتيال السعودي

التي تجتمع بحثاً في تفاصيل النظام السياسي الجديد؟

المسألة الأخرى التي تواجه السعودية هي اشكالية التعاطي مع القيادات الجنوبية التي تريد العودة الى الدولة السابقة المستقلة ما قبل الوحدة. السعودية كما هو معلوم كانت ضد الوحدة، لذات الأسباب التي ذكرناها في مقدمة المقالة. والسعودية هي التي مولت الجنوب في حرب ١٩٩٤ لتفكيك دولة الوحدة. لكن السعودية اليوم غيرت سياستها وانقلبت على حلفائها الجنوبيين الذين كانوا قبل ذلك أعداءً شيوعيين!!!

لانتاج نظام سياسي جديد لا يمكن إلا استيعاب الجنوب وحركته. الإستيعاب يعني تقديم تنازلات كبيرة جداً، تهون معها تنازلات الحوثيين. وإلا فإن الوضع سيبقى مضطربا، ولن يخرج سوى نظام سياسي مشوّه غير مستقر. وفيما يبدو فإن السعوديين يميلون لانتاج نظام سياسي بمن يتوفر من الموالين، وأن يقمع المخالفين.

ان كان هذا هو الرأي ـ كما حللنا ـ فاليمن سيبقى ضعيفا غير مستقر كما أراده مؤسس الدولة السعودية وخلفاؤه من الأبناء والحفدة.

باحثون يترقّبون تغييراً فريداً

دوافع الحراك الشعبي في السعودية

عبدالحميد قدس

الحراك الشعبي الذي بدأت ارهاصاته قبل الحادي عشر من آذار (مارس) ٢٠١١ لم يكن مجرد حادثة عرضية في تاريخ المملكة السعودية، بل كان فعلاً ذاتياً وموضوعياً يستمد مبرر وقوعه من عوامل/دوافع عديدة وأهمها:

العامل الاقتصادي

منذ العام ١٩٨٣ بدأت مداخيل النفط بالإنهيار الأمر الذي جعل قدرة الدولة على ضخ المال في الحياة العامة ضعيفة للغاية، خصوصاً في بلد يعتمد فيه على الاقتصاد الريعي، حيث يعيش الأفراد على ما توفّره الدولة من معونات إجتماعية ومصادر دعم مادية. لقد بدت الدولة عاجزة منذاك على تلبية الحد الادنى من شروط الرعاية، وشهدت موازنة الدولة السنوية عجزاً تراكمياً ومزمناً فيما وصل الدين العام الداخلي حتى العام ٢٠٠٢ الى ٧٢٠ مليار ريال سعودي (نحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي)..

انعكس انهيار اسعار النفط، وتراكم العجز السنوي، وتزايد الدين العام في مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة للغاية، حيث بدأت ظاهرة البطالة تفرض نفسها تدريجاً. وقد أثار إصرار الدولة على عدم تقديم إحصاءات رسمية حول أعداد العاطلين عن العمل من الجنسين جدلاً واسعاً كونه يبطن خللاً عميقاً في رسم سياسات اقتصادية واضحة لمعالجة أزمة البطالة. وفيما تمسّكت الحكومة السعودية بنسبة تدنو عن ١٠٪ وهو المعدل العالمي والذي يعتبر الحد المقبول لنسبة العاطلين والتي لا تضعها في مستوى الأزمة، فإن احصاءات لاحقة من مؤسسات اقتصادية عالمية وتالياً وزراء في الحكومة كشفت عن أعداد كبيرة ومخيفة، حيث تحدثت مجلة (الايكونوميست) في عددها الصادر في ٣ مارس ٢٠١٢ بعنوان (الخروج من منطقة الراحة) أن الارقام الرسمية للبطالة تصل الى ١٠,٦٪ ولكن التقديرات غير الرسمية تشير الى أن البطالة بين الشباب فى سن العشرينيات تصل الى ٣٥٪ ، علما بأن ٦٠٪ من السكان تقل اعمارهم عن ٢١ عاماً. ونبّهت المجلة الى ضرورة التحرّك الفاعل الذي يتجاوز الخطط والوعود الكبرى التى تعلنها الحكومة. وكانت الحكومة السعودية أعلنت فى يناير من العام ٢٠١٢ عن خطة لتوفير ٣ ملايين فرصة عمل جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بالاضافة الى ٣ ملايين فرصة أخرى بحلول عام ٢٠٣٠. وعلّقت المجلة على هذه الخطط بأن هذه المهمة شاقة جداً، حتى لدولة لديها قاعدة صناعية كبرى، وهو ما لا تملكه السعودية. فقد اصبح ايجاد الوظائف فى السعودية معقداً بسبب فشل قوانين العمل السابقة.

وفيما يعلن مركز الاحصاء والمعلومات السعودي بأن نسبة البطالة ١٢,١٪ في العام ٢٠١٢، كشف وزير العمل عادل فقيه عن حقيقة صادمة حيث ذك بأن هناك مليوني عاطل عن العمل منهم ٨٥٪ من النساء (الشرق، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢). وفي حقيقة الأمر، أن نسبة البطالة سوف تبقى قضية ضبابية لأنها كبيرة ولا تريد الحكومة الاقرار بها، لما يترتب عليها من التزامات اقتصادية وتعديل جوهري للخطط الاقتصادية وسياسات العمل.

لم تتنبّه العائلة المالكة الى الحاجة الى برنامج إندماج وطني فاعل، عبر إقرار وتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية وتوسعة قاعدة التمثيل الشعبي في السلطة

يضاف الى البطالة مشكلة الفقر التي باتت حاضرة بكثافة في الحياة اليومية للمجتمع، وقد قام ثلاثة من المنتجين الشباب بإعداد فيلم وثائقي عن الفقر في المملكة ونشر على اليوتيوب، وتعرّضوا للاعتقال في أكتوبر من العام ٢٠١١. أن يعرض مواطن إبنه للبيع على موقع (فيسبوك) يعتبر خبراً مريباً، ولكن بعد إقدام بوعزيزي على إحراق نفسه في ٢٠١٠ والذي أشعل ثورة شعبية أطاحت بنظام زين العابدين بن علي، فإن عدداً من المواطنين في المملكة السعودية أقدموا على إحراق أنفسهم خلال الأعوام الثلاثة الاخيرة كرد فعل على الأوضاع المعيشية المتردية. يضاف الى ذلك، فإن هناك أكثر من حالتي انتحار يومياً تقع في المملكة السعودية للسبب نفسه. ووفق احصاءات رسمية للعام ٢٠١٢ فإن عدد حالات الانتحار بلغت ٧٨٧ حالة سنوياً.

وبالرغم من نفي المسؤولين في الحكومة السعودية وجود فقراء بأعداد كبيرة، فإن المستفيدين من (الضمان الاجتماعي) يتجاوز عددهم ٦٠٠ ألف أسرة وفي إحصائية أخرى ٨٨٠ ألف أسرة، وهو ما يجعل عدد الفقراء بحساب أولي يصل الى أكثر من مليوني ونصف المليون شخص (حيث تم حساب ٣ أفراد للأسرة الواحدة). وقد نشرت صحيفة (الشرق) في ٧ إبريل ٢٠٠٩ بأن ٢٢٪ من سكان السعودية فقراء وذلك بناء على إحصائيات التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية السعودية رغم الإعلان عن إنشاء إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر قبل عشر سنوات. تقرير الوزارة تحدّث، بحسب الصحيفة، عن وجود ٣ ملايين سعودي تحت خط الفقر.

يضاف الى ذلك أزمة السكّن التي تحوّلت قبل شهور قليلة الى مادة جدل واسعة بين المسؤولين والمراقبين والمواطنين. وقد نقلت صحيفة (الرياض) في عددها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٧ عن أيمن طارق جمال، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مُلاك، أن السعودية تعتبر أقل دولة خليجية لديها نسبة تملك مساكن حيث يمتلكون ما نسبته ٢٢٪، بينما نسبة تملك مواطني دولة الإمارات تبلغ ٩١٪، وفي الكويت ٨٦٪. وأضاف أن ٤٠٪ من المتقاعدين السعوديين لا يملكون منزلاً إنما يسكنون بالإيجار.

كلام جمال بقي مهملاً حينذاك ولم يتمّ التعليق عليه من قبل المسؤولين والصحافة المحلية رغم ما تثيره النسب المذكورة من أسئلة جديّة حول سياسات الاسكان وبرامج الاقراض العقاري التي ثبت أنها لم تسهم في حل مشكلة الاسكان بل تحوّلت الى أحد مظاهر أزمة الدولة نفسها. المثير في الأمر، أن وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد الجاسر زعم بأن نسبة تملّك السعوديين للمساكن بلغت ٦١٪ العام ٢٠٠٧ (جريدة الرياض ٢٨ مايو ٢٠١٢) وقد أثبت مستشارون وخبراء اقتصاديون وعقاريون عدم صحّة هذه النسبة بل اعتبروها مجرد كلام إعلامي لا يستند الى دليل علمي أو أرقام حقيقية تبيّن حجم القروض العقارية وكلفة بناء الوحدة السكانية يضاف الى ذلك حجم الزيادة السكانية والأكلاف الحقيقية لبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية للوصول الى النسبة التي يقترحها الوزير.

كل ما سبق يبقى ناقصاً حين يغفل المراقب والباحث ملف الفساد المالي في المملكة السعودية والذي بدونه لا يكتمل نصاب تحليل وقراءة العامل الاقتصادي كمحرّض على الاحتجاج الشعبي والحراك السياسي. وغالباً ما ينسب الفساد في هذا البلد الى جهات مجهولة، وفي أحسن الافتراضات ينسبونه الى جهة لا يمكن الوصول اليها، أو ينقطع السبيل في التحقيق معها لأنها نافذة، حسب فحوى كلام رئيس هيئة مكافحة الفساد محمد الشريف.

مشكلة الفساد ليست فقط في النظام الاداري المتخلّف ولا في البيروقراطية المتكلسة التي عفى عليها الزمن، ولا المواطن الذي ترغمه ظروفه المعيشية القاسية على الانخراط في لعبة الفساد، ليس ذلك فقط، فتلك عوارض لظاهرة فساد أكبر تديره العائلة المالكة وتسيطر عليه الطبقة العليا فيها وهي التي تمسك بزمام الأمور. فسرقة النفط وبيعه في الأسواق السوداء، وتشبيك الأراضي، ومصادرة الممتلكات العامة والخاصة في المدن الكبيرة بما في ذلك المدن المقدّسة، والسيطرة على البر والبحر بعد دفنه حتى باتت ٨٠٪ من شواطىء البحار المحيطة بالمملكة مملوكة للأمراء، فيما تبلغ الرشاوى والعمولات على الصفقات العسكرية والمدنية أرقاماً فلكية وخيالية ليس آخرها صفقة اليمامة التي أبرمت مع الحكومة البريطانية في عهد مارغريت ثاتشر العام ١٩٨٥ بقيمة تتجاوز ٦٠ مليار دولار، وحصد منها الامير بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة الحالي ملياري دولار كعمولة، دون حصص إخوته وأبناء عمه الملك فهد..

هيئة فاسدة لا تستطيع مكافحة الفساد

بقيت أزمة الحكم قائمة، حيث تحتكر العائلة المالكة المراكز السيادية وتدير البلاد بطريقة خاصة حيث يقرر الملك وعدد قليل من الأمراء شؤون البلاد

وكانت قناة (إم بي سي) قد نشرت في ١٧ نوفمبر ٢٠١٢ بأن الفساد في السعودية يأكل من حق المواطن ودخله السنوي بمقدار الثلثين، بحسب مجلس الغرف السعودية. محمد الشريف، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قال قبل عام بأن حجم الفساد غير معروف، الأمر الذي أثار تعليقات ساخرة حيث علّق أحدهم على تصريح الشريف بأن عدم معرفة حجم الفساد دليل على ضخامته واستحالة السيطرة عليه.

وفي ٢٩ يناير الماضي ذكرت صحيفة (الجارديان) اللندنية عن دراسة دولية لم يسبق لها مثيل عن وزارات الدفاع الوطني والقوات المسلحة بأن السعودية من بين دول أخرى مثل قطر وعمان لا تقوم بأي إجراء يذكر لمكافحة الفساد في تجارة الأسلحة.

وكانت مصادر اقتصادية ذكرت قبل عامين بأن حجم الفساد المالي في المملكة السعودية بلغ نحو ٣ تريليون ريال سعودي أي ما يعادل (٨٠٠ مليار دولار). وقال اقتصاديون لصحيفة (الوطن)

السعودية في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ بأن (للفساد الإداري صوراً عديدة لا يمكن حصرها في قالب واحد، إلا أن أبرزها الواسطة، والرشا، وسرقة المال العام من ميزانية القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

وعن حجم الفساد المالي في السعودية أكد رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض ماجد قاروب: (أن حجم الخسائر كبيرة، وتقدر بنحو ٣ تريليونات ريال)، مؤكداً أنه (لو عمل تخطيط للقوانين والمحاكم والإجراءات لما خرجت هذه الأموال التي تعتبر فسادا ناجما عن سوء التخطيط).

أما أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة عمري الخولي، فقال: (هناك خسائر تقدر بمليارات الريالات نتيجة الفساد، ولا يستطيع أحد معرفتها ؛لأنها سرية ولا يفصح عنها).

وفي التفصيل، نشرت صحيفة (الوطن) السعودية في ١٤ آيار (مايو) ٢٠١٢ بأن هيئة مكافحة الفساد تواجه تعثر مشاريع هندسية تتجاوز قيمتها تريليون ريال.

وثمة كلام كثير في الخفاء يدور حول ثروات الأمراء، حيث نشرت تقارير عن أحجام خيالية لثروات الأمراء بدءاً من الملك فهد الذي مات عن ثروة قدّرت بنحو ٤٠٠ مليار ريال، أي ما يربو عن مائة مليار دولار، فيما بلغت ثروة الأمير سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع السابق ٧٢٠ مليار ريال، بحسب شبكة سي إن ان، أي ما يعادل ٢٠٠ مليار دولار، أما الأمير مشعل بن عبد العزيز، رئيس هيئة البيعة، فقد قدّرت ثروته بتريليون ومائتي مليار ريال، أي نحو ٣٢٠ مليار دولار. وثمة سريّة مقصودة تحيط بثروات الملك عبد الله، والأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية الأسبق، والأمير سلمان، وزير الدفاع وولي العهد الحالي. فيما تتحدث تقارير متعددة ومحايدة عن ثروات مليارية لعدد من الأمراء من أبناء الطبقة الحاكمة من الأمراء أي أبناء الملك فهد، والملك عبد الله، والأمراء سلطان، ونايف، وسلمان.

العامل السياسي

منذ الاعلان عن الدولة السعودية الثالثة العام ١٩٣٢ لم يحدث أي تطوير في نظام الحكم، الذي تميّز باحتكار السلطة من قبل العائلة المالكة، وغياب المشاركة الشعبية، وتالياً كان الاقصاء السياسي هو السمة العامة الذي حكمت الدولة السعودية حيث ولّد الاغتراب السياسي شعوراً عاماً بأن هذه الدولة تحوّلت الى جهاز ضخم ضد مصالح الشعب.

ثمة خلل خطير في نسب التمثيل المناطقي في الجهاز البيروقراطي للدولة. فإضافة الى سيطرة آل سعود على المناصب السيادية وعلى كل المحافظات، فإن تمثيل المناطق في الجهاز الحكومي قائم على قاعدة الولاء للعائلة المالكة، وقد ذكر محمد الصنيتان في كتابه (النخب السعودية، دراسة في التحوّلات والإخفاقات) بأن منطقة نجد تسيطر على ٧٨٪ من المناصب الوزارية، فيما يتمثّل الحجاز بنسبة ١٧٪، وتتقاسم بقية المناطق نسبة ٥٪.

التواصل الاجتماعي في مواجهة الإستبداد السياسي

تنبّهت العائلة المالكة بعد حرب الخليج الثانية الى ضعف المشاعر الوطنية لدى الأغلبية الساحقة من السكّان الأصليين في هذا البلد، ولذلك بدأت في العام ١٩٩٦ برنامج الثقافة الوطنية، الذي كان يهدف بحسب جوزيف نيفو (١٩٩٨) (تعزيز موقع الحكومة ومشروعيتها)، ولكن هذا البرنامج لم يحقق نجاحاً يذكر، ببساطة لأن العقلية التي تقف وراء إعداد البرنامج تجاهلت حقيقة أن مقاربة الثقافة الوطنية ليست بإعادة إنتاج السلطة وترسيخها، بل من خلال استيعاب المكوّنات السكانية التي جرى تهميشها وإقصائها على مدى عقود داخل دائرة السلطة. ولذلك، لحظنا كيف أن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حلّت لعنة على النظام السعودي وعلى المؤسستين السياسية والدينية على السواء وبدأت المطالبات الاحتجاجية تتصاعد بضرورة تغيير المناهج الدينية، وإجراء إصلاحات جوهرية في نظام الحكم. في تلك الفترة طرحت مسألة الولاء للدولة، أو بالأحرى للسلطة السعودية، ما دفع الملك عبد الله، ولي العهد حينذاك، الى التبرّم من ضعف ولاء الطلاّب لوطنهم.

بعد مرور أكثر من عامين على الربيع العربي لا تزال أنظار المراقبين مصوّبة ناحية المملكة التي تشهد احتجاجات شعبية متنقلة، ترقبّاً لربيع عربي فريد

لم تتنبّه العائلة المالكة حينذاك الى الحاجة الى برنامج إندماج وطني فاعل، عبر إقرار وتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية وتوسعة قاعدة التمثيل الشعبي في صنع القرار السياسي، في سبيل احتواء الازمات السياسية والامنية التي ارتطمت بالبلاد بعد الحادي عشر من سبتمبر. ما حدث على وجه التحديد هو

إعادة طلاء وجه السلطة المشوّه عبر إجراء تغييرات شكلية مثل تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، حيث عقد جولات عدّة من اللقاء الوطني لجهة معالجة مشكلة السلطة مع الخارج، ولم تسفر تلك اللقاءات عن قرارات عملية أو برامج ادماج وطني، أو مؤسسات حقيقية تعيد بناء الدولة على قاعدة شراكة وطنية، أو بلورة فكرة دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون، ويحصل كل المكوّنات السكانية على حقوق متكافئة في التمثيل السياسي.

بقيت أزمة الحكم قائمة، حيث تحتكر العائلة المالكة كل المراكز السيادية وتدير البلاد بطريقة خاصة حيث يقرر الملك وعدد قليل جداً من الأمراء شؤون البلاد، ويقررون موازنة الوزارات، وطريقة معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وكل من يطالب بالشراكة أو تغيير في نظام الحكم وشكله على طريقة جمعية الحقوق المدنية والسياسية التي طالبت بالملكية الدستورية انتهى مصير قادتها الى وراء القضبان، وكذلك رموز عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي رفعت لولي العهد حينذاك، الملك الحالي، في يناير ٢٠٠٣، وآلت بعدد منهم الى المعتقل بقرار من الأمير نايف، وزير الداخلية الأسبق، فيما لاذ الملك بالصمت.

العامل السياسي اليوم يعتبر محرّضاً فعالاً على الاحتجاج الشعبي، حيث المطالبات بضرورة تغيير نظام الحكم، وتطوير آليات للمشاركة الشعبية واقرار دستور جديد فاعل يحدد صلاحيات الملك والأمراء وينظم عملية تداول السلطة، وعمل الاحزاب والجمعيات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ويضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد المالي والإداري، وينظم عملية إنفاق الثروة الوطنية على مشاريع التنمية بما يؤول الى معالجة مشكلات الفقر والبطالة وأزمة السكن والخدمات العامة..

أرقام ودلالات

- رسمياً: نسبة البطالة ١٢,١٪ في العام ٢٠١٢، بواقع مليوني عاطل عن العمل، ٨٥٪ منهم نساء، فيما يقول باحثون انها وصلت الى ٣٠٪.
- البطالة بين الشباب فى سن العشرينيات تصل الى ٣٥٪ من العاطلين شباب في العشرينيات من العمر.
- عدد من المواطنين أقدموا على إحراق أنفسهم بسبب تردي المعيشة، وهناك اكثر من حالتي انتحار يوميا، وعدد المنتحرين رسميا عام ٢٠١٢ بلغ ٧٨٧ حالة.
- ٦٠٠-٨٠٠ الف اسرة تعيش على الضمان الاجتماعي، ما يعني ان ٢٢٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، أي ٣ ملايين مواطن على الأقل (أرقام سابقة رسمية تتداول ان نسبة الفقراء ٣٠٪ من السكان).
- عدد من يتملكون مساكن في السعودية ٢٢٪ فقط؛ وفي الإمارات ٩١٪؛ والكويت ٨٦٪. وأضاف أن ٤٠٪ من المتقاعدين السعوديين لا يملكون منزلاً.
- ٨٠٪ من شواطىء البحار المحيطة بالمملكة مملوكة للأمراء، هذا عدا البراري وتخوم المدن، وما يدفن من البحر.
- حسب احصاءات ٢٠١٢: الفساد في السعودية يأكل من حق المواطن ودخله السنوي بمقدار الثلثين. وبلغ حجم الفساد في ٢٠١١ ٣ تريليون ريال (٨٠٠ مليار دولار).
- هيئة مكافحة الفساد: تريليون ريال ضاعت في مشاريع متعثرة او لم تنفذ أصلاً.
- تقديرات ثروة الملك فهد: ٤٠٠ مليار ريال، والأمير سلطان، حسب السي ان ان: ٧٢٠ مليار ريال؛ والأمير مشعل رئيس هيئة البيعة: تريليون ومائتي مليار ريال، أي نحو ٣٢٠ مليار دولاراً!

العامل الثقافي/ الاتصالي

لا شك أن منسوب الوعي لدى الغالبية العظمى من سكّان المملكة السعودية قد تضاعف في العقد الأخير بفعل الثراء الاتصالي، وكان انكسار حلقة التوجيه الثقافي والتربوي الرسمي عبر الانفتاح الثقافي الذي بدأ أول مرة مع الفضائيات ثم الانترنت وصولاً الى وسائل الاتصال الاجتماعي سواء على النت أم على أجهزة الهواتف النقّالة، حيث بات الشعب في أغلبه صانعاً للحدث بعد أن كان مجرد مستقبل، وهو اليوم قادر على التأثير في السياسات والقرارات الرسمية عبر حملات منظمة يقوم بها عبر مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً (فيسبوك) و(تويتر). وقد نجحت حملات شعبية في هذين الموقعين في تعطيل مفعول الانتخابات البلدية السابقة التي ثبت فشلها نتيجة دعوات المقاطعة عبر الفيسبوك، فيما أوقفت الحملات قرارات حكومية معينة. وبات الشعب قادراً على مواجهة توجّهات الحكومة وخططها عبر حملات منظمة على مواقع الاتصال الاجتماعي ما دفع بجريدة (نيويورك تايمز) لأن تقول بأن ثورة السعوديين تتم عبر تويتر (٢٠ أكتوبر ٢٠١٢).

نشير هنا الى تقرير صدر شهر آذار (مارس) الماضي عن مركز Global Web Index للأبحاث عن تصدر المملكة السعودية لقائمة أكثر الدول استخداماً لتويتر في العالم، حيث يقول التقرير أن ٥١٪ من مستخدمي الانترنت في السعودية يمتلكون حسابات لهم في تويتر، مما يعني أن النسبة تضم أكثر من نصف مستخدمي الانترنت في السعودية. وقال التقرير أن السعودية هي الدولة الأسرع نمواً عالمياً في تويتر، فقد زاد عدد مستخدمي تويتر من السعوديين بنسبة ٥٦٪ في العام ٢٠١٢، لتصبح نسبة مستخدمي الشبكة

حالياً ٥١٪ من اجمالي المستخدمين السعوديين للانترنت، وتشير التقارير إلى أن أحد عوامل نجاح السعودية في الوصول إلى هذه النسبة هو ارتفاع مستويات ثقافة الانترنت في السعودية؛ فهناك أكثر من ٦٠٪ من السعوديين يستعملون الانترنت عبر هواتفهم الذكية.

وقد ذكر تقرير آخر صدر عن كلية دبي للإدارة الحكومية يوضح أن ٢٩٪ من التغريدات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط مصدرها السعودية، وتشير احصائيات إلى أن السعودية تملك أكبر تعداد سكاني في المنطقة العربية متصل بالإنترنت، حيث يبلغ عدد مستخدمي الانترنت فيها حوالي ٨,٤٩٣,٢٥٢ مستخدم، أكثرهم من فئة الشباب.

وبحسب أحصاءات صدرت في يناير ٢٠١٣ عن موقع (سوشيل كلينيك) فإن عدد مستخدمي الفيسبوك بلغ نحو ٦ ملايين فيما بلغ عدد مستخدمي تويتر ٣ ملايين شخص، وبواقع ٥٠ مليون تغريدة شهرياً، فيما تتم مشاهدة ٩٠ مليون فيديو يومياً في السعودية وهي أعلى نسبة على مستوى العالم.

دلالات ما سبق تبدو واضحة أن الغالبية الساحقة من المجتمع في هذا البلد والمؤلّفة من الشباب لم تعد تخضع تحت تأثير مصادر التوجيه الرسمي، بل هي اليوم تتلقى ثقافة أخرى وتتفاعل مع تطورات تجري خارج الحدود، وتعيش قطيعة نفسية وفكرية مع السلطة بكل أشكالها. والأهم من ذلك كله، أن انفتاح الغالبية السكانية على وسائل الاتصال الاجتماعي وما يدور فيها من تفاعلات ثقافية وسياسية تشكّل مادة تحريض على إحداث تغيير في الواقع، ولذلك تحوّلت مواقع فيسبوك وتويتر الى ما يشبه مضمار إحماء لحركة تغيير شعبية واسعة النطاق، الأمر الذي دفع بالحكومة للتفكير في حجب مواقع التواصل الاجتماعي لصعوبة مراقبتها، أو بما يتطلب عملاً من هذا القبيل جهوداً كبيرة جداً.

العامل الاقليمي

لعبت التحوّلات السياسية الكبرى وغير المسبوقة التي شهدها الشرق الأوسط منذ نهاية العام ٢٠١٠ دوراً رئيساً في اطلاق الحراك الشعبي في المملكة. فقد كان السيناريو المقترح

ثورة طبقة وسطى ام ثورة جياع؟

في ضوء تساقط أنظمة شمولية في شمال أفريقيا بدأت بتونس وانتقلت الى مصر وليبيا في الغرب ثم هبّت رياحها سريعاً الى الشرق واجتاحت اليمن والبحرين وسوريا وحرّكت قطاعات شعبية في الأردن والسعودية وعمان والكويت والامارات..

لعبة الدومينو التي فرضت نفسها على المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط وضعت المملكة السعودية في مركز اهتمام المراقبين لمجريات الربيع العربي، حيث كانت التوقّعات بعد سقوط نظام حسني مبارك في فبراير ٢٠١١ تتمحور حول إمكانية انتقال الثورة الى السعودية..

وبعد مرور أكثر من عامين على الربيع العربي لا تزال أنظار المراقبين مصوّبة ناحية المملكة السعودية التي تشهد احتجاجات شعبية متنقلة، وأن ما يجري فيها ينذر بتحوّلات كبيرة ليس في هذا البلد فحسب، بل في المنطقة والعالم بأسره. وبالرغم من الاهمال المقصود من قبل حكومات غربية (أميركية وأوروبية) لما يحدث في المملكة السعودية من مظاهر احتجاج في مناطق متفرقة، حتى مع سقوط قتلى واعتقالات بالعشرات وأحكام جائرة ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلا أن استمرار الاحتجاجات يشي بحقيقة كون الحراك الشعبي يكتسب قوته من مصادر ذاتية بدرجة أساسية، وإن غياب العامل الخارجي يمنحه صدقية ومشروعية شعبية بخلاف ثورات أخرى تنخرط فيها قوى دولية كما حصل في ليبيا وسوريا.

فضاء ثوري حقيقي لا افتراضي!

- مركز Global Web Index للأبحاث: السعودية أكثر الدول استخداماً لتويتر في العالم؛ فـ ٥١٪ من مستخدمي الانترنت (نحو ٨ مليون ونصف مستخدم) لهم حسابات في تويتر
- تقرير: السعودية هي الدولة الأسرع نمواً عالمياً في تويتر، فقد زاد عدد مستخدميه بنسبة ٥٦٪ في العام ٢٠١٢، وأكثر من ٦٠٪ من السعوديين يستعملون الانترنت عبر هواتفهم الذكية.
- ٢٩٪ من التغريدات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط مصدرها السعودية. وفي يناير الماضي بلغ عدد مستخدمي الفيسبوك بلغ نحو ٦ ملايين مواطن، وعدد مستخدمي تويتر ٣ ملايين.
- يصدر من السعودية نحو ٥٠ مليون تغريدة على تويتر شهرياً، فيما تتم مشاهدة ٩٠ مليون فيديو يومياً في السعودية وهي أعلى نسبة على مستوى العالم.

العوامل المضادة للتغيير والثورة في السعودية

يحي مفتي

كان النظام السعودي على دراية تامة بأن الاحتجاجات الشعبية ستندلع في بعض مناطق المملكة، بل كانت التحضيرات الأمنية قبل اليوم المقرر للحراك الشعبي المعروف بإسم ثورة حنين في الحادي عشر من آذار (مارس) ٢٠١١ كشفت عن مستوى الهلع لدى النظام السعودي، حيث بدت شوارع المدن الكبرى وخصوصاً الرياض وجدة خالية في ما يشبه فرض حظر تجول منعاً لتجمهرات شعبية في الشوارع العامة.

لجأت العائلة المالكة الى تدابير مضادة لربيع ثوري محتمل في المملكة، وكان الغرض هو إجهاض الحراك الشعبي قبل أن ينتشر ويتمدد الى المناطق كافة ما يصعب ضبط السيطرة عليه إن لم يؤد في نهاية المطاف الى انهيار النظام. ونشير هنا الى أهم الإجراءات المضادة التي اعتمدتها العائلة المالكة للحيلولة دون وقوع انفجار ثوري واسع:

التقديمات الاجتماعية

بدا تقليداً دارجاً أن يتم اللجوء الى التقديمات الاجتماعية أو العطايا والهبات المالية لامتصاص الاحتقانات السياسية والشعبية، هذا حال كل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد طيلة تاريخها.

مع بدء ارهاصات حراك شعبي في المملكة، عاد الملك عبد الله من رحلة علاج ونقاهة وأمر في ٢٤ فبراير٢٠١١ بسلسلة تقديمات إجتماعية تمثّلت في تثبيت علاوة غلاء معيشة بنسبة ١٥٪ ودعم رأس مال صندوق التنمية العقارية وميزانية الهيئة العامة للاسكان. وأمر برفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار وبرفع الحد الاعلى لعدد الافراد في الاسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من ثمانية افراد الى ١٥، وتقديم دعم مالي للاندية الادبية والرياضية، كما امر بالافراج المشروط عن سجناء الديون.

وقد بلغت حجم التقديمات الاجتماعية التي أعلن عنها الملك نحو ٣٧ مليار دولار (١١٠ مليار ريالاً).

وفي ١٧ مارس من العام ٢٠١١، أي بعد أقل من شهر على سلسلة التقديمات الإجتماعية السابقة، أذاع التلفزيون السعودي الرسمي كلمة الملك عبد الله الى المواطنين لم ترد فيها إشارة الى الاصلاح السياسي، بل اقتصرت على تقديمات اجتماعية فيما حذّر من (المساس بأمن الوطن واستقراره) وتوجّه الى القوات السعودية المسلّحة قائلاً: (انتم اليد الضاربة لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره).

ونصّت الأوامر الجديدة على (صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين) و(صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي). كما نصّت على (اعتماد صرف مخصص مالي قدره الفا ريال شهرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص). وبالإضافة إلى ذلك أمر الملك عبد الله بتوفير ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة في مجال الأمن بوزارة الداخلية. وحذّر من التعرّض لرجال الدين. وجاء في القرارات الملكية أيضاً اعتماد بناء ٥٠٠ الف وحدة سكنية لتوزيعها على المواطنين باعتماد ٢٥٠ مليار ريال، ورفع قيمة

حد القرض السكني من ٣٠٠ ألف ريال إلى نصف مليون ريال. وشملت الأوامر بناء مشاريع صحية وتوسعة نطاق وظيفة هيئة كبار العلماء حيث طالب وسائل الاعلام كافة بالتوقف عن نقد أعضاءها والا حلّت العقوبة ضد من يتعرّض لأي منهم.

كان واضحاً أن التقديمات الاجتماعية بقيت، في جزء منها على الأقل، في إطار الوعود ولم تدخل حيز التنفيذ، وكانت أشبه بعلاجات مسكّنة ومؤقتة وموضعية، ولذلك فقدت التقديمات الاجتماعية مفعولها سريعاً، لأن ظواهر البطالة والفقر وأزمة السكن والفساد المالي والاداري وغيرها بقيت دون تغيير لافت، الأمر الذي جعل وتيرة الاحتجاجات الشعبية تتسارع وتنتقل الى مناطق كانت مصنّفة بأنها محصّنة إزاء الاحتجاج كونها المنطقة الأثيرة لدى السلطة.

لجأت العائلة المالكة الى تدابير مضادة لربيع ثوري محتمل، عبر إجهاض الحراك الشعبي قبل أن يتمدد الى المناطق كافة ما يصعب ضبطه

على أية حال، منذ الاعلان عن التقديمات الاجتماعية في مارس ٢٠١١ توقف الحديث عن وجبات جديدة بل حدث عكس ذلك تماماً حيث تخلّت (حافز) عن دفع معونات شهرية لأكثر من ٦٠٠ مواطن، بحجة أن المدة المقررة للدعم قد انتهت، فيما بقيت نسب البطالة والفقر وأزمات السكن والخدمات العامة على حالها، كما كشفت عن ذلك تصريحات وزير العمل وأعضاء مجلس الشورى المشار اليها أعلاه.

كان واضحاً أن المقاربة الريعية للحراك الشعبي بدت فاشلة.. صحيح أن المقاربة مثّلت دائماً الحل الأمثل للدول الريعية، وفي السعودية حيث تمثل مداخيل النفط في كل مراحله وصوره خاماً وتصفية وصناعة المصدر الرئيسي لموازنة الدولة، حيث تحصل على ما يربو عن مليار دولار يومياً، وقد فّرت للنظام السعودية هامشاً واسعاً للمناورة في الداخل والخارج للهرب من استحقاقات التغيير والاصلاح. وكانت تستغل هذه الأموال لجهة دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية والدينية المسؤولة عن ترسيخ أسس السلطة ومشروعيتها، كما وهبت العائلة المالكة قدرة مالية على شراء ولاء شيوخ العشائر والنخب الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى جانب بطبيعة الحال التقديمات الاجتماعية التي كان الغرض منها تبريد مناطق التوتّر.

لا شك أن الإشادة المفرطة في حجم الميزانية لهذا العام والتي وصفت بأنها موازنة فلكية بلغت تقديراً ٨٢٩ مليار ريال سعودي أي ما يربو عن ٢٣٠ مليار دولار، بفائض يقدر بـ ٩ مليارات، تجعل من النظام مرتاحاً في تخصيص مبالغ مالية للتخفيف من الاحتقانات الاجتماعية والسياسية، وخصوصاً في ملفات ساخنة مثل البطالة والفقر، مع تزايد نسبة العاطلين عن العمل.. ولكن تلك الاشادة ما تلبث أن تنقلب الى كدر وغضب حين يضاء على ظاهرة انتشار الفساد المالي والإداري التي باتت متفشية في كل أجزاء الدولة ومؤسساتها الى حد أن رئيس هيئة مكافحة الفساد يرفع يديه مستسلماً بأنه لا يستطيع تتبع جذور الفساد ولا الوصول الى كل الأذرع الفاسدة المتنفّذة.

التعبئة الدينية

تستند العائلة المالكة في مواجهة كل أشكال الاحتجاج الشعبي على دور المؤسسة الدينية بكل أذرعها في احتواء الأخطار التي يتعرض لها النظام الحاكم. ولذلك أولى الأخير أهمية خاصة لبناء شبكة من الايقونات الدينية التي يمكن تثميرها في دعم النظام في حال تهديد النظام لمشروعيته ووجوده. وتمثل التعبئة الدينية قوة تحصينية فاعلة إزاء احتجاجات شعبية ومطالبات بتغيير جزء أو كل النظام السياسي. ولذلك، تلعب شبكة المساجد والجوامع المنتشرة في أرجاء المملكة دوراً مركزياً في دعم مشروعية وبقاء النظام السعودي، وتبرير سياساته العامة، ومقاومة كل الدعوات المطالبة بالاصلاح والتغيير. تشير

إحصاءات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد لعام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ الى أن الاجمالي الكلي لعدد المساجد والجوامع في المملكة هو ٥٥٢٦٦ مسجداً، فيما ذكرت إحصاءات نشرتها صحيفة (الرياض) في ١١ يونيو ٢٠١٢ عن وزارة الشؤون الإسلامية تفيد بأن عدد المساجد والمصليات في المملكة تصل الى ٦١ ألفاً فيما ذكرت إحصائية أخرى لوزارة التخطيط تقول بأن عدد المساجد والمصليات بالمملكة ٧١ ألفاً.

مهما يكن الحال، فإن وجود هذا العدد الكبير من المساجد لا تقتصر مهمتها على مجرد إقامة الصلاة وممارسة طقوس عبادية وروحية محضة، بل تضطلع بمهمات أخرى تخدم السلطة

بشكليها الديني والسياسي، وهي في نهاية المطاف مراكز تعبئة وضبط للأفراد. نشير هنا الى أن منابر الجوامع جرى توظيفها بكثافة في السنوات الأخيرة لدعم سياسات الحكومة ومعارضة دعوات الإصلاح والتغيير. وبالرغم من معارضة الأمراء انغماس المشايخ وأئمة المساجد في شؤون السياسة وضرورة إبعاد الدين عن السياسة للحيلولة دون نشوء حركة احتجاج سياسي على قاعدة دينية، إلا أن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المملكة في السنتين الأخيرتين دفعت النظام السعودي الى إقحام أعضاء هيئة كبار العلماء وأئمة الجوامع في إتون المواجهة مع المحتّجين.

فبعد أيام من إجهاض الموعد المقرر لانطلاق ما عرف بـ (ثورة حنين) في الحادي عشر من آذار (مارس) ٢٠١١، أعلنت وكالة الأنباء السعودية في ٢٩ مارس من العام نفسه (إن المملكة العربية السعودية تطبع ١,٥ مليون نسخة من بيان أصدرته هيئة كبار العلماء يحرم التظاهر في المملكة). وكان أعضاء هيئة كبار العلماء أصدروا فتوى بحرمة التظاهر كما أصدرت وزارة الداخلية بياناً تحذّر من التظاهرات..وقد تم القاء هذا الفتاوى الى جانب خطب الجمعة حول حرمة التظاهرات والخروج على ولي الأمر، ووجوب طاعته.

لقد مثّل التحالف بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية قوة مناهضة للتغيير والاصلاح، وقد أثبت هذا التحالف بأنه بقدر ما يحقق أغراض السلطة الدينية والسياسية فإنه في الوقت نفسه يفضي دائماً الى تقويض مسار الإصلاح وتعطيل حركة التحوّلات الاجتماعية الضرورية للإنتقال بالنظام السياسي وبالمؤسسات الاجتماعية. التحالف السياسي ـ الديني بين ال سعود والوهابية كان بمثابة العهدة المتوارثة بين الملوك والأمراء المتعاقبين على السلطة، كونه يؤمّن وصفة المشروعية المطلوبة لتبرير سياسات الدولة السعودية. وبالرغم من الاختلالات التي تعرّض لها التحالف في فترات محدّدة طيلة ما يربو عن قرنين منذ الاعلان عنه في العام ١٧٤٤ بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، إلا أن الملوك والأمراء السعوديين تمسّكوا بالتحالف وتقديم كل ما من شأنه الإبقاء على دور فاعل للعلماء في أزمنة محنة الحكم. فقد زوّد التحالف بين آل سعود والوهابية نظام الحكم بجرعات دعم جوهرية في أوقات كانت الاحتجاجات الشعبية تواجه المشروعية الدينية للنظام، أو وحدة السلطة السعودية.

صار تقليداً دارجاً في السعودية أن يلجأ آل سعود الى التقديمات الاجتماعية أو العطايا والهبات المالية لامتصاص الاحتقانات السياسية والشعبية

ربما كان إنشقاق حركة جهيمان العتيبي في مكة المكرمة العام ١٩٧٩ إيذاناً ببدء تصدّعات خطيرة في بنية التحالف، على الأقل من جانب المؤسسة الدينية الوهابية. وكانت ظاهرة (مشايخ الصحوة) عقب الاحتلال العراقي للكويت العام ١٩٩٠ وبروز مشايخ من الطبقة الثانية في التراتبية الدينية الوهابية يشكّكون في مشروعية النظام ويطالبون بإعادة أسلمة الدولة السعودية.

يسقط يسقط ابن نايف: شعبنا كله ما عاد خايف!

كما ظهر ذلك بوضوح في (مذكرة النصيحة) التي رفعها أكثر من مائة شخصية دينية وهابية في يوليو ١٩٩٢ أي بعد إعلان الملك فهد عن الأنظمة الثلاثة (الأساسي والشورى والمناطق) في مارس ١٩٩٢، والتي تضمّنت مطالعة تفصيلية لواقع وزارات الدولة من الناحية الشرعية/الدينية واختتمت بمطلب رئيسي يتمثل في حركة تطهير واسعة النطاق لمؤسسات الدولة وصولاً الى إعادة تأسيسها على أرضية دينية وهابية.

في المقابل، دفعت العائلة المالكة حينذاك بكبار العلماء المقرّبين منها لمواجهة ظاهرة مشايخ الصحوة. فقد انبرى المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز لإصدار فتوى تجيز استقدام القوات الأجنبية (الكافرة) الى الجزيرة العربية للدفاع عن النظام السعودي في مقابل التهديدات التي فرضها نظام صدام حسين، وهي فتوى تتناقض مع أخرى سابقة له حرّم فيها الاستعانة بالقوات الاجنبية بحسب ما جاء في كتابه (نقد القومية العربية).

وجرى توظيف المفتي وهيئة كبار العلماء في مواجهة المشايخ المطالبين بإصلاحات وزارات الدولة خصوصاً الاعلام والأجهزة الدينية والقضائية. وقد عارض أعضاء في هيئة كبار العلماء أسلوب التعامل مع المشايخ ورفضوا التوقيع على بيان يندد بمطالبة الأخيرين بالإصلاح الديني، فقام الملك فهد بعزل كامل أعضاء الهيئة وتعيين غيرهم.

ويجري استغلال المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء بطريقة مبتذلة وابتزازية منذ بدء ثورات الربيع العربي في مواجهة

الاحتجاجات، وصار المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ يخصص خطبة الجمعة من كل اسبوع لمعارضة الانتقادات التي يوجهها ناشطون للنظام السياسي السعودي ويطالبون بالتغيير والاصلاح، الى درجة أنه انتقد بعنف استخدام المشايخ لمواقع التواصل الاجتماعي، مثل (تويتر). وقد وصف المفتي في خطبة الجمعة في ٢٢ مارس الماضي موقع (تويتر) بأنه (مجلس للمهرجين والتغريدات الكاذبة).

يستند ال سعود في مواجهة الاحتجاجات الشعبية على مشايخ الوهابية بفتاواهم وأذرعهم الأمنية، في احتواء الأخطار التي يتعرض لها النظام

وتزامن ذلك مع اعلان هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في ٢٥ آذار (مارس) ٢٠١٣ بأنها طلبت من الشركات المشغلة لبرامج اتصال مرئية مثل سكايب وتطبيقات للتحادث كالواتساب وفايبر مراقبتها أمنيا تحت طائلة حظرها إذا لم تتمكن من ذلك، كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية. لم يكن الهجوم الأول للمفتي على مواقع التواصل الاجتماعي فقد وصف في مطلع شهر مارس الماضي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك) لمناصحة ولي الأمر بأنه (فضيحة وليس دعوة).

يشارك آل الشيخ عدد آخر من أعضاء هيئة كبار العلماء والمشايخ من الصفوف الدنيا، خصوصاً الخطباء الشعبيين، ويعتبر عضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح الفوزان من أبرز العلماء المتصدّرين للدفاع عن حكم آل سعود والمعارضين لأسلوب التظاهر السلمي. نشير هنا الى أن وزير الداخلية محمد بن نايف يحتفظ بعلاقة وثيقة مع الشيخ الفوزان، التي تأتي استكمالاً لعلاقة سابقة تربط الأخير بوالد الوزير الحالي، وقد قام الأخير بزيارات متكررة لمنزل الشيخ الفوزان لتعزيز العلاقة معه. وكان الفوزان قد أصدر تصريحات في الآونة الأخيرة تشدّد على طاعة ولي الأمر وحرمة الخروج عليه، وتندد بأسلوب التظاهر في التعبير عن الآراء والمطالب.

الرهان الأمني

لم يكف آل سعود في أي وقت عن استخدام القوة المجرّدة أو التلويح بها حين لا يكون لرهانات الإيمان والتقديمات الإجتماعية مفعول مباشر ومؤثر. لم تتردد قوات الأمن السعودية في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية، فقد خلت تجهيزات هذه القوات من خراطيم المياه، أو الغازات المسيلة للدموع، أو أدوات مكافحة الشغب المعمول بها في كل أنحاء العالم، وبقي الرصاص الحي وحده الحاضر للتعامل مع التظاهرات الشعبية. وكانت الحجّة المألوفة التي تعتنقها وزارة الداخلية في مثل هذه الاحتجاجات أن (المتظاهرين قاموا باستعمال العنف ضد رجال الأمن)، فيما لم يثبت سقوط أي من رجال الأمن قتيلاً، فيما بلغ عدد القتلى من المتظاهرين ١٦ قتيلاً وعشرات الجرحى..

بدت وزارة الداخلية منذ بداية العام ٢٠١٣ وبفعل توقّعات باحثين أوربيين وأميركيين بأن هذا العام سوف يكون ربيع الثورة في السعودية وكأنها في حالة هلع إزاء القادم المجهول، الأمر الذي دفعها لوضع خطة أمنية تقوم على اصطياد الرموز الفاعلة في الاحتجاجات الشعبية والنشاط الحقوقي والسياسي المدني. وكان واضحاً أن النظام السعودي لم يعد يملك رهانات عديدة بل هو الرهان الأمني الذي تعوّل عليه أخيراً عبر اعتقال الرموز والناشطين منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١ وحتى اليوم حيث زجّ بالمئات من الفاعلين السياسيين، ويتم استغلال القضاء والمحاكمات الصورية لتبرير اعتقال الناشطين، أمثال الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني وقبلهم محمد البجادي والشيخ توفيق العامر وخالد الجهني والشيخ نمر النمر وفاضل المناصف، فيما تحضّر الداخلية لاعتقال رموز أخرى سياسية ودينية فاعلة..

ولكن ما يظهر بوضوح حالياً، أن التدابير الامنية القمعية التي تقوم بها وزارة الداخلية لم تحقق أغراضها، فالاحتجاجات الشعبية في العالمين الافتراضي والواقعي مازالت متواصلة وبنفس الوتيرة، وأن الإصرار على التغيير والاصلاح الشامل يزداد رسوخاً واتساعاً ما يثبت أن الزمن قد تجاوز الرهانات الأمنية المجرّدة.

المستقبل

من الناحية المبدئية لا بد من إقرار حقيقة أن الحراك الشعبي في المملكة لم يعد حدثاً عابراً، ولا ظاهرة معزولة، بل هي يكاد يغمر المشهد الشعبي بكامله، وإن تصاعد حملات القمع والاعتقالات لم تؤد الى إخماده، وإن من يرقب أشكال الاحتجاج السائدة يدرك تماماً بأن الحراك الشعبي في تزايد. صحيح أنها لم تصل حتى الآن الى مرحلة التحدي الوجودي للنظام السعودي، ولكنها بالتأكيد تؤسس لمسار قد يفضي الى هذه المرحلة في أي وقت قادم، لأن هذا المسار لم يعد بالإمكان تغييره أو حرفه، فهو مسار لا يمكن تجاوزه مهما فعل النظام، وأن كل مصادر قوة النظام من تقديمات إجتماعية الى فتاوى دينية الى تدابير أمنية قمعية لم تؤل الى اضمحلال الحراك الشعبي.

بل حتى الرهان على محاصرة هذا الحراك وإسباغ صفة مذهبية/ شيعية عليه باعتبار أن المظاهرات الشعبية كانت تنطلق في محافظة القطيف دون سواها من المحافظات سقط بعد خروج مظاهرات واعتصامات في قلب القصيم ومناطق أخرى في مكة وجدة وعرعر وغيرها، بل إن خروج النساء والأطفال في المناطق الأخرى كسر (تابوات) سياسية واجتماعية كانت تحول دون انخراط المرأة في الشأن العام. لقد تجاوز الناس مفاهيم تهويلية مثل (الفئة الضالة)، و(الخروج على ولي الأمر)، و(العمالة للخارج)، وغيرها مما كان يبرر إنزال أقصى العقوبات ضد الناشطين. لم يعد هناك إمكانية اليوم لأن تغلق العائلة المالكة الأجواء على الرموز الفاعلة في الساحة وعزلهم ومعاقبتهم. بعد أيام من تنفيذ عقوبة السجن ضد الرمزين الحقوقيين الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني، أعلنت مجموعة من الناشطين عن تأسيس جمعية حقوقية أهلية تستمد موادها وأفكارها من أدبيات جمعية الحقوقية السياسية والمدنية (حسم) التي كان يديرها الحامد والقحطاني، الأمر الذي يعني أن ثمة تواصلاً بين الناشطين، فما إن يغيب ناشط أو مجموعة ناشطين حتى يخلفهم آخرون وربما بعزيمة أكبر وإصرار أشدّ.

إن أهم ما تكشف عنه هذه التحوّلات أن الإعتقال أو حتى القتل لا يعني نهاية الحركة المطلبية والنشاط الاحتجاجي، بل ثمة فضاء رحب أمام الناشطين للعمل والتواصل والابداع، وهو ما يجعل إمكانية وقوع ربيع عربي بخصائص مختلفة وربما بخصوصية فريدة أمراً وارداً..

وفي ظل غياب أي مبادرة من قبل النظام لحل شامل لأزمة

المفتي والفوزان: فتاوى غير قادرة على ضبط الشارع!

الدولة، فإن كل الاحتمالات واردة على حركة احتجاجات مفتوحة، لن يكون فيها للرهان الأمني قدرة الحسم كما كان في السابق حين كان النظام يرخي الحبل لجهة رصد الناشطين والرموز لتمهيد الانقضاض عليهم في مرحلة لاحقة، لأن رقعة المطالب لم تعد مقتصرة على فئة أو منطقة أو تيار سياسي بل هي مطالب شعبية عامة مورد إجماع وطني، وباتت واضحة ومحددة.

يرجع ناشطون ومراقبون غياب المبادرة المنتظرة الى شيخوخة النظام وعجزه عن الاضطلاع بأدوار خلاّقة، فهو يدافع عن وجوده الآن، وليس تجديد هياكله المتآكلة. الكلام عن نقل السلطة الى الجيل الثالث لم يكن سوى عملية تقاسم للسلطة بين المتنافسين الكبار عليها، ولذلك لم يختلف أداء محمد بن نايف عن أبيه في وزارة الداخلية، في التعامل مع المطالب الشعبية السلمية، بل في عهده أدخل الناشطون الحقوقيون الحامد والقحطاني السجن، كما جرى تخريب علاقة التقارب التي عقدت بين رموز شيعة مثل الشيخ حسن الصفار وتوفيق السيف وجعفر الشايب وغيرهم مع السلطة من خلال الاستدعاءات المهينة التي قام بها جهاز المباحث التابع للداخلية وما أعقب ذلك من قرارات بمنع السفر والاعتقال للمطالبين بالإصلاح والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

لم يكف آل سعود في أي وقت عن استخدام القوة الأمنية العنيفة ضد الاحتجاجات الشعبية حين تفشل رهانات الطائفية والرشوات المالية

يضاف الى ذلك الصراع المحتدم في الخفاء بين الأجنحة الرئيسية والمهمّشة في العائلة المالكة، ما يحول دون حدوث تغييرات حقيقية في بنية السلطة بما يسمح بالشراكة الشعبية، فالصراع على السلطة بين أمراء آل سعود يلمح الى عدم تماسك السلطة، وهو ما يبرر تعزيز الاجراءات الأمنية والقمعية ضد الاحتجاجات لإخفاء ضعف النظام.

ومع توارى الملك عبد الله عن الأنظار تدريجاً، فإن غياب كاريزما قيادية قادرة على ضبط الصراع داخل العائلة المالكة سوف يؤول الى انقسامات كبيرة، ما يجعل بروز أكثر من رأس في العائلة المالكة مؤشراً على انفلاش السلطة، وبدوره سوف يؤدي ذلك انقسامات شعبية عميقة.

تبقى هناك مسائل شائكة في الحراك يمكن رصدها على وجه السرعة منها ضعف العمل الحزبي وغياب تنظيمات سياسية فاعلة ومؤثرة في الشارع، وكذلك تنظيمات مدنية/ أهلية وازنة، ويبقى أمام الناشطين في المناطق الساخنة تحدي نزع الصفة المذهبية للحراك الشعبي وتجسير الفجوة، وتأهيل العمل الاحتجاجي كيما يدخل في طور التنظيمات الشعبية التي تقود الحراك نحو أهداف محددة وواضحة.

وأخيراً، فإن ثمة دوراً منتظراً يمكن أن تلعبه البيئة الحاضنة للسلطة في الدفع بالحراك الشعبي الى مرحلة تقرير مسار ومصير السلطة، وإن كان ذلك يتوقف أيضاً على دور المدن الرئيسة التي يعوّل على انخراطها في الحراك الشعبي كيما يبدأ ربيع عربي بمواصفات مثالية.

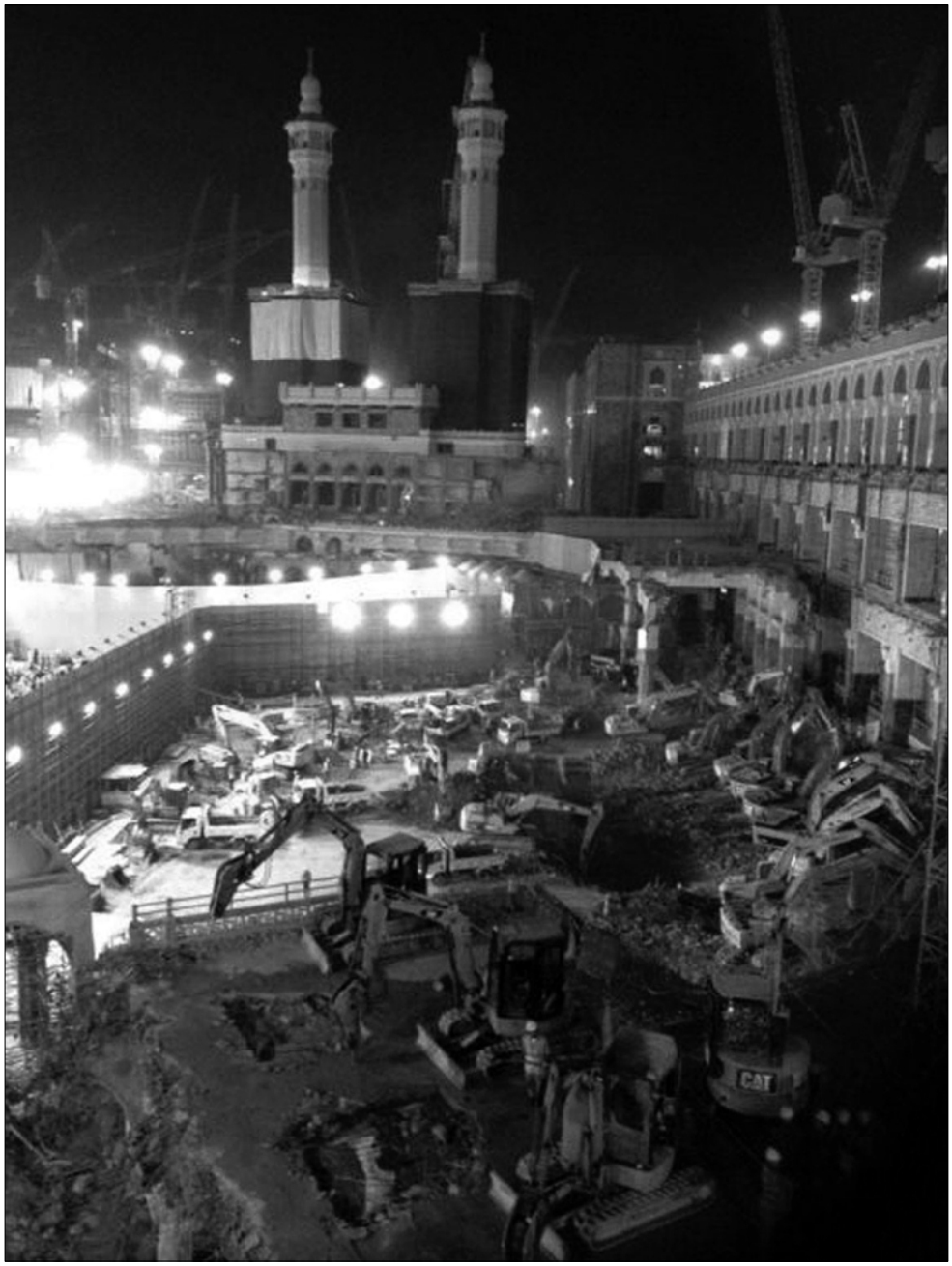

صورة لا يريد آل سعود أن يراها أحد!

نشرت صحيفة (انديبندنت) اللندنية في ١٥ مارس الماضي تحقيقاً للكاتب جيرومي تايلور، حول قيام الحكومة السعودية بتدمير أجزاء من المسجد الحرام تحت عنوان (التوسعة)، والذي أدّى الى إزالة معالم تاريخية وأثرية وروحية في المسجد الحرام. وقال تايلور بأن الصور التي لا تريد السعودية أن يراها أحد ـ تلمح الى الآثار الأكثر قداسة في الاسلام والتي يتم تدميرها في مكة. يخشى علماء الآثار بأن خطة التوسعة بكلفة مليارات الدولارات قد أدّت الى تدمير المواقع التاريخية الأساسية.

السلطات السعودية بدأت في تفكيك بعض الأقسام القديمة في المسجد الأكثر أهمية في تاريخ الاسلام وهو المسجد الحرام، كجزء من خطة التوسعة المثيرة للجدل بكلفة المليارات من الدولارات. وتكشف الصور التي حصلت عليها صحيفة (الانديبندنت) كيف أن عمّالاً

بحفّارات ميكانيكية قد بدأوا تدمير بعض الاقسام العثمانية والعباسية في الجانب الشرقي من المسجد الحرام في مكة.

المسجد الحرام، هو الأكثر قداسة في الاسلام لأنه يحتوي على الكعبة ـ وهو النقطة التي يتوجّه اليها المسلمون للصلاة. الاعمدة هي آخر الأقسام المتبقية من المسجد والتي يعود تاريخها الى ما يربو عن مئات السنين وتشكل الأطراف الداخلية على حدود الأرضية المصنوعة من الرخام الأبيض المحيطة بالكعبة.

الصور الجديدة، والتي التقطت قبل أسابيع قليلة، تسبّبت في تعليق جرس الإنذار وسط علماء الآثار وجاءت في وقت يزور فيه الأمير تشارلز ـ الذي كان والى وقت طويل داعماً للحفاظ على التراث الآثري ـ السعودية بصحبة دوقة كورنوال. توقيت الرحلة جرى انتقاده من قبل ناشطين حقوق الإنسان بعد قيام السعوديين بإعدام سبعة مواطنين بالرصاص بالرغم من مشاعر القلق الأساسية حول محاكمتهم وحقيقة أن بعض هؤلاء الأشخاص كانوا غير بالغين في وقت ارتكاب الجرائم المزعومة.

كثير من الاعمدة العثمانية والعباسية في مكة قد زينّ بخطوط عربية معقدة تشير الى أسماء صحابة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولحظات حاسمة في حياته. في عمود يعتقد بأنه تم تدميره بالكامل يفترض أن يشير الى بقعة حيث يعتقد المسلمون بأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم بدأ رحلته الى السماء (الإسراء والمعراج) على حصان مجنّح، والذي أقلّه الى بيت المقدس ومن ثم الى السماء في ليلة واحدة.

ومن أجل إيواء العدد المتزايد من الحجاج المتوجّهين الى المدينتين المقدّستين مكة والمدينة كل عام، فإن السلطات السعودية نفّذت مشروع توسعة ضخم فيهما. مليارات الجنيهات الاسترلينية ضخّت لجهة زيادة القدرة الاستيعابية للمسجد الحرام والمسجد النبوي في المدينة حيث دفن النبي محمد صلى الله عليه وسلم. الملك عبد الله وضع عالم الدين الوهابي البارز وإمام المسجد الحرام، عبد الرحمن السديس، مسؤولاً عن التوسعة فيما كسبت مجموعة بن لادن السعودية ـ وهي واحدة من أكبر الشركات في البلاد ـ عقد البناء.

وحيث أن هناك القليل من الاعتراض على الحاجة للتوسعة، فإن النقّاد إتّهموا النظام السعودي بمجرد الرغبة في الاهمال والعبث بالميراث الاثري والتاريخي والثقافي للمدينتين المقدّستين في الاسلام. في العقد الأخير تحوّلت مكة من مدينة حج صحراوية مغبرة الى حاضرة مشعّة بناطحات السحاب حيث البرج على المسجد الحرام مملوء بأعداد لا تحصى من المراكز التجارية، والشقق الفارهة وفنادق الخمس نجوم.

ولكن هذا التحوّل كانت له كلفة عالية. يقدّر معهد الخليج ومقرّه واشنطن بأن ٩٥ بالمائة من المباني القديمة في مكة قد تم تدميرها في العقدين الأخيرين فحسب. عشرات المواقع التاريخية الرئيسية التي يعود تاريخها الى نشأة الاسلام قد فقدت وهناك تحرّك بين علماء الآثار والاكاديميين لجهة السعي لتشجيع السلطات على الحفاظ على القلّة الباقية.

كثير من مشايخ الوهابية الكبار هم شديدي المعارضة لأية سياسة تحافظ على المواقع الإسلامية التاريخية المتّصلة بالنبي لأنهم يعتقدون بأنها تشجّع على الشرك ـ أي إشراك أحد غير الله في العبادة. ولكن الدكتور عرفان علوي، المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث في التراث الاسلامي والذي حصل على صور جديدة من داخل المسجد الحرام، يقول بأن إزالة الاعمدة العثمانية والعباسية ستجعل الأجيال القادمة من المسلمين في حالة جهل لأهمية هذه الأعمدة.

يقول أيضاً (إنها ذات أهمية لأن كثيراً من الأعمدة ترمز الى مناطق محدّدة من المسجد حيث جلس النبي صلى الله عليه وسلم وصلى). يقول الدكتور علوي بأن (السجّل التاريخي يتم محوه. فالمسلم الجديد لن يعرف أي شيء على الإطلاق لأن لا شيء يشير الى هذه المواقع الآن. هناك سبل يمكن من خلالها التوسعة في الوقت الذي يتم فيه حماية التراث التاريخي للمسجد نفسه والمواقع المحيطة به).

هناك مؤشرات على أن الملك عبد الله قد استمع للمواقف المقلقة حول التدمير التاريخي لمكة والمدينة. في أكتوبر الماضي، كشفت (الانديبندنت) كيف أن خططاً جديدة للمسجد النبوي في المدينة ستؤول الى تدمير ثلاثة من أقدم المساجد في العالم في الجانب الغربي من الحرم الرئيسي. مهما يكن، فإن الخطط الجديدة التي تمّت المصادقة عليها من قبل الملك عبد الله يظهر أنها تكشفت عن تغيير القلب مع مشروع التوسعة الذي دخل حيز التنفيذ في شمال المسجد النبوي.

على أية حال، فإن المواقع الرئيسية ماتزال في خطر. فقد حصلت (الانديبندنت) على صورة يتم استعمالها من قبل السعوديين لتوصيف حال المسجد الحرام في مكة بعد التوسعة. وفي واحدة من الشرائح بدا واضحاً أن بيت المولد، وهو المكان الذي ولد فيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم، سوف يتم إزالته ما لم يتم تغيير الخطط.

وقد وجّهت (الانديبندنت) الى السفارة السعودية في لندن عدداً من الأسئلة حول خطط التوسعة ولماذا لم يتم عمل المزيد للحفاظ على المواقع التاريخية. ولكّنهم أجابوا: (شكراً على المكالمة، ولكن لاتعليق).

مشاريع التوسعة في مكة:

اهتمام ديني أم هدم للتاريخ؟

في تقرر لشبكة سي إن إن الاميركية من إعداد: سامية عايش وتيم هيوم، نشر في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣، جاء فيه:

أصبح أثر عثماني قديم في المسجد الحرام بمكة، بالمملكة العربية السعودية، جزءاً من معارك تدور رحاها بين من يطالبون بالحفاظ على الآثار التاريخية للمدينة، وبين السلطات التي تدفع نحو عمليات التوسعة وتطوير أماكن العبادة.

فهذا الأثر العثماني الذي يعود للقرن السابع عشر، وأحد أقدم الأجزاء المكوّنة للمسجد الحرام، ستتم إزالته كجزء من عمليات التوسعة التي يشهدها المسجد لزيادة عدد المصلين فيه.

عرفان العلوي، رئيس مؤسسة التراث الإسلامي التي تعمل على حماية المواقع التاريخية في السعودية، إتهم السلطات السعودية بالتسبب فيما أسماه بـ "تخريب ثقافي" للمدينة، وأضاف، قائلاً إن أجزاء كبيرة ومهمة من الطابع المعماري لمكة والمدينة تضيع حالياً بسبب عمليات الصيانة والتوسعة.

غير أن العلوي، وهو مؤرخ سعودي مقيم في لندن، أكد وجود طريقة أفضل للتعامل مع الموضوع، وقال: "أنا لا أقف ضد توسيع المسجد الحرام، ولكن يمكنهم القيام بذلك من دون تدمير الجوانب الأثرية والتاريخية للمكان، ولكن من الواضح أن السلطات السعودية غير مهتمة لهذا الجانب أبداً".

وقال العلوي إن التهديدات التي تواجهها المساجد الأثرية تضاف إلى قضية تدمير المناطق التاريخية في السعودية.

من جهتها، قالت مجموعة بن لادن، المسؤولة عن عمليات التوسعة، على لسان مدير المشروع محمد جمعة، إن المشروع الجديد يهدف إلى توفير مناطق إضافية للصلاة، من أجل منع التدافع الناجم عن أعداد الحجاج والمعتمرين الكبيرة.

أما السلطات التركية، فقد عبرت عن قلقها من إزالة هذه الآثار، وأكدت وزارة الخارجية التركية أنها تبحث هذا الأمر مع السلطات السعودية منذ ٢٠١٠.

وقالت إدارة المتاحف والمرافق الثقافية التركية في بيان لـCNN: "من المهم جدا حماية تلك الآثار، التي تعيد للأذهان وضع الدولة العثمانية في تلك الفترة".

وحاولت CNN الاتصال بوزارة الشؤون الإسلامية السعودية، وعدد من المسؤولين بالمملكة، ومن بينهم أمير منطقة مكة والبلدية، والسفارة السعودية في لندن، إلا أنها لم تنجح في الحصول على أي رد من هذه الجهات.

وهذه ليست المرة الأولى التي تصطدم فيها السلطات السعودية مع تركيا بسبب إزالة مبان تعود للعهد العثماني، والتي تعتبرها تركيا جزءا من التعاون الثقافي التاريخي.

ففي ٢٠٠٢، عبّرت أنقرة عن غضبها لتدمير قلعة أجياد العثمانية، التي بنيت على تلة مطلة على الكعبة في نهاية القرن الثامن عشر.

وقد تمت إزالة القلعة والتلة التي أقيمت عليها لتوفير مساحة إضافية لناطحات السحاب المحيطة بالحرم المكي اليوم، ما دفع وزير الثقافة التركي، استميهان تالاي، حينها بوصف ما قامت به السعودية بـ"العمل البربري".

وخلال السنوات العشر الماضية، تغيّر وجه مكة بشكل كبير، فقد أصبحت المنطقة المحيطة بالمسجد الحرام مليئة بالمباني العمرانية الحديثة، ولعل أبرزها "ساعة مكة" وهي فندق يحتوي على ١٢٠ طابقا، يشابه في شكله ساعة بيغ بن اللندنية.

وتؤيد بعض الجماعات السلفية، كأنصار السنة المحمدية في مصر، عمليات التوسعة هذه، إذ قال الأمين العام للجماعة، أحمد يوسف: "نحن لا نقدس الأماكن أو الأشخاص، فالمسلم يطلق ما ورد في القرآن والسنة. ولا وجود لمكان أقدس من الكعبة، لذا، إن قرر السعوديون توسعة المسجد، فذلك لأنهم يهتمون بالإسلام والمسلمين أكثر من الآثار".

وقدر معهد الشؤون الخليجية، ومقره الولايات المتحدة الأمريكية، أن ٩٥ في المائة من المباني التي تعود إلى مئات السنين أزيلت خلال العقدين الماضيين، بينما تقول السلطات السعودية إن هذه التغييرات هي جزء من خطة تحديث المدينة لما فيه خدمة للحجاج.

وكما حدث في مكة، تسعى السلطات السعودية إلى تطوير المدينة المنورة أيضاً، وبالأخص المسجد النبوي، حيث دفن النبي محمد.

ففي عام ١٩٢٥، أقدمت السلطات السعودية على هدم جميع الأضرحة في مقبرة البقيع، التي دفنت فيها معظم زوجات النبي محمد، وأبنائه، وأقربائه. كما أن المنزل الذي كان في يوم من الأيام يعود إلى زوجة النبي، خديجة، أصبح اليوم جزءاً من حمام عام للحجاج، أما الموقع الذي يعتقد أن النبي محمد ولد فيه، فأصبح سوقا للمواشي قبل أن يتم تحويله إلى مكتبة.

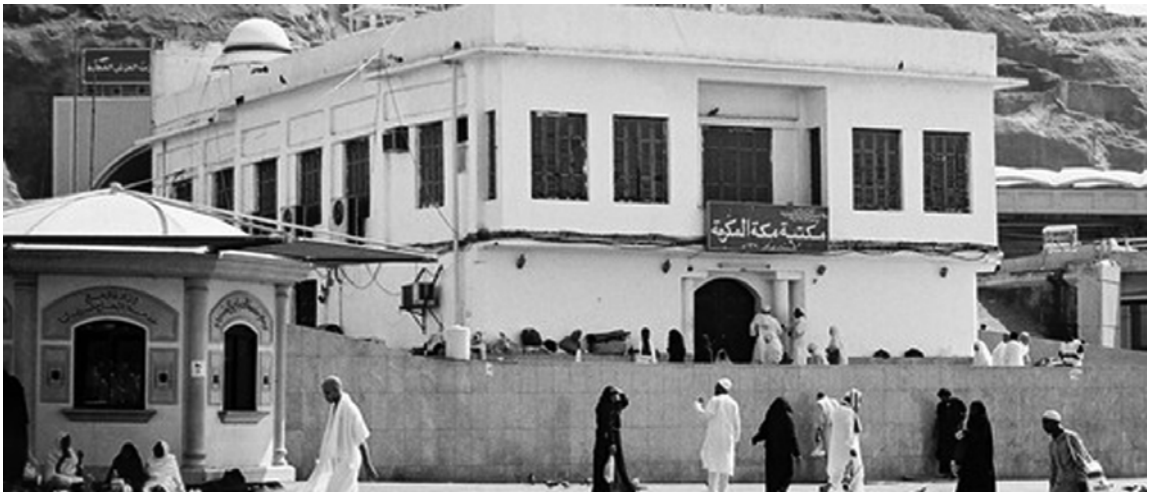

هنا ولد رسول الإسلام فبنى الوهابيون مكتبة عليه والآن يريدون محو المكان كلياً!

د. عبد الوهاب أبو سليمان:

تدمير آثار الاسلام جرح لمشاعر المسلمين

في رد فعل على خطط تدمير الآثار الاسلامية والمواقع التاريخية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حذّر العالم الحجازي الشيخ عبد الوهاب سليمان، عضو هيئة كبار العلماء، من التفكير في إزالة موقع مكتبة مكة المكرمة الحالي، واصفا إياه بـ (المكان التاريخي). وكان الوهابيون قد ترددوا في هدم البيت الذي ولد فيه الرسول خشية ثورة العالم الإسلامي ضد تطرفهم، فبنوا مكتبة عليه، ولكنهم اليوم يريدون محو المبنى كاملاً. وأوضح الشيخ أبو سليمان أنَّ هذا الموقع هو (مكان ولادة النبي صلى الله عليه وسلم) يقيناً، مضيفاً أنَّه (مكانٌ تاريخيٌّ مهم جداً لتاريخ الأمة الاسلامية ينبغي المحافظة عليه، فقد ثبت بالقرائن الثابتة والنقل المتواتر الصحيح أنَّه مكان ولادة سيد البشر صلى الله عليه وآله وسلم)، محذراً من إزالة هذا المكان، ومعتبراً أنَّ إزالته (إزالة لأعظم شواهد التاريخ الإسلامي، وجرح لمشاعر المسلمين قاطبة، وإثارة بلبلة فكرية بين جموع المسلمين).

واعتبر أبوسليمان، خلال حديثه في أمسية تكريمه في إثنينية عبد المقصود خوجة في جدة، أنَّ هذا المكان أصبح معلماً حضارياً وثقافياً من معالم هذه البلاد الطاهرة، حسب ما جاء في تلخيص لكلمة الشيخ أبو سليمان نشرتها صحيفة (الشرق) الصادرة في الدمام في تاريخ ٢٠ آذار (مارس) الماضي.

وخلال الأمسية قدَّم المحتفى به مجموعة من القرائن والبحوث العلمية، التي تشير إلى أنَّ مكان المكتبة الحالي هو مكان ولادة النبي الكريم حسب المقاييس والمعايير العلمية في العصر الحاضر، معتبراً أنَّه (من العار أن تجهل الأمة مكانَ ولادة رسولها الأعظم الذي أخرج الله به الأمة من الظلمات إلى النور، أو تشكك به بعد هذه القرون الطويلة).

وفي عرضه لتاريخ المكتبة، قدم أبوسليمان عدداً من المقترحات التي تخص تطوير المكتبة، مطالباً بعديد من الخطوات التي تضمن المحافظة على هذا الأثر التاريخي احتراماً لمقام النبوة، والمحافظة عليه كذلك من بعض الممارسات الجاهلية التي يقوم بها بعض الحُجَّاج مما تنبذُه العقيدة الإسلامية.

ومن أبرز الخطوات التي اقترحها المحاضر في هذا السياق، (إعادة بناء المكتبة بشكل يحقق كافة الرغبات الشرعية والعلمية، والتوسع في مساحة المكتبة، تطويرها هندسياً وإدارياً وفنياً، وإيجاد قاعة خاصة بالسيدات).

واختتم أبوسليمان حديثه بالقول إنَّ إعطاء مكتبة مكة وضعها الصحيح، من شأنه أن يحقق أهداف المسلمين جميعاً.

وتضمن حفل تكريم (أبوسليمان) كلمة لمؤسس الإثنينية عبدالمقصود خوجة، قال فيها إنَّ المحتفى به عرف بتفانيه في خدمة التراث الإسلامي، وعلى رأسه كل ما يتعلق بمكة المكرمة، مشيراً إلى تأليفه كتاب (مكتبة مكة المكرمة قديماً وحديثاً)، الذي جمع بين دفتيه أهمَّ ما جاء حول موقع مكتبة مكة المكرمة. ليقول بعد ذلك إن تحويل هذه المكتبة الضخمة إلى (مكتبة إلكترونية) بات أمراً ملحاً، وأنَّ هذه المكتبة يجب أن تكون هي مشكاة المعرفة، وينبغي أن تحتذي بها مكتبات العالم الإسلامي، لما لها من مكانة سامية، وحضور فاعل في المشهد العلمي والثقافي.

وأكّد الشيخ ابو سليمان لصحيفة (عكاظ) في ٤ إبريل الجاري أن مكان مولد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ معروف، وهو في موضع مكتبة مكة المكرمة حاليا، قائلاً: (لا ينبغي على من لم يدرس تاريخ مكة المكرمة إنكار مكان المولد النبوي)، وقال في رده على من ينكر الموضع: (أوضحت هذا في كتابي: مكتبة مكة المكرمة قديما وحديثا)، مضيفا: (من استوفى تاريخ مكة المكرمة فسيعي هذه المعلومة). ونوّه بأن الأدلة إذا لم تثبت الموضع، فإن قرائن الأحوال تعطي براهين وصفة يقينية، فالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يكن من عائلة مغمورة، بل كان من بني هاشم، والمرء يولد في منطقته وبيته وكل الأجيال تعي ذلك، واستاء ممن ينكر الموضع المعروف، قائلا: (بات الكثيرون يتحدثون عن تاريخ مكة المكرمة بغير علم) كما رفض ـ في الوقت ذاته ـ فتح مجال للنقاش مع المنكرين لإثبات قوله.

وكان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء صالح بن فوزان الفوزان أصدر بياناً بعنوان: (حول الاحتفاظ بما يسمى دار المولد النبوي)، أوضح فيه عدم ثبوت نص من القرآن والسنة عن مكان مولد النبي ـ صلى الله عليه وسلم، وهذا يتناقض مع ما جاء به الفقيه الإسلامي الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان، كما لفت عبر بيانه إلى أن موضع الولادة إن ثبت تاريخياً متواتراً، فلا يشرع لنا الحفاظ عليه لأن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه لم يحافظوا عليه أو يعتنوا به، وأبدى الفوزان خشيته من الاحتفاظ بهذه الأماكن لئلا يتبرك بها أو يزورها الجهال!

النمر في محاكمة سرية والإدعاء يطالب بإعدامه!

ناصر عنقاوي

في محاكمة سريّة لم يعلن عنها ولم يحضرها محامون ولا احد من عائلته، وانما نشر خبر قصير عنها في الصحافة المحلية في ٢٥ مارس الماضي، طالب المدّعي العام بتنفيذ حد الحرابة بحق الشيخ نمر النمر، أحد القيادات الشيعية المعارضة المشهورة، والذي اعتقل قبل نحو عام بعد اطلاق الرصاص عليه.

تهمة النمر كما هو معلوم انه معارض صلب وخشن للنظام، كما تكشف عن ذلك خطاباته. هو ضد النظام كلياً، وهو مع حقوق المواطنين من شتى فئاتهم ومذاهبهم ومناطقهم.

والشيخ النمر فوق هذا وجد ان من الطبيعي ان يفرح المواطنون بوفاة وزير الداخلية السابق نايف، واعلن ذلك في خطاب له. فهو الذي قتل (ابناءنا) فلماذا لا نفرح بموته؟ على حد قوله. ليس النمر وحده من فرح بوفاة نايف، بل آلاف المضطهدين، وقد اعلنوا ذلك في هاشتاقات بالمناسبة وبأسمائهم الصريحة، بل وقد اقيمت احتفالات بالمناسبة. حدث ذات الامر في العوامية (مسقط رأس الشيخ النمر) ما جعل امير الشرقية حينها (محمد بن فهد) ينفجر غضباً، ولينال من واجهات شيعية كانت حاضرة أمامه بالشتم والإهانة وحتى البصاق! فكيف يشتم (عمي نايف وأنتم صامتون)؟!

كانت الحكومة تريد قتل الشيخ النمر في مواجهة ما، لكن الرجل لم يكن مسلحاً وكان وحيداً فهاجمته بالسلاح وأراد الله ان يبقى حياً رغم جراحه العديدة. تمت فبركة عملية الإعتقال عبر المباحث بالقول ان هناك صدامات وما اشبه، لكنها لم تؤخذ على محمل الجد، ولم يقدم النظام أدلة على ذلك.

بقاء الشيخ نمر حياً أزعج النظام، وظهرت معلومات حين افسح لبعض افراد عائلته بزيارته بانه يعاني من آثار الرصاص، كما أن بعض الرصاصات لم تستخرج من جسده، في محاولة لشلّه.

الآن يظهر علينا النظام بخبر محاكمته سراً! والإتهامات التي وجهت له في معظمها غريبة وكاذبة، خاصة وان هناك تسجيلات بالصوت والصورة للشيخ نمر نفسه تنفي عن نفسه مزاعم الحكومة، ومن بينها: التحريض على استخدام السلاح. الشيء الملفت في الإتهامات ان الحكومة ومنذ سنوات تروج بأن الشيخ نمر (عميل لإيران).. ومن يفهم الوسط الشيعي يدرك ان تلك الاتهامات كاذبة وأنه ينتمي الى مرجعية دينية مختلفة. هذه المرة وأثناء المحاكمة لم ترد تهمة (العمالة) التي تغذّى عليها جمهور آل سعود ومباحثهم ومخبريهم لسنوات طويلة وكانوا يروجونها. وهذا يدل على ان المقصود من التهم هي التشويه ليس إلا.

استثارت مطالب المدّعي العام بتطبيق (حد الحرابة) المبنية على الآية الكريمة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم).. تطبيقها على الشيخ النمر، فطفق الكتاب والمغردون يعلقون عليها من خلال وسم على تويتر حمل اسم (#تنفيذ حد الحرابة على نمر النمر).

لأنها المرّة الأولى التي يطالب فيها المدّعي العام الإعدام بحق رجل شخص معارض فضلاً عن أن يكون رجل دين، رأى ناجي الزايد بأن ما يطلبه المدعي اليوم إن لم يُستنكر من قبل كل المواطنين، فإنه سيطالب بالإعدام بحق الدكتورين الحامد والقحطاني من جمعية (حسم). ذلك ان تجرؤ النظام سيزداد، وسيخوض في الدماء أكثر إن لم يواجه بصلابة.

الدكتور فؤاد ابراهيم رأى ان النظام السعودي (يكرر أخطاء نظرائه في تونس ومصر وليبيا، ظنّاً منه أن الخيار الأمني هو الحل ، فيما لا حل إلا بالتغيير) وأن (ما لا يريد النظام فهمه هو أن العودة للوراء باتت مستحيلة، مهما تكن أدوات البطش، فالناس سئمت من هذا النظام).

ووضع الناشط منير الجصاص رابطاً بالفيديو يبين فيه أن الشيخ النمر ضد استخدام السلاح بل وحتى استخدام الحجارة، وأن رأيه هو بأن الكلمة هي السلاح الوحيد، وهي أقوى من أزيز الرصاص.

http://www.youtube.com/watch?v=OkF8YtSGSUM&feature=youtube_gdata_player ...

وفي اشارة الى اتهام النظام بإثارة الفتنة الطائفية، قال الكاتب والمؤلف محمد الصادق: (لو كان النظام جاداً في محاربة الطائفية لرأينا المحاكم تغصّ "بمشايخ سحق الجماجم"..) في اشارة الى الشيخ سعد البريك ومشايخ السلطة الآخرين الذين هددوا المواطنين بسحق جماجمهم إن هم تظاهروا ضد النظام. ولاحظ المغرد فاضل الشعلة أن (من الخصوصية السعودية أن تتهم وتدين ثم تبدأ التحقيق)!

كتاب ومعلقو النظام تداخلوا وكتب أحدهم: (أتمنى قطع يديه ورجليه وقطع لسانه وشويه في قدر كبير وتبهيره ببهارات إيرانية وإرساله الى إيران).

الشيخ عباس السعيد كتب عدة تغريدات يقول فيها بأن كلمة الشيخ النمر: (زئير الكلمة أقوى من أزيز الرصاص تملأ الآذان، فمن يمتلك الشجاعة على مواجهة الحق فليقل تهمته أنه حرّ). وأضاف بأن توقيت اعلان المحاكمة ليس مفصولاً عن سياقات سياسية أخرى مثل الاعلان عن شبكة التجسس وذلك لتصوير الشيعة بأنهم مفسدون وقمعهم مبرر.

عبدالرحمن حركاتي علق بأن الشيخ النمر سجين رأي وأن الحكم عليه بالسجن وحد الحرابة ليس في خير الوطن، واضاف: (كان من الممكن ان يتهموه أيضاً بالتعامل مع دولة خارجية، لكن موقفه من ايران واضح). وقال ابو شلاخ الليبرالي: (عزيزي المندفع، إن تحمست لقتله بسبب انتمائه المذهبي، فما الفرق بينك وبين من تلعنهم لأنهم يقتلون السنة)؟

سامي العتيبي تساءل: (هل شبّك النمر الأراضي ونهب الأموال وحاكم الناس على هواه، وسجن ونكّل بالمصلحين؟ هل هو قاتل الثمامة او سكير لندن؟!) وكلاهما من الأمراء. اما محمد السعد

فعلّق: (الشيعة ابناء الوطن لهم الحق بالعيش في كرامة وعزة في وطنهم! يا للعجب تأخذون البترول من ارضهم وتتهمونهم بالخيانة)؟

هاني العبندي لم يزد على القول سوى أن الجهات الحكومية تخرج لنا سيناريوهات تشغل الرأي العام. ووصف عبدالله المقبل طلب المدعي العام بأنه عبث، ووصف الاتهامات بأنها مثيرة للسخرية، وطالب المواطنين برفضها. وحول اثارة الطائفية تساءل (آذار الانتظار) عما اذا كان المحامي ابن زاحم (الذي قذف عموم الشيعة بالزنا يثير الطائفية أم كان يمازحهم؟!). واضاف بأن ما جاء من تهم ضد الشيخ النمر مثل التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية، وقتل رجال الأمن، والتعدي على الدولة، لم تكن الا زيفاً، ولم يتذكروها إلا (بعد ان هاجم النمر نايف).

على ان المغرد صاهود طالب المسؤولين بأن لا يذهبوا بعيداً (نفذوا حد السرقة بالأمراء سراق

صورة سربها الأمن بعد اطلاقه النار على الشيخ النمر وتخديره واعتقاله

المال العام، الذين كل صيف تنضح سرقاتهم، وبعدها تكلموا عن الدين وحدوده)! منيس الجدران علق: (قضية الجواسيس ما مشت، قالوا يدورون على أكش أكبر يشغلون الناس بها)! وتبعه في ذلك د. محمد الشبلان الذي وصف النمر بأنه (رجل شجاع انتقد الإستبداد في بلده ولم يكن طائفياً ولا محرضا). وزنه الشهري علقت على طلب المدعي بالقول: (حد الحرابة لماذا؟ لانه وقف في وجه ربهم: نايف، وصدح بكلمة الحق. فك الله اسره واسر كل مظلوم في سجون دولة القمع). واعتبرت النمر: (اشجع رجل في السعودية. ما انسى كلماته الرنانة: من تكون يا نايف، تسجن بكيفك، وتطلق بكيفك؟! ربي انت؟!).

واعتبر مغردون مطالب المدعي العام فرصة لا تتكرر كي يتحد المعارضون بكافة مشاربهم وتوجهاتهم ضد القمع الحكومي ولكي يبنى وطن للجميع. المغردة (زئبقية الهوى) تساءلت هل جاءت دعوة تنفيذ حد الحرابة: (لأنهُ مواطن مُعارض؟ أم لأنه شيعي؟! حق من حقوقة ان يكون مُعارضاً وحق آخر أن يكون شيعياً).

فيصل الشقحاء له رأي آخر: (لابد أن يُنفذ الحكم عاجلاً غير آجل على الرافضي الذي أفسد بالبلاد وأرواح العباد).

(البنت التي حرة) تقول: (تحاول السلطة أن تمتص غضب الأغلبية على سياساتها القمعية كي تحرك الغرائز المذهبية وينسى الناس حقوقهم. هذا اسلوب الدولة القمعي تعتقل الإسلامي السني وتتهمه انه قاعدة، وتعتقل الإسلامي الشيعي وتتهمه انه عميل إيراني). وماريا الصالح تؤكد: (سبب سجنه معارضته لسياسة الحكومة، وهذا حق من حقوقه كمواطن لا يبخسه فيه احد).

وأخيراً كتب الناشط السياسي حمزة الحسن تحليلاً مطولا حول الأمر في تغريدات قال فيها: (خاب توقع النظام بكسر ظهر الحراك الشعبي بقتله او اعتقاله.يسعى الآن عبر التهديد بالقتل أن يعيدوا الحراك القهقرى. فشروا!). واضاف: (بمحاكمة سرية وبدون محام، وبتهم تضحك الثكلى، يريد آل سعود فرد عضلاتهم لترويع وإرعاب المواطنين. فشروا مرة أخرى!) وخاطب المواطنين: (لا يهولن عليكم بـ تنفيذ حد الحرابة، فالنمر أقلق حكمهم خارج السجن وداخله وليس لديهم سوى عضلة أمنيّة، تزيدهم ارتكاساً كلّما استخدموها. كل حلول النظام تبدأ باتهامات زائفة للإصلاحيين وتمر بمحاكمات لا تتمتع بعناصر المحاكمة العادلة وتنتهي بأحكام ظالمة. كل الإتهامات ضد النمر له أدلة بصوته وصورته تنفيها أو هي في الأساس حقوق كالتظاهر مطالبة باطلاق السجناء المنسيين).

وتابع: (لم أجد مدعي آل سعود للتحقيق قد اتهم الشيخ نمر بالعمالة لجهة أجنبية كما روجت الصحافة سابقا واعتبرت اساس محاولة قتله. تخيّلوا البجاحة: الحكومة تقتل ١٦ شخصاً برصاصها، وتضع قائمة بـ ٢٣ شخصاً تتهمهم بقتلهم! يا لقلّة حيلتكم! يزعمون أن الـ ٢٣ متهما (بعضهم استشهد) قتلوا رجال أمن، في حين لم يقتل رجل أمن واحد. قتل السهلي خطأ برصاص السلطة. تخيلوا البجاحة: النمر يقول بالصوت والصورة بأنه ضد استخدام الحجر حتى؛ والسلطة تقول انه دعا جمهوره لاستخدام السلاح! تخيلوا البجاحة: شخص يقول انه ضد الظلم بالبحرين وسوريا فتكون تهمته أنه (تحدث عن أهمية نصرة مثيري الشغب في البحرين).

واضاف: (شخص يتظاهر مطالبا باطلاق سراح السجناء المتهمين ظلما بتفجير الخبر، فيتهم بقيادة "تجمعات الشغب والتخريب والتحريض". تخيلوا البجاحة: شخص لم يكفر احدا ينتمي لمجتمع يهدده أزلام السلطة بالقتل والطرد فيتهم "بإثارة النعرة الطائفية"..).

وأكمل: تخيلوا هذه التهمة الرسمية نصاً: (المتهم اعتبر أن توقيف المتهمين في تفجير الخبر كان ظلماً، مع أن المتهمين أحيلوا إلى القضاء الشرعي) تعساً لقضائكم. وهذه تهمة لذيذة: (كان يتابع الأحداث في القطيف ولم يفصح لجهات التحقيق عن أسماء المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني)! ومضى الحسن يقول: (تخيلوا البجاحة أن يكون نقد قوات درع الجزيرة (تطاولاً) وتدخلاً! وتهمة تستوجب تنفيذ حد الحرابة. ألا تعس هذا الدرع الغبي القامع للشعوب)!

ومن التغريدات: (نظام طاغ يقتل ويجرح بالرصاص المطالبين بحقوقهم ثم تكون تهمتهم: "بث الفتنة بين أفراد المجتمع" ألا في الفتنة سقطوا)! (نظام استباح مقدرات الوطن وعبث بخيراته يتهم الضحية بـ "عدم الولاء للوطن"! يا لتعاسة هذا الوطن الذي أنتم حكامه)! (نظام يميّز بين مواطنيه مناطقيا ومذهبيا وقبليا وينشر الطائفية والتكفير ثم يتهم خصمه بـ "الإخلال بالوحدة الوطنية". أليس من قلة الحياء أن آل سعود يسرقون مقدرات الدولة ثم يتهمون خصومهم كالشيخ النمر بـ "التعدي على ممتلكات الدولة"؟..).

(في٢٠٠٩ طعن مواطنون بسكاكين شبيحة المباحث. هناك تسجيلات للضحايا. يومها اعترض الجميع والآن صار ذلك تهمة محصورة في الشيخ النمر. يقول المثل: رمتني بدائها وانسلّت. كل أخطاء النظام يرمى بها على الضحيّة، ويريدون منا احترام قضاء آل سعود النزيه)!

وختم الحسن رأيه بالقول: (من حسن الحظ حقا أن لدينا نظام جاهلي وجاهل في آن. لو كان نظاما عاقلا وبه ذرة حياء، ما جاءت هذه الإتهامات. هذه المحاكمات تكشف عن توتر آل سعود. هم أولى بالألم والقلق من المواطنين. امامنا نظام مصاب بالعمى الإستراتيجي يضرب متخبطا، لا يزيده عنفه وتهوره إلا تسافلا وهبوطا وضياعا. ما يهمنا هو إحباط تهديدات النظام الذي انعدمت الخيارات أمامه فلم يجد سوى عضلاته يهدد الأحرار بها).

لا أستطيع الإنتظار كي أصبح ملكاً!

الوليد بن طلال: من المال الى السياسة

يريد الوليد بن طلال ان يقول: نحن أبناء طلال بن عبدالعزيز حاضرون هنا!

ولنا حق وحصة في الغنيمة/ السلطة! لا تنسونا ولا تضطرونا الى تذكيركم بذلك!

وأن لدينا وسائل اعلامية وأموال وعلاقات محلية ودولية يمكن تجنيدها اذا ما اضطررنا لذلك!

عمر المالكي

أهلاً بكم في قبيلة تويتر!

في ١٢ مارس الماضي افتتح الوليد بن طلال حساباً له على تويتر Alwaleed_Talal@، فكانت أول تغريدة له على النحو التالي: (يعلن المكتب الخاص لصاحب السمو الملكي الأمير الوليد طلال بن عبدالعزيز أن هذا الحساب الخاص والرسمي لسموه، وسيبدأ سمو الأمير بالتغريد قريباً). ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف أبريل بلغ عدد المتابعين له نحو ٣٢٠ ألف شخص، ولم يكتب سوى ٣٣ تغريدة من بينها تغريدته الإفتتاحية.

ليس غريباً أن يفتتح الوليد كما أبوه حساباً على تويتر، فهناك عشرات وربما مئات الأمراء والأميرات افتتحوا لهم حسابات على تويتر، متابعة في أكثر الأحوال، ومشاركة بصورة من الصور بالرأي والموقف. لكن الغريب في الأمر هو ان فتح الحساب جاء في ظل هجمة عنيفة من قبل السلطة على مواقع التواصل الإجتماعي، بعد أن تحولت الى (أوكار سياسية!) تتعرّض للنظام ورموزه، كما أصبحت الى مواقع شحن وتنظيم لطاقات الجمهور باتجاه معارضة السلطة. وقد بدأت المسألة بالرأي حيث الإختناق العام بقيود السلطة، وانتهت الى تحوّل (بعض) ذلك النشاط الى الشارع على شكل اعتصامات واحتجاجات.

قد يدهش أكثر، أنه في الوقت الذي يهاجم فيه المفتي تويتر، ومثله فعل الملك ذات مرّة، وحين بدأت خطوات التضييق على المواطنين بصورة عملية من خلال مؤسسة الإتصالات، وجرّ الكثير من المغردين الى أقبية السجون وجلسات التحقيق.. أن يفتتح ولي العهد نفسه، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، حساباً له في تويتر - اضطراراً فيما يبدو - تحت اسم HRHPSalman@، وذلك في ٢٣ فبراير الماضي. وقد ظنّ البعض ان افتتاح الحساب يعبّر عن انفتاح (أمير الثقافة) كما يحب ان يسمّي نفسه، على تكنولوجيا العصر، وعلى جمهور شاب يشكل اكثر من ٧٠٪ من شعبه! وهذا ما دفع كثيرين الى متابعته بعد تغريدة ولي العهد الأولى: (هذا هو الحساب الرسمي والوحيد لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية)، حيث بلغ عدد المتابعين حتى الآن نحو ٣٣٣ ألفاً، ينتظرون سموه الملكي ان يدلي بتغريدة اضافية! ولكنها بالقطع لن تأتي. ذلك أن هدف ولي العهد سلمان يختلف تماماً عن هدف الأمير الوليد بن طلال او أبيه أو عبدالعزيز بن فهد وغيرهم.

ما يريده الأمير سلمان بالتحديد من فتح حساب له في تويتر هو: التأكيد على أن الحسابات التي تحمل إسمه ليست صحيحة، وأن كل ما يذكر عن مواقفه وتصريحاته وما أشبه لا صحّة لها. وعليه لا يريد سلمان المواصلة في تويتر ولا كتابة أية تغريدة أخرى.

ماذا يقول الأمير الوليد بن طلال؟

بقراءة سريعة لتغريداته الثلاث والثلاثين يمكن فهم ماذا يريد الوليد. بالطبع، فإن هذه التغريدات لا تكشف كامل سلوكه ولا تطلعاته.

وبالتالي فإن المراقبة لمجمل التصريحات والمقابلات والأداء الإقتصادي وحتى الخدمي، تفضح المخفي من توجهاته.

١/ احتوت تغريدات الوليد على عرض نشاطاته ولقاءاته مع مسؤولين وشخصيات دولية اقتصادية وسياسية. وفائدة هذا النوع من اللقاءات هي ترسيخ الأمير الوليد كشخصية سعودية سياسية ذات أبعاد دولية في أذهان المواطنين. انظر مثلاً هذه التغريدة: (زارني ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز المؤيد لقضايا العرب العادلة. كما أن مؤسستي الخيرية تتعاون مع مؤسسة سموه الخيرية). وفي تغريدة له بالإنجليزية في ١٨ مارس الماضي قال فيها أن أسبوعه سيشمل لقاءات مع: جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي الأسبق؛ ورئيس مجموعة سيتي غروب، ومدير شركة نوكيا، ووزير خارجية نيوزيلاندا، اضافة الى غيرهارد شرودر مستشار ألمانيا السابق.

٢/ استعراض حياته الإجتماعية الخاصة، مع زوجته وأبنائه وأحفاده، كرجل عائلة، بحيث يشبع فضول البعض لمعرفة المزيد عنه وعن حياته الخاصة، مزوداً المتابعين ببعض الصور الخاصة. مثل صور مع حفيداته في عطلة ثلجية! أو مع إحداهن في برّ الرياض. ويريد الأمير ان يقول بأنه ملتزم بقيم العائلة، وأنه شخص متديّن، حيث يظهر صوره وهو يصلي: (ربي اجعلني مقيم الصلاة)! وله تغريدات توضح أنه يريد أن يلبس عباءة الدين (المتسامح طبعاً). فمثلاً تغريدته (المؤمنة!): (الإسلام شجع الرياضة وكل ما به قوة) ثم يورد آية: وأعدوا لهم.. والأثر: علموا اولادكم..!

٣/ استعراض نشاطاته الخيرية داخل السعودية وخارجها، ليقول بأنه يساهم ـ الى جانب الحكومة ـ في مكافحة الفقر، وأنه يؤدي ما عليه من واجب المساعدة و (الصدقة!)، وربما اعتبر ذلك من (زكاة) أمواله. مثلاً: (اتفاقية بـ ٣٠ مليون دولار بين مؤسستي الوليد بن طلال وبيل غيتس الخيريتين للقضاء على شلل الأطفال بالعالم). او مثل: (وقعت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية مذكرة تفاهم مع يونيسيف لتحسين التعليم في اليمن وخاصة تعليم البنات). او: (اعتمدت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية مشاريع جديدة لإنارة القرى والهجر السعودية ليصل مجموع المستفيدين ٤٦٣ قرية وهجرة). طيّب أين الدولة؟ أين أموال النفط؟!

٤/ استعراض بعض أفكاره ومواقفه تجاه بعض القضايا المطروحة، ليُظهر نفسه كإصلاحي ولو على المستوى التنفيذي والتنظيمي، وكإنسان عصري حداثي!، وكداعية للتغيير (في الحدود الدنيا منه)، وأيضاً كصاحب رأي وفكر وخبرة. ليفهم المتابع بأن شخصية كهذه جدير بها أن تتسنّم مناصب في قادم السنين تليق بأمير نابه ومتعلم وثري كالوليد بن طلال! في تغريدة (مؤمنة إصلاحية!) شكر الوليد من أيّده في مقابلته التلفزيونية التي جنّد لها ٢١ محطة تلفزيون تبثها مباشرة في سابقة لم تشهدها السعودية من قبل لا لملك ولا لوزير. وبعد شكره علّق: (سعدت بالتأييد الكبير الذي أثبت أننا في زمن الإصلاح) ثم ختم: (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ)! ما شاء الله! هل يمكن اعتباره (مؤمن آل فرعون) مثلا؟!

من ضمن القضايا المثارة التي علّق عليها الوليد، مسألة الاف المعتقلين في السجون، وهي القضية التي يمكن أن تفجر الوضع الأمني والسياسي في البلاد، حيث تعتبر المحرّض الأساس على الخروج على النظام. وقد تحدث كثيرون في هذه القضية: مشايخ وناشطون حقوقيون وسياسيون وإعلاميون، وحذروا من تداعياتها، وكان آخرهم سلمان العودة في (خطاب مفتوح). الوليد بيّن رأيه فقال: (كثر الحديث مؤخراً حول الموقوفين، وقد "ناصحت" المسؤولين بأنه لابد أن يكون المدان في السجن، والمتهم في المحكمة، والبريء في منزله مع عائلته). هل يعني هذا أن وزير الداخلية (ابن عم الوليد) لم يطبق هذه القاعدة؟!

ومن مواقف الوليد ـ عبقري السياسة، تعليقه على زيارة أوباما الأخيرة للمنطقة واعتبرها (غير ناجحة). لماذا؟ لأنه (لم يكن هدفها الرئيسي البحث جديا في قضية العرب الاولى: فلسطين)! وغرّد الوليد على موضوع العمالة الوافدة التي بلغت ١٣ مليوناً، ومسألة طردها، فأيّد الحد من عددها حسب قرار مجلس الوزراء، لأن الوافدين (يشكلون عبئا على اقتصادنا). كما رأى (ترحيل العمالة الغير نظامية قرار صائب وقيادة المرأة للسيارة يؤدي للاستغناء على الأقل عن ٥٠٠ الف سائق وافد مما له مردود اقتصادي واجتماعي للوطن). وفي الإقتصاد استعرض الوليد نباهته: (نبهت سابقا، لا يمكننا الاعتماد على النفط كليا والإسراف في الاستهلاك الداخلي).

الهدف النهائي

بشكل مكشوف وبلا لبس، فإن الوليد بن طلال يريد شيئاً من كعكة السلطة. يريد حصّة من الحكم. فهذا زمن توزيع السلطة على الجيل الثالث من العائلة الحاكمة، حيث شارف الجيل الثاني على الإنقراض دوراً وجسداً. وقد تبيّن أن هناك اتجاهاً لدى الماسكين بالسلطة لتجاوزه كما تمّ تجاوز أبيه ودفعه للهامش وحتى تجميد عضويته في هيئة البيعة. يريد الأمير طلال أن يحصل أحد أبنائه على موقع في السلطة شأنه في ذلك شأن حفدة عبدالعزيز. ومن الواضح جداً أنه لم يتم تعيين أحد من أبناء طلال في أي منصب حتى الآن، ولا يوجد مبرر لذلك سوى أن لعنة أبيهم (طلال) بسبب معارضته للملك سعود وفيصل قد تواصلت لتهمشه سياسياً ولتهمش أبناءه أيضاً.

عبدالباري عطوان، رئيس تحرير القدس العربي، فهم من حضور الوليد بن طلال في لقاء الثلاث ساعات مع القنوات الفضائية بأنه ليس أكثر من برنامج سياسي لشخص يرغب بحصة في الحكم، وأنه بمثابة (برنامج سياسي لشخص يريد حصة في حكم السعودية). يريد الوليد بن طلال ان يقول: نحن أبناء طلال بن عبدالعزيز حاضرون هنا! ولنا حق وحصة في الغنيمة/ السلطة! لا تنسونا ولا تضطرونا الى تذكيركم بذلك! وأن لدينا وسائل اعلامية وأموال وعلاقات محلية ودولية يمكن تجنيدها اذا ما اضطررنا لذلك.

هل الوليد بن طلال إصلاحي؟ هو يزعم ذلك. المؤكد أنه طالب سلطة، بناء على نسبه الملكي! وليس بناءً على كفاءته وحق الشعب في اختيار قادته. سبق له أن صرح لمجلة فرنسية: لا أستطيع الإنتظار كي أصبح ملكاً! ووالده الأمير طلال كان يتحدث عن الإصلاح السياسي والإجتماعي كمركب للحصول على شيء من السلطة، ولما يئس من الحصول على شيء من ذلك، تهافت خطابه، وصار أكثر صراحة وقرباً من الرأي السائد داخل العائلة المالكة. ابنه الوليد بن طلال، ومن خلال مقابلته الأخيرة، حاول تأكيد أنه ليس ضد سلطة العائلة المالكة، ولا هو باحث عن إصلاحات سياسية، وكل ما أشار اليه لا يعدو قضايا صغيرة (قضية عمل المرأة وسواقتها مثلاً) ليميز نفسه وليستثمر في الرأي العام المحلي.

بيد أن الرأي العام المحلي لم يعد يثق بأحد من الأمراء، لا طلال ولا أبنائه سواء من تسلّق السلفية المتطرفة كخالد بن طلال، أو كالوليد المتسلّق للحداثة الكاذبة. الأمراء عموماً متفقون على بقاء السلطة بيد العائلة المالكة، والجدل ـ إن وجد بين طلال وأبنائه ـ فهو يتعلق بكيفية إدامة تلك السلطة. بعضهم يقول بالإحتكار النهائي، وأفراد معدودين يقولون بالتنازل ١٪ لهذا الشعب المسعود، بإسم الإصلاح والتطوير.

أصلاً مسألة التطوير والإصلاح التي يطرحها الأمراء إنما جاءت بغرض إغاظة من بيده السلطة. هم أصلاً لا يقصدونها بذاتها حين يرفعون شعارها، وإنما كأداة تذكير ـ من قبل من يطرحها ـ لمن بيده السلطة، بأن لا ينساه في عملية توزيع الغنيمة.

الأمراء الكبار يقولون للوليد: يكفيك المليارات التي بيدك!

وهو يقول: معظم الأمراء يمتلكون المليارات، وامتلاكها ليس مانعاً للحصول على منصب.

السلطة المالية بلغت بالوليد حدّ الإمتلاء والتشبّع، وما يحدث في هذه الحالة عادة هو التوجّه نحو السلطة السياسية!

صحيح هو القول: (من ملك استأثر)!

هلع رسمي من احتمال تورّط سعوديين في تفجيرات بوسطن

سامي فطاني

السعودية قلقة من تفجيرات بوسطن ١٥ ابريل الجاري، وحقّ لها أن تقلق.

بادرت السفارة السعودية في واشنطن للتصريح بأن لا أحد من الطلاب السعوديين مصاباً في تفجيرات بوسطن، كما لم يشارك أي سعودي في التفجير! وكأن مسؤولي السفارة تطوّروا وتحوّلوا الى مسؤولين أمريكيين يتحدثون بالنيابة عن الاف بي آي وكل الأجهزة الأمنية الأميركية.

ذات الشيء فعله الملحق الثقافي السعودي، الذي بادر الى نفي وجود مصابين او مشاركين سعوديين. تبيّن ان هناك سعوديان مصابان في الحادث، أحدهما فتاة.

الملك عبدالله أصابه الفزع من الأحاديث عن اعتقال سعودي على خلفية التفجيرات، كما جاء في (بوسطن بوست). والأمر كما قيل لاحقاً هو أن السعودي مجرد مصاب، كان حاضراً حفل الماراثون، وعلى هذا الأساس جرى التحقيق معه. اتصل الملك بأوباما معزياً ومنددا. سعود الفيصل ـ وزير الخارجية ـ ندد هو الآخر بالحادث.

الخوف من ان يكون قاعديون سعوديون وراء تفجيرات بوسطن أمرٌ خطير جداً على السعودية. على نظام الحكم، وعلى أيديولوجيته.

السعودية بالكاد فرّت من تبعات تفجيرات ١١/٩ المباشرة، واستطاعت النجاة بتقديم المزيد من التنازلات السياسية (مبادرة عبدالله للصلح مع اسرائيل/ الإنضواء تحت لواء مكافحة الإرهاب/ دعم حروب امريكا في العراق وأفغانستان، وغيرها) وبتقديم التنازلات المالية (تريليونات من الريالات ذهبت الى واشنطن في صفقات أسلحة، وأعلن عن تريليون ريال كاستثمار جديد في سندات الخزانة دعماً للإقتصاد الأمريكي ـ هذه الأموال وما سبقها لا يرجح أنها ستعود يوماً، مثلما حدث مع الكويت بعد احتلالها حيث نهب منها علناً ٢٩ مليار دولاراً).

بدلاً من ضرب السعودية المفرّخة للإرهاب وفكر الإرهاب والمصدرة لهما؛ جاءت الضربة في رأس الطالبان ونظام صدام حسين الذي اتهم بدعم القاعدة، في حين تم تجاهل دور السعودية الأساس في الأمر!

تجاوزت السعودية الأزمة، بخنق الجمعيات الخيرية الخارجية، وتملّصت من مطالب كبح التطرف الوهابي عبر ما سمي بالمناصحة وبتأهيل الأئمة وما أشبه. وجاءت تفجيرات القاعدة في السعودية لتظهر الأخيرة نفسها كضحية مثل أمريكا! في حين أنها جنت ما زرعته.

الآن هناك عودة لحدّ أسنان القاعدة في أماكن عديدة تحت نظر الغرب وسمعه، بالمال السعودي والقطري، وبالمقاتلين من بلدان الخليج وغيرها. القاعدة مطلوبة في سوريا والعراق، وليست مطلوبة في اليمن والسعودية وغيرها.

الغرب لازال غبيّاً يكرر أخطاءه. فإذا ثبت أن سعوديين قاعديين وراء تفجيرات بوسطن فإن ملف العلاقات السعودية الأميركية سيتفجر هذه المرّة بأكثر مما حدث سابقاً. سيفتح المجال إن حدث ذاك ـ وفي أدنى الحدود ـ زيادة في ابتزاز آل سعود ونهب الثروات بأكثر مما يفعل الغرب اليوم. وفي أسوأ الأحوال، فإن الغرب قد يضغط من أجل فك الإرتباط بين الوهابية ونظام الحكم، ما يعني مقتله. هذا المطلب تمّ تقديمه عشية تفجيرات ١١/٩، لكن السعودية تملّصت من ذلك، وضربت بيد تيارها الديني المتشدد، ومنحت التيار التقليدي الوهابي ما أخذته منهم علناً. سيتم التعامل مع السعودية كمنطقة موبوءة. سيصبح كل سعودي مثار شك وريبة، ليس في الغرب فحسب، بل وفي كل بلدان العالم. لا يخفى أن السعودي يُنظر اليه بريبة في العديد من البلدان العربية المبتلاة بالفكر الوهابي، من طنجة الى جاكرتا.

هذا ما يخاف منه النظام السعودي: أن يخسر حلفاءه وحماته، في وقت يعلم أنه لا يستطيع الإستمرار بدون مشايخ الوهابية؛ كما لا يستطيع ولا يرغب بأية ضغوط من أجل إصلاح الوضع السياسي والإجتماعي والثقافي المحلي والذي أفرز ظواهر مثل القاعدة ولازال يمدّها بعصب الحياة: المال والرجال!

ان ثبت ان سعوديين وراء تفجيرات بوسطن، ستنعزل السعودية أو تعزل سياسياً. لن ينظر اليها كحليف، بل كمصدر للشر والشرور. وربما جاءها ما هو أسوأ من ذلك: فرض تغييرات سياسية داخلية تمنع تكرار العنف السعودي القاعدي من التفريخ والتمدد. فالمشكلة أن نمو القاعدة ـ كما يفهمها كل الباحثين ـ انها نشأت من فكر وفي أحضان بيئة متطرفة، ونظام سياسي مغلق. هذه البيئة لا بدّ من تغييرها إن كان يراد قطع شريانات القاعدة.

تفجيرات بوسطن: هل وراءها سعودي قاعدي؟

ما هو مؤكد ان القاعدة ليست في طريقها الى الإنحلال والفناء. فمصادر الحياة التي تغذيها فكراً ومالاً ورجالاً لازالت قائمة. والسعودية ـ انضمت قطر مؤخراً ـ هي المروّج الأساس لها بسلوك سياسي ومذهبي متعصّب سيرتدّ على كل المنطقة بل والعديد من دول العالم.

القاعدة بدأ ربيعها وليس انحلالها. والأيام حبلى بالكثير من مفاجآتها. لا يمكن مكافحتها على السطح بدون (إغلاق المصنع) كما يقول شلسنجر، وزير الطاقة الأميركي الأسبق. والمصنع ليس في دمشق ولا كابل ولا بوسطن ولا مدريد ولا بغداد. المصنع في (نجد) وقد آن غلقه.

هيئة الإتصالات السعودية:

تهديد بالرقابة والحجب وحلم التحكم بالإنترنت!

عبدالله العلي
خبير في أمن المعلومات

خرجت علينا هيئة الإتصالات السعودية منذ أسبوعين بقرارات غريبة مليئة بالتخبط والفهم الخاطىء لكيفية إدارة الإنترنت وكيفية عمل التطبيقات فيها، وكأنها للتو إكتشفت أن العديد من تطبيقات الهواتف ومواقع الإنترنت أصبحت مشفرة ومحمية بشكل إفتراضي او اختياري على الأقل ،من جوجل وتويتر والفيسبوك وأمازون ومواقع البنوك والبورصات العالمية والهوتميل والياهو والجيميل والفيسبوك والواتساب والفايبر وحتى موقع سايبركوف ويأتي هذا التشفير في أغلب المواقع والتطبيقات اليوم شرط أساسي لثقة الناس بهذه الخدمات، فهي تحميهم من تجسس وإختراق الهاكرز والمخربين، ومن مراقبة شركات الإتصالات والإنترنت سواءاً المحلية أو الأجنبية والتي تعبر من خلالها هذه البيانات، حتى تصل لوجهتها.

فـالأمـن الشخصي اليـوم أصبح مهماً جداً والبيانات التي يتناقلها الناس في هذه التطبيقات تعتبر في العديد من الحالات خاصة وحساسة كما قد تحتوي على العديد من الصور والرسائل والوثائق التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تسمح لأحد بالإطلاع عليها، خاصة في ظل انتشار الإختراقات والهاكرز والجواسيس في كل مكان، أضف الى ذلك أن أغلب الحكومات الخليجية لا تأمن على حماية بنيتها التحتية ومواقعها الإلكترونية والتي تحتوي بيانات حساسة او خاصة وتجلس مواقعهم عشرات الساعات وهي مخترقة من هاكرز أجانب حتى يتم الإلتفات لها وإصلاحها ثم التسلل بخفية وكأنه شيئاً لم يمكن وكأن الناس لم تسمع بالخبر!

اليس الأجـدر بهم أن يـصـدرو بياناً يوضحوا فيه مـاذا حصل وماهي البيانات التي فقدت !؟ كما هو القانون الأمريكي الذي يلزم الجهات الحكومية والشركات الخاصة بكشف عمليات الإختراق ومشاركتها بالعلن، حتى لو أضر هذا بسمعتها، كما حدث مع إخـتراق جوجل من قبل هـاكرز صينيين بعملية Operation Aurora وإختراق تويتر ومايكروسفت وغيرها كثير.

لكنها الفوضى التقنية التي تعيشها دول الخليج والتي تعطي الأولـوية للأمور التافهة والثانوية (مع كونهم عاجزين عنها)، ويتناسون الأمـور الهامة والتي قد تتسبب بكوارث تقنية لهم في المستقبل، كما حصل مع أرامكو على سبيل المثال.

عندما شاهدت القرار السري والعاجل جدا (المسرب) من هيئة الإتصالات السعودية والمرسل الى شركـات الإتـصـالات ورأيت صياغته وطريقة كتابته، رأيت فيه عدة أمور تلفت النظر، فإما أن هذا القرار عبارة عن ورقة (مزيفة) تم نشرها من مجهول لإثارة ضجة مؤقته.. وإما أنها ورقة صحيحة تم تسريبها بشكل متعمد (حيث أنـه من النادر تسريب وثائق سرية بالمملكة خاصة في نفس اليوم) لقياس ردة الفعل ثم إتخاذ القرار بناءا عليه، كما أن أسلوب الكتابة والصياغة والأوامر الموجودة في (القرار المسرب) واضح أنه خرج من جهة أمنية وليس هيئة إتصالات، قد يكون من الظريف هنا أن مقر هيئة الإتصالات السعودية يجاور (مقر الإستخبارات العامة). على كل حال الكثير من هيئات الإتصالات فيها مكتب خاص بالأمن.

ثم ما لبث الأمـر أن انتشر في الصحف السعودية و تبنته قناة العربية ثم زاد الأمر واتسع وانتشر في كل مواقع العالم والصحافة الدولية (ربما لم يكن هذا بالحسبان).

ومـن المضحك أن هيئة الإتـصـالات السـعـوديـة خـاطبـت شركـات الإتـصـالات وبشكل عاجل وسري ثم أمهلتها مدة أسبوع واحد لـفرض (السيطرة الأمنية) على هذه التطبيقات أو حجبها إذا لم تتعاون مع (الأنظمة الأمنية والرقابية في المملكة). فأي سيطرة أمنية تتحدثون عنها؟! هل تريدون من شركات طوكيو وواشنطون وكاليفورنيا أن تخضع وتغير سياساتها وإتفاقياتها التي تمت صياغتها عبر مستشارين ومحامين وقانونيين أمريكيين لتتوافق مع التعديل الرابع من الدستور الأمريكي الخاص بالحقوق والحريات ثم وافق عليها المستخدمون.. لتكون على مزاجكم بغير قانون وسلطان، وخلال أسبوع واحد أيضا؟! ولماذا تخاطب شركات الإتصالات الشركات الأم وباي صفة؟ اليس

الأجدر ان تخاطبها جهه حكومية على الأقل.. اما وضع شركات الإتصالات بوجه المدفع لتتفاوض مع شركات خارجية بأمور ليس لها فيها ناقة ولا جحش فلا طائل منه.

هذا القرار أصلا مخالف للقوانين والدساتير والقوانين الدولية حتى، والتي تؤكد على حفظ خصوصية المستخدمين وحفظ سريتهم، بل أصبح التشفير وحفظ الخصوصية شرط أساس غير قابل للنقاش، وهو أول سؤال يسأله مستخدمو الإنترنت عند الدخول باي خدمة جديدة. ويجب أن يكون جزءاً من مهمة هيئة الإتصالات السعودية أنها تحرص على حماية بيانات المواطنين وان تنصحهم بإستخدام التطبيقات المشفرة بدلا (التهديد بالمراقبة والحجب والمنع).

بالإضافة أن العقلية الأجنبية في التعامل مع البيانات تختلف كثير عن العقلية العربية، فالأجانب يهتمون جدا بهذا الجانب والشركات تخاف من انتهاك اي خصوصية للمستخدمين، وتراهم يوضحون بشكل تفصيلي وكامل لكيفية تعاملهم مع البيانات وكيفية حمايتهم للخصوصية. وسنوضح ذلك عند مناقشة سياسة الخصوصية في تطبيق الواتساب WhatsApp الشهير.

ثم خرجت علينا قناة العربية بخبر عجيب ومفاجيء ونقلا عن خبير تقني أن (الجهات الأمنية السعودية) قادرة على مراقبة محتويات ورسائل برنامج (الواتساب – WhatsApp). يذكر أن الخبير التقني قد تراجع (مشكوراً) بتويتر عن أقواله بعد اللقاء بساعات.. إلا أن قناة العربية لم تنشر التراجع، فواجهتني الكثير من الأسئلة من المتابعين.

وبما أن تطبيق الواتساب يعتبر من أشهر التطبيقات في الهواتف ولا يكاد يخلو منه هاتف اليوم، اخترت أن يكون الأول بالقائمة للرد على تقرير العربية.

كنت قد عايشت قبل سنة ونصف تقريباً قصة مع برنامج الواتساب عندما كنت أنا وأخي صالح السند نتفحص التطبيقات للتأكد من أمنها وحمايتها وتشفيرها وكنا كلما فحصنا برنامج منهم كتبنا عنه بتويتر وعن حمايته، وكان الواتساب وقتها غير مشفر وكانت تستطيع شركات الإتصالات معرفة (محادثاتك ورقمك ورقم من تحدثة ونوع المحادثة ومدتها والروابط التي نشرتها بالواتساب ومن ضغط عليها والصور التي نشرتها وموقعك اذا كنت شاركته مع شخص آخر).. وكل شيء من النشاطات داخل البرنامج كانت تستطيع شركات الإتصالات والإنترنت والأجهزة الأمنية مراقبته ومشاهدته.. مما أصابنا بالصدمة وقتها، ونشرت عنه العديد من التغريدات التي تحذر من إستخدام البرنامج، وتحدثت في العديد من اللقاءات التلفزيونية حول خطورة إستخدام البرامج على الخصوصية، وانتشر الكلام بشكل كبير بين الناس، واستوعبوا الخطورة.

ثم قمنا بعدة حملات ضد شركة الواتساب وطالبناها بتشفير الإتصالات في البرنامج. الحملة الأولى كانت عبر تويتر بنشر مئات التغريدات والتي تفاعل معها المتابعون بشكل ممتاز، ثم قمنا بإرسال الإيميلات بالمئات، ثم حملة أخرى من داخل التطبيق، ثم تم منع التطبيق في متجر الوندوز لعدم تشفيره، وتحدثت عنه عدة مواقع، وقام هاكر أسباني بعمل برنامج يتجسس على الواتساب ويشاهد محادثات الناس.. فخضعت الشركة وقررت تشفير البرنامج وغيرت من سياستها بشكل جيد يتوافق مع قوانين حماية الخصوصية.

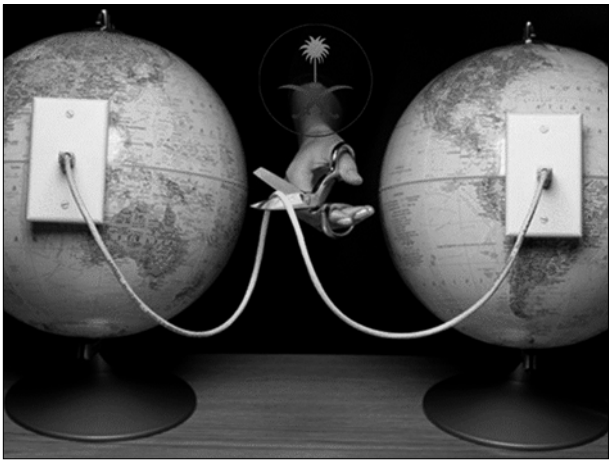

ثم راجعنا فحصة وتأكدنا من أن التطبيق (آمن ومشفر) ولا يمكن لشركات الإتصالات والإنترنت أن تتلصص على محادثات ولا أن تعرف محتواها، وجل ما يمكنها معرفته هو (أن صاحب الرقم الفلاني) يستخدم برنامج الواتساب وقام بمراسلة الرقم الفلاني.. حيث أن ظهور الأرقام وإرتباطاتها غير مشفرة، أما المحادثات نفسها والصور المتناقلة فهي مشفرة بتشفير SSL مع برتوكول XMPP وسمته شركة الواتساب FunXMPP Over SSL، وأصبح التطبيق آمناً الآن.

ولكن هل تستطيع شركة الواتساب أن تطلع على الرسائل أو ان تزود السلطات السعودية بها لو طلبت، وهل تستطيع تزويد المحاكم الأمريكية بها لو لزم الأمر؟ هذا سؤال مهم؟

يجب أولا أن تعرف أن الدستور الأمريكي (التعديل الرابع الخاص بالحقوق والحريات) يحمي الخصوصيات بشكل كبير ولا يعطي صلاحيات التفتيش والكشف عن البيانات الخاصة لأي أحد ولا حتى أجهزة الشرطة إلا بإذن محكمة، وفي قضية لها أسبابها الموضوعية والمقنعة، وهي في العادة صعبة الحصول. أنا أتحدث هنا عن Search Warrant وهي أعلى أمر للتفتيش، وتحتاج توقيع قاض فيدرالي، ومحكمة مختصة، ويحتاط فيها القضاء الأمريكي كثيرا بعكس أوامر المحاكم مثل Court Orders والتي تحتاج أيضا لأمر قضائي ومحكمة مختصة، ولكنه أقل درجة، كما يختلف عن مذكرات الإستدعاء Subpoenas وهي أقل درجة من كليهما.

وعلى كل حال لن يقوم الواتساب بمشاركة معلوماتك الخاصة إلا وفق سياسته في جمع المعلومات والتي تمت بالإتفاق بينك وبينه. لذلك يجب أن نعرف كيف يقوم الواتساب أصلا بجمع معلوماتك، وكيف سيزودها للقضاء أو الجهات المعنية، وهل يمكن أن يتعاون؟ ومدى هذا التعاون؟ وهذه نقاط تلخص سياسة جمع المعلومات بشركة الواتساب:

شركة الواتساب شركة أمريكية مقرها في كاليفورنيا وتخضع للقانون الأمريكي ومحاكم كاليفورنيا في النزاعات القانونية،

وكل المشتركين في الخدمة يخضعون لقانون كاليفورنيا ومحاكمها.

إتفاقية الإستخدام (شروط الخدمة) تنص على أن العقد والإتفاق يكون بين شركة الواتساب ومستخدم الخدمة مباشرة بدون وسيط. هنا تريد هيئة الإتصالات السعودية حشر نفسها؛ وفي هذا مخالفة لإتفاقية الإستخدام.

ما هي المعلومات التي تجمعها عنك شركة الواتساب في حالة إستخدمت البرنامج:

- معلومات جهازك المحمول مثل النوع والموديل.
- معلومات شخصية مثل رقم هاتف وجهات إتصالك وحالتك في البرنامج.
- وقت الدخول والخروج من البرنامج وتغيرات حالتك، ولغة البرنامج.
- الروابط واللنكات التي تمت مشاركتها بالبرنامج يتم معرفتها وجمعها بشكل عام ولا يتم ربطها لك.
- معلومات المتصفح ورقم الآي بي – IP – الخاص بك وفي كل مره يتغير يتم معرفته.

المعلومات التي لا يجمعها عنك الواتساب:

- لا يقوم البرنامج بجمع عنوانك ولا عناوين البريد الموجودة بجهازك وجهات إتصالك.
- لا يقوم البرنامج بجمع وتحديد مكانك الحقيقي الا في حالة مشاركة مكانك مع شخص آخر بالبرنامج.

ماذا عن المحادثات وهي الأهم هنا وفيها تفصيل:

- كل محادثاتك عبر تطبيق الواتساب تنتقل عبر سيرفرات الشركة بشكل مشفر وآمن ولا يمكن لشركات الإتصالات الإطلاع عليها واعتراضها.
- شركة الواتساب لا تقوم بالإطلاع ولا بتخزين محتويات المحادثات في سيرفراتها وكل محادثاتك يتم حذفها فور وصولها للطرف الآخر، في هذه الحالة يتم تخزينها بجهازك وجهاز الشخص الذي تتواصل معه ويمكنك حذف هذه المحادثات او ارسالها لنفسك بالإيميل، او في حالة استخدام برنامج الآيتونز مثلا لعمل نسخة إحتياطية، اما الشركة نفسها فقد ذكرت وكررت مرارا أنها لا تقوم بتخزين اي محادثات خاصة بالمستخدمين حماية لخصوصيتهم.
- في حالة إرسالك لرسالة لم تصل الى الطرف الآخر (يعني علامة صح واحدة فقط) فإن الرسالة تبقى في سيرفرات شركة الواتساب لمدة ٣٠ يوماً حتى تصل للطرف الآخر، واذا لم تصل للطرف الآخر خلال ٣٠ يوما يتم مسحها كلياً.
- في حالة تم إختراق شركة الواتساب، لن يتمكن الهاكرز من مشاهدة اي محادثات لأنها لا تُخزن بأي من مواقع وسيرفرات الشركة.
- في حالة طلبت محكمة أمريكية لبياناتك في الواتساب، فإن أقصى ما يمكن اعطاءه للمحاكم هو رقم هاتفك وحالتك وصورتك في البرنامج وأوقات الدخول والخروج وجهات إتصالاتك، أما المحادثات فلا يمكن للشركة تزويدها للمحاكم لعدم إحتفاظ الشركة بها.

وهذه ليست فقط في الواتساب بل العديد من شركات الخدمات الأمريكية لا تقوم بتخزين المحادثات ولا يهم القضاء تفاصيل المحادثات وأنما يهمه أوقات الدخول والخروج والـ Time Stamp ثم يتم استخراج الأدلة ضدك من خلال الأجهزة التي يتم مصادرتها في حال إتهامك. والناظر في موقع وزارة العدل الأمريكية وأيضا موقع جهاز التحقيقات الفيدرالي الـ FBI ـ حيث يتم نشر العديد من القضايا والتحقيقات والتي يمكن لأي شخص قراءتها والإطلاع عليها ـ فإنه يجد واضحا أنهم لا يعتمدون بشكل كلي على هذه الشركات لكونها في العديد من الأحوال تطلب إجراءات قانونية معقدة وقد ترفض. لذلك يلجأ جهاز التحقيقات لوضع الكمائن وخداع المشتبه به حتى يتم إدانته بشكل أكبر مع وجود أدلة مادية على إدانته، وهذا واضح جدا في قضية الهاكرز الـ ٢٤ الذين تم خداعهم واستدراجهم.

أما مجرد محادثة ونشر كلام لا يعجب مسؤول او وزير في الواتساب وفي محادثة خاصة، فهذا شأن خاص لا يتدخل فيه أحد. لذلك تلجأ الدول العربية ـ رغم تخلفها تقنيا وإداريا ـ لإعتراض هذه المراسلات والبيانات من جهتها وتخزين هذه المحادثات عندها أثناء عبورها لسيرفرات الشركات الأم لكي يطلعوا عليها، ويشبعوا غريزتهم بالتجسس والتشكيك في ذمة كل شخص، او ابتزازه مستقبلاً وتشويه سمعته عندما يخرج عن المسار الذي يريدونه. فعندما تم تشفير هذه المحادثات والإتصالات، وقعت الدول العربية في ورطة عويصة، واصبحت تحت رحمة الشركات الأمريكية التي لا تخضع ـ في الغالب ـ الا للمحاكم الأمريكية.

هل ستتعاون شركة الواتساب مع هيئة الإتصالات السعودية وتعطيها المحادثات، وما هي طريقة المراقبة؟!

هناك عدة أحتمالات:

أولا: أنها لن تتعاون وهو الأقرب، لمخالفة الأمر لشروط الخدمة وسياسة الخصوصية ومعارضته للقانون الأمريكي.

ثانيا: أنها تتعاون لكن عن طريق المحاكم الأمريكية، وبحسب شروط الخدمة، ويكون نوع التعاون لكل قضية على حدة، وليس جمع معلومات عن الكل ومراقبة الجميع، هذا الأمر لا يحصل بالدول المتقدمة.

ثالثا: انها تتعاون مع هيئة الإتصالات السعودية بشكل مباشر ولكن بالمعلومات التي تملكها فقط، كما حددتها سابقا، وليس المحادثات؛ لأن الشركة لا تخزنها أصلا ولا تحتفظ بها عندها، وهذا لن يعجب السعودية والعقليات العربية عموما الذين يريدون معرفة ما يعرفه عنك رقيب وعتيد.

رابعا: أن تتعاون الشركة بشكل كلي وتعطي هيئة الإتصالات السعودية مفاتيح التشفير، ومن خلالها ستتمكن الحكومة السعودية من مراقبتك بشكل كلي وكامل، وتعرف كل حرف كتبته وكل كلمة استقبلتها، وهذا بعيد جدا وصعب، ولكنه أيضاً وارد كإحتمال، في هذه الحالة ينصح بترك الخدمة فوراً.

هل هناك خدمات بديلة وآمنه يمكن إستخدامها؟!

نعم هناك العشرات من خدمات التواصل الآمن وبنفس طريقة الواتساب سنستخدمها كبديل، وسنقوم بموقع سايبركوف لاحقا بنشر البرامج الآمنه والمشفرة بعد فحصها والتأكد من تشفيرها وأمنها.

فقيه السلطان.. صالح الفوزان

يكاد يغمر الفوزان الطغاة بعطفه حتى لا يكاد يترك ثغرة يمكن أن ينفذ منها الشعب للتعبير عن المظالم والحقوق والمطالبة بالحريات الا سدّها

عبد الوهاب فقي

لا يحتاج المستبد لأكثر من عالم دين يسبغ على جوره مسحة من السماء، ويعدّ كل ما يقوم به سياسة شرعية، ومن يعارضه ضالاً مضّلاً مبتدعاً في دين الله ومخالفاً لأوامره..

مكر المستبدين الذي تزول منه الجبال يجعل من كل عالم دين أغلق كل منافذ المعرفة عن داره، مجرد ألعوبة بيد هذا الأمير وذاك..إكالة المديح والإطراء من قبل الأمراء المستبدين للمشايخ لا ينطوي على تبجيل للدين وأهله، فقد عرفت نوادي الليل، ومواخير الظلام حقيقة مزاعم الايمان التي لم تلامس قلب أحدهم، وإنما هي السياسة التي تتوسّل كل أداة كيما تحقق أغراضها، سواء كانت الاداة ديناً أم كفراً..!

من بين علماء الدين الذين يراهن آل سعود عليهم في الدفاع عن سلطانهم هو الشيخ صالح الفوزان، الذي لعب دوراً رئيساً في الدفاع عن حكم آل سعود في السنوات الأخيرة إزاء حركة الاحتجاجات المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي الشامل.. فمن هو هذا الفوزان، وماهي رؤاه وفتاواه في دعم سلطان آل سعود؟

صالح بن فوزان العبد الله الفوزان، مواليد الشماسية بالقصيم سنة ١٩٣٥، هو عضو في أكثر من هيئة دينية: هيئة كبار العلماء، المجمع الفقهي بمكة المكرمة التابع للرابطة، لجنة الإشراف على الدعاة في الحج، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهو أيضاً إمام وخطيب ومدرس في جامع الأمير متعب بن عبد العزيز آل سعود في الملز.. وله مؤلّفات كثيرة في العقيدة والدعوة والخطابة والاعلام والفقه، وله كتاب (مجموع فتاوى في العقيدة والفقه) في أربعة أجزاء، وله شروحات لكتاب التوحيد، أثار جدلاً واسعاً حيث أخرج غالبية المسلمين من دائرة (أهل السنة والجماعة)، وانتصر فيه بطريقة اقصائية وتنزيهية للمدرسة الوهابية، كما انتقد كتاب الشيخ يوسف القرضاوي (الحلال والحرام في الاسلام)، وله كتب أخرى حول نواقض الاسلام وضد الصوفية، وفي الحج والعمرة...

ما يلفت في كتابات وخطب الفوزان أنها اشتملت على منافحة مفرطة عن حكم آل سعود حتى ليخيل للمرء أنه خصّص جزءاً هاماً من نشاطه العلمي للتنظير للحكم الشمولي.

قبل الموعد المقرر لانطلاق التظاهرات في المملكة، أي ١١ آذار (مارس) ٢٠١١، تحدث الشيخ الفوزان في الخطبة الاولى من صلاة الجمعة في ٥ مارس من العام نفسه، عن ضرورة الولاية، ولابد للمسلمين من ولي أمر (وأن الله جل وعلا شرع لنا أن ننصب ولي الأمر وأن نطيعه ولا نختلف عليه وأن نناصحه..)، وأسهب في التشديد على مركزية القيادة وحرّم الخروج عليها فقال (فلا يجوز الخروج على ولاة أمور المسلمين بحكم الحرية وبحكم أن كل إنسان يعبر عن نفسه ويقول ما يريد من الخلط والهمط ومن الكلام الباطل ويفرغ ما في ذهنه..)، واعتبر المطالبة بالحرية اتباع الهوى والشهوات (هذه عبودية وليست حرية).

فالحرية كما يفهمها الفوزان (الحرية في طاعة الله هي التي أنقذت الشعوب من ظلم الطغاة وأنقذت الشعوب من النزاعات والقتال والتناحر.. فالحرية في عبادة الله وحدة وترك عبادة ما سواه هي الحرية الصحيحة وليست الحرية اتباع الشهوات واتباع الآراء والرغبات وليست الحرية بأن يطلق الإنسان لسانه فيقول ما يريد من الهذيان ويحرض الناس بعضهم على بعض ليست هذه هي الحرية هذه هي البهيمية وهذه هي العبودية للشيطان..).

ثم قال الفوزان: (ليس من النصيحة لولي

الأمـر الخـروج عليه بـالمظـاهـرات والـفـوضـى والاعتصامات..)، ويرفض الفوزان حتى مجرّد النقد في المجالس حيث لا يعد ذلك من باب التناصح لولي الأمر (أننا نتكلم بالمجالس أو نتكلم على المنابر بسب ولي الأمر وإشاعة الأخطاء أو في الأشرطة أو في الإنترنت ليس هذا من نصيحة ولي الأمر..)، ويقصر الفوزان النصيحة لولي الأمر على طريقة واحدة وهي (تبلغ إليه شفهيًا أو كتابيًا ولا تذاع ولا تظهر أمام الناس هذه نصيحة ولي الأمر كذلك من نصيحة ولي الأمر الدعاء له بالصلاح والاستقامة والتوفيق بالقيام بما ولاه الله..).

وللمرء أن يتسائل: وهل يحتاج المستبدون الى غير ما يقوله الفوزان، وهل بغير هكذا فتاوى يستند الطغاة، ويترعرع الجور والطغيان.. الفوزان يكاد يغمر الطغاة بعطفه حتى لا يكاد يترك ثغرة يمكن أن ينفذ منها الشعب للتعبير عن المظالم والحقوق والمطالبة بالحريات الا سدّها، عليهم حتى قال (فليس النصيحة لولي الأمر ذكر معائبه وشرح ما يحصل منه من الأخطاء..).

أي عالم فذّ هذا الذي عقمت نساء هذه الامة أن تلد مثله، وأي ضالة تلك التي عثر آل سعود عليها حتى لم يعد يرى في الأمة الا أمثال الفوزان يسبغ على طغيانهم مسحة من الإيمان؟.

في الخطبة الثانية، أعـاد الـفـوزان الكـرّة في تعظيم شأن ولي الأمر وحرمة الخروج عليه والاكتفاء بالمناصحة الناعمة التي لا تخيف ذبابة، ولا تعيد حقاً تافهاً الى أهله. ويضيف الفوزان هنا عنصر المؤامرة كي تكتمل الدراما، فثمة من يتآمر على هذه الأمة وهذه الدولة ويزرع أهل الشقاق الفتن بـ (شق عصا الطاعة للمسلمين وتفريق الجماعة)، وكل ذلك دفاعا عن ولي الأمر، وحرمة التظاهر ضده.

مـا يـثـير في خطبة الـفـوزان أنـه نسب الى المواطنين صفتي الكفار والنفاق وقال (إن الكفار والمنافقين والذين في قلوبهم مرض في الداخل والخارج تآمروا على المسلمين اليوم..)، والمسلمون هنا من التزام بطاعة ولي الأمر، أليس كذلك؟ فهو يرى بأنه هو من يلتزم طاعة ولي الأمر (على طريق صحيح وعلى طريق صواب وحق)، وكرد (لا تهمنا الكلاب النابحة هنا وهناك لا نغتر بأعدائنا ونقول هذه حرية وهذه مطالب وهذه وهذه..). بمعنى آخر أن كل من يطالب بالحرية وغيرها هم مجرد (كلاب نابحة)!

في ١٢ إبـريـل ٢٠١١ أصـدر الـفـوزان فتوى اعتبر فيها ثـورات الشعوب العربية مجرد (فتن تهدد أمنهم واستقرارهم وتفرق جماعتهم وتزعزع دولهم بتخطيط من الأعداء وتنفيذ من الغوغائيين والأغرار من أبناء تلك الدول المستهدفة دون تفكير في العواقب ومآلات الأمور تأثراً بالوعود الكاذبة وجرياً وراء السراب الخادع..). ثم عقّب: (وقد بقيت هذه البلاد السعودية آمنة مطمئنة لأن دستورها القرآن..).

وذكّر بما قاله علماء الوهابية عقب انطلاق دعـوات للتظاهر من أجـل المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل في وقت مبكّر للحيلولة دون خروج التظاهرات. يقول الفوزان (أول ما رد به أهل هذه البلاد على الدعوة إلى الاضطرابات والمظاهرات والاعتصامات ردوا بأن ديننا يمنع من ذلك كله ولا يجيزه ويأمر بالهدوء والسكينة والتلاحم بين الراعي والرعية وينهى عن الفوضى ويأمر بالقضاء على الفتن وأهلها فهو ينهى عن البغي والعدوان والخروج على ولي الأمر..).

لا يتطلب الأمـر كثير عناء في الـوقـوف على تلك القوالب الجاهزة والمجمل المعلّبة التي تعتبر التظاهر فوضى والمطالبة بالحرية فتنة وظلال، وفي النهاية على الناس القبول بالاستبداد وكفي.

وتلاحقت فتاوى الفوزان المعارضة للتظاهرات، وجاء في فتوى نشرت في الصفحة الرئيسية للموقع الرسمي للشيخ الفوزان بعنوان (المظاهرات ليست من دين الإسلام في شيء) بأن (المظاهرات حرام وليست من دين الإسـلام لما يترتب عليها من التخريب والفوضى والشرور والسلب والنهب وقطع الطرق، وسفك الدماء..). نشير الى أن المظاهرات التي خرجت في تونس ومصر واليمن والبحرين وسوريا وحتى السعودية كان القتل والتخريب يقع من قبل قوات الحكومة وليس الجمهور، بل لحظنا في مصر كيف انبرى الشباب أنفسهم لتنظيف الشوارع وحماية المتحف الوطني وبعض المؤسسات الحيوية، ولم يقع ما يشير اليه الفوزان في فتواه، بل كان نصيب المتظاهرين بصورة سلمية القتل والاعتقال، فسفك الدمـاء كـان يتم من قبل قـوات ولي الأمـر وليس الجمهور، وكذلك التخريب وتعطيل المصالح العامة.

كرر الفوزان موقفه الشرعي من المظاهرات ونفى أن تكون من باب النصيحة لولي الأمر. وفي ١ أيار (مايو) ٢٠١١ حذّر الفوزان في خطبتي الجمعة من (المنافقين) الذين يدعون للمطالبة بالحرية والتظاهرة من أجل الاصلاح السياسي الشامل، ودعا الى (السمع والطاعة لولي أمر المسلمين)، مالم يكفروا بالله ورسوله كفراً صريحاً، ولا نظن أن عاقلاً مهما بلغ طغيانه وجبروته وكفره أن يصرّح بكفره وهو قادر على أن يتجبر على الناس بإسم الدين.

وحذر من الاستماع لدعاة الحرية والتظاهر ممن أسماهم (الأعـداء والغوغائيين والمفسدين ودعاة السوء)، فيما اعتبر كل من يفعل ذلك (بهيمة أو إمّعة). ثم حذّر (من الكفار عموماً)، لماذا؟ (لأنهم لا يريدون للمسلمون الخير، يحرضون على الفتن والشقاق، يحرضون على الخروج على ولاة أمور المسلمين، يحرضون على الفوضى والمظاهرات والاعتصامات ليفككوا جماعة المسلمين وليفككوا بلاد المسلمين..). وهنا لا يحدد من هم الكفار الذين يحرضون على التظاهرات، مع اننا لم نسمع مسؤولاً في الغرب، أي أوروبا والولايات المتحدة، من ذكر بكلمة إشادة واحدة لأي تظاهرة في المملكة فضلاً عن أن يكون قد حرّض عليها..فمنهم هؤلاء الكفار، يا شيخ؟

وفي سؤال عن حكم الخروج على ولاة الأمر إذا ما شرعوا غير ما أنزل الله في كتابه، وهل مثل هذا التشريع وضع القوانين العرفية كما في هذه الأيام؟ أجاب الفوزان، بأن هذا في مجمله يُرجع فيه إلى أهل العلم ، والخروج لا يجوز، والذي ذكره من تصرفات الولاة يراجع فيه أهل العلم ، ربما يكون أمراً لا يقتضي الخروج، ربما يكون أمراً فيه اجتهاد، هذا يحتاج إلى تثبت وإلى دراسة ، ويكون من العلماء . نعم .

وسئل الفوزان بأن بعض القنوات الفضائية وبعض المنتديات في الإنترنت تدعو إلى نزع يد الطاعة لولاة أمر هذه البلاد وخلع البيعة عنهم، فما هي نصيحته لهم. فأجاب: إن هذه الدعوات مرفوضة لأن هذه البلاد تمثل لنا السلف الصالح وهي البلاد الآمنة من الفتن ومن الثورات ومن الانقلابات فهي بلاد ولله الحمد يرفرف عليها الأمن والأمان ومنهج السلف الصالح.

الأغـرب في فتاوى الـفـوزان حـول طاعة ولي الأمـر، تمثّل في رفضه حتى مجرد الكلام عنهم ونقدهم. وقد سئل: هل الكلام في ولاة الأمر وغيبتهم يعتبر من الخـروج عليهم؟ فأجاب: نعم، نوع من الخـروج عليهم أو تهيئة للخروج، فهو نـوع من الخروج وتهيئة للخروج عليهم بالفعل.

وكان آخر فتاوى الفوزان في طاعة ولي الأمر وحرمة الخروج عليه ووجوب طاعته، قد صدرت في ٢٥ مارس الماضي حيث قال بـأن النصيحة العلنية لولي الأمر غير جائزة شرعاً وليست من فعل الصحابة رضي الله عنهم ولا التابعين ولا السلف الصالح. وأضـاف: (هـذه الدولة قامت على بيعة شرعية وتقيم الحدود الشرعية لتحقيق الأمن، حيث لا أمن إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، والإمامة تنعقد بمبايعة أهل العقد لا بالانتخابات الغربية).

وقال الفوزان بوجوب التعاون مع ولاة الأمر (بمناصحتهم بالطرق الشرعية وتكون النصيحة سراً، ولا يجوز إعلان الانتقادات على ولاة الأمور على الملأ).

وفي سياق متّصل مع رؤيـة الـفـوزان، وجّه الفوزان نقداً شديد اللهجة لكتاب الشيخ سلمان العودة (أسئلة الثورة)، حيث قال الفوزان في مقدّمة كتاب صدر مؤخراً للشيخ فهد بن سليمان الفهيد، حمل عنوان (الجناية على الإسلام في كتاب أسئلة الـثـورة)، (فـإن الكفار في هـذا الـزمـان قد تألبوا على العرب والمسلمين ليدمروا بلادهم، ويفرقوا جماعتهم، ويقطعوا مواردهم بما يسمونه "الربيع العربي"، وهو في الحقيقة التدمير الغربي، فأشعلوا الـثـورات في بـلاد العرب والمسلمين، وجنّدوا من أبناء المسلمين من يمهد لهذه الثورات بالدعاية لها، والتماس المبررات لها).

ثـم تعرّض لكتاب الـعـودة وقـال: (وهـو في الحقيقة الدعوة إلى الثورة وشق عصا الطاعة وتفريق الجماعة، معتمداً على شبهات يستقيها من مقالات أعداء الإسلام، معرضاً عن أدلة الكتاب والسنة التي توجب السمع والطاعة ولـزوم الجماعة، محـاولاً تأويلها وتحريفها، وقد قيض الله له من يعمل لدفع خطره عن المسلمين برد شبهاته، وإبطال تأويلاته..).

أين فوائض الميزانية؟!

سؤال مشروع أليس كذلك؟ منذ العام ٢٠٠٣ وحتى هذا العام بلغت فوائض الميزانية ٢,١٥٥ تريليون ريال سعودي أي ما يعادل ٥٧٤ مليار دولار.. لم يخبرنا أحد عن مصير هذا الرصيد المتراكم خلال عقد من الزمن، ولم نسمع عن مشاريع، وخطط خمسية تموّل من هذا الرصيد، فضلاً عن أن تكون هذه الخطط شفافة وواضحة المعالم.

من المنطقي توجيه سؤال كهذا الى وزير مالية مضى على توليّه المنصب هذا منذ ١٧ عاماً، خصوصاً وأن قصص الفساد المالي والسرقات الفكلية لا تزال تروى ليلاً ونهاراً، حتى رفع رئيس هيئة مكافحة الفساد محمد الشريف الراية البيضاء مستسلماً لأن أحجام السرقات كبيرة، فيما اللصوص من نوع لا يسمح بسهولة الوصول اليهم.

تساءل أحدهم، ونحن جميعاً نتساءل معه: أين فوائض الميزانية من مشاكل الإسكان والفقراء والعاطلين عن العمل؟

واذا كان السائل يحذّر من اختراق الخطوط الحمراء والإشارة الى جهة ما، فنحن نسأل بالنيابة عن أغلبية الشعب، ماهو دور الملك والأمراء الكبار في سرقات الثروة الوطنية، ومن أين جاءوا بهذه الثروات الطائلة، حتى صار ربع السكّان الأصليين فقراء، وثلث العاطلين عن العمل من الشباب الذين يشكّلون نسبة أغلبية السكّان، فيما أصبح الاقتراض والدين وحشاً يتربص بالعمال والموظّفين..

لا لن ننزلق الى أسلوب المواقع المشبوهة في تبرئة الملك والأمراء الكبار من سرقات الثروة الوطنية، فهم من أسّس لكل مفسدة وسرقة، وما الشبوك، والسيول، ومظاهر الفقر، وسرقات النفط، والثروات الفلكية، والشركات العملاقة، والمتاجر الكبرى في المدن المقدّسة، والفنادق، والمدن السياحية، والقائمة مفتوحة على مئات بل وآلاف المشاريع سوى بعض مما نهبه آل سعود، وإن عجز الشريف عن ملاحقة الفساد في بعض صوره يشير الى الملك والأمراء دون سواهم ..هكذا هي الحقيقة المجرّدة.

الزواج من آل سعود مشروط بموافقة الملك!

فرض الملك عبد العزيز آل سعود تقليداً إجتماعياً لم يسبقه إليه أحد، بأن جعل النكاح من نساء القبائل الكبيرة وسيلة احتواء وربما حمل علامات إذلال لها أيضاً، فيما حظر الزواج منهم. ولعل أشهر ما برز في هذا المجال قصة الحب التي جمعت بين أميرة سعودية وشاب لبناني كانا يدرسان في الجامعة الأميركية في بيروت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وحين تزوّجت من غير علم أهلها وموافقة رئيس مجلس العائلة حينذاك، الأمير محمد بو شرين، شقيق الملك خالد، صدر حكم بإعدامها بحد السيف..

هي مرات نادرة جداً يسمح فيها الزواج من بنات آل سعود، وقد تكون من الأجنحة الصغيرة أو المتدنية، وهذا ما تشير اليه وثيقة نشرت مؤخراً عن سماح الملك بزواج أحد أبناء قبيلة الجبوري من أميرة سعودية. وفي نص الوثيقة جاء:

(صاحب السمو الأمير بندر بن عبد الله بن ناصر بن فرحان آل سعود
إشارة لطلب سموكم الموافقة على زواج إبنتكم سمو الأميرة (العنود) من الخاطب لها/ عبد الكريم بن غربي بن صالح الملحم الجبوري.

نخبر سموكم بأنه وردنا كتاب معالي المستشار في الديوان الملكي الأمين العام لمجلس العائلة رقم ٧٣٢ وتاريخ ١٤٣٤/٤/٩هـ المتضمن لموافقة مقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الرئيس الأعلى للعائلة - حفظه الله - على هذا الزواج.

وبناء على الأمر السامي الكريم رقم ٤٣٢/ب في ١٤٢٨/١٢/٢٦هـ الصادر بتكليف القاضي المنتدب بالعمل في الأمانة العامة لمجلس العائلة بالنظر في قضايا الإنهاءات الخاصة بأفراد العائلة، كعقود الأنكحة..الخ.

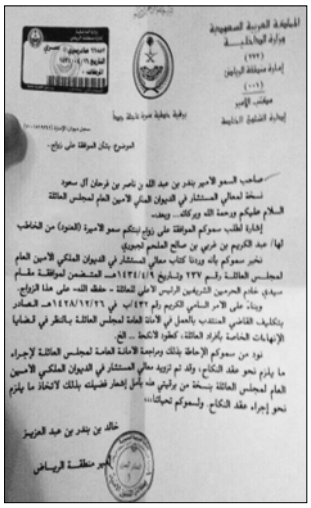

نود من سموكم الإحاطة بذلك ومراجعة الأمانة العامة لمجلس العائلة لإجراء ما يلزم نحو عقد النكاح، وقد تمّ تزويد معالي المستشار في الديوان الملكي الأمين العام لمجلس العائلة بنسخة من برقيتي هذه بأمل إشعار فضيلته بذلك لاتخاذ ما يلزم نحو إجراء عقد النكاح، ولسموكم تحياتنا،،،
خالد بن بندر بن عبد العزيز / أمير منطقة الرياض)

مكاتب إف بي آي في الرياض!

هلوسات الداخلية هذه الأيام واكتشافاتها لخلايا التجسس بما فيها من إثارات فانتازوية، قطعتها قصة المكاتب المعلنة لهيئة التحقيق الفيدرالية الأميركية، وهي منظمة تعنى بالأمن الوطني الأميركي، وهدفها حماية والدفاع عن الولايات المتحدة ضد الارهاب والتهديدات الاستخبارية الخارجية، وإقامة وترسيخ القوانين الجنائية في الولايات المتحدة..

مهمة الإف بي آي تتركز على التهديدات التي تواجه المجتمع الأميركي أو تحمل أخطاراً ضد السلطات الفيدرالية أو القومية الأميركية عبر استخدام التجسس لحماية الوطن من التهديدات..

من الأولويات العشرة التي تضطلع بها هيئة التحقيق الفيدرالية والتي تتضمن (حماية) أو (مكافحة) أو (دعم) أو (تطوير)، لم ترد إشارة الى أي من الدول التي تحتفظ فيها الهيئة بوجود لها، حماية لمصالحها أو مكافحة للأخطار المحدقة بها أو دعماً للحقوق المدنية فيها أو حتى تطوير قدراتها التكنولوجية. فهناك ٦٠ مكتب دولي للإف بي آي ملحقين بالسفارات الأميركية حول العالم تحت عنوان (الملحقيات القانونية)..

وجود مكاتب استخبارية علنية في بلد ذي سيادة يثير أسئلة مشروعة، حول وظيفة هذه المكاتب، وحول علنيّتها، وما علاقة ذلك بالسيادة الوطنية، وهل تسمح الولايات المتحدة بوجود مثل هذه الهيئات الاستخبارية على أراضيها مثلاً لذات الأسباب والأهداف.

ماهو جدير بالإشارة أيضاً، أن الداخلية السعودية المشغولة هذه الأيـام في الاعـلان عن اكتشافات متعاقبة لخلايا التجسس، لم تعط تفسيراً واحداً لوجود هيئة التحقيق الفيدرالية، ولا نظن أن مكتبها العلني في الرياض هو فقط لتسوية قضايا قانونية، ولا علاقة له بما هو مدرج في صفحة الهيئة على موقعها الرسمي..فهل السيادة الوطنية تتعطل حين يتعلق الأمر بالأميركي!

أمير معارض: الداخلية تضمر شراً بـ (حسم)!

برغم التحفظات المشروعة حيال وجود أمراء وسط المعارضين لحكم آل سعود (مع ندرتهم)، إلا أن اعتماد قاعدة (أنظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال)، يجعلنا نرفع التحفظ مؤقتاً للتأمل فيما قاله الأمير تركي بن بندر آل سعود في ٢٦ مارس الماضي، خصوصاً وأن الأمير تركي بن بندر غريم للداخلية، التي كان يعمل ضابطاً فيها، قبل أن يتولى منصباً شرفياً في أحد النوادي، ثم قراره بأن يصبح معارضاً لآل سعود بعد خلاف مع الداخلية، كما انكشف ذلك في مكالمة هاتفية بينه وبين وكيل وزارة الداخلية وقد ذكرنا ذلك في عدد سابق.

الأمير المعارض قال بأن وزارة الداخلية لم تكتف بما فعلته مع جمعية "حسم" من حل واعتقال لأفرادها، بل تريد أيضاً تصفية المتعاطفين معها. وقال في تغريدة: "وصلني من مصدر موثوق في وزارة الداخليه أن الوزاره منشغله بالبحث عن طريقه لإيقاف جميع المتعاطفين مع حسم".

وكانت محكمة الرياض الجزئية قد أصدرت حكمًا بحل جمعية "حسم" ومصادرة أغراضها فضلاً عن اعتقال أبرز قائديها الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني.

إكتشاف متأخر: ١٣ مليون عامل أجنبي

في سبتمبر ٢٠١١، نشرت الخارجية الأميركية تقريراً عن الحريات الدينية في السعودية، وتضمّنت مقدّمته تقديرات رقمية عن إجمالي عدد الأجانب الموجودين في المملكة، بناء على تقارير متعددة صادرة عن السفارات الأوروبية. لم يكن أحد في الحكومة السعودية أميراً أم وزيراً قد قرر حينذاك أن يرد أو يعلّق أو حتى يتأكّد من صحة المعطيات المنشورة في تقارير الخارجية الأميركية..ولاشك أن هذه المعطيات لا تستند على مسح زمني قصير، فمثل هذه المسوحات تتطلب جهوداً واتصالات ومراسلات تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً.

ولكن وعلى حين غرّة انفجرت المعلومة المستورة لسنوات، وأصبحت عنوان مقالة لمدير قناة (العربية) عبد الرحمن الراشد في صحيفة (الشرق الأوسط) في ٤ نيسان (إبريل) الجاري، لتظهر المقالة بعنوان مختوم بعلامة تعجّب (السعودية:١٣ مليون أجنبي!). عجباً حقاً، أن يعلن عن هذا الرقم الصادم متزامناً مع خطة ترحيل واسعة النطاق، وكأن موعد الفسح عن هذه المعلومة مطلوب فقط لتبرير خطة ترحيل لعمال عرب (يمنيين وغيرهم) وقد تنطوي الخطة الانتقائية على عقوبات إقتصادية وسياسية ضد جماعات محددة عربية وإسلامية..

نصيحة قطرية لمرسي:

محادثاتك مسجلة في السعودية!

خبر يعود الى أواخر شهر يناير الماضي، ولكنّه تجدد مؤخراً بفعل خلافات قطرية سعودية حول مصر، خصوصاً بعد قمة الدوحة والتي بدا فيها مرسي أقرب الى القطريين منه الى السعوديين، فيما يرتبط بموضوع الدعم المالي الموعود، بالرغم من أن القطريين لم يفوا حتى الآن بما وعدوا به من دعم للجنيه المصري عبر إيداع ٤ مليارات دولار في البنك المركزي المصري.

قصة النصيحة القطرية للرئيس المصري محمد مرسي مازالت متفاعلة، حيث كشف صحيفة (المشهد) المصرية عن نصيحة غريبة توجّه بها رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها للرئيس محمد مرسي قبل زيارته الأولى للسعودية والتي تمّت في ١١ يوليو ٢٠١٢ ، فقد حذره من نقل كل كلمة يتلفظ بها خلال الزيارة للمسؤولين في العاصمة الأمريكية واشنطن، مؤكداً له أن كل محادثاته الرسمية وغير الرسمية هناك مسجلة بالصوت والصورة .

وأضاف بالنص (عندما تتكلم تأكد أن سينقلون كل حرف تقوله إلى واشنطن)، كما نصحه بأن يطلب بشكل مباشر مساعدات مالية من الرياض..ويلح في طلبه.

خبر التحذير وصل للأمراء وتسبب في أزمة مكتومة بين الرياض والدوحة، وتم تحذير الأخيرة من (هذه التصرفات)..وتبدي الرياض انزعاجاً من التقارب المصري القطري الذي يأتي على حساب الدور الاقليمي الرئيسي للسعودية.

جمعية حقوقية أهلية.. خلفاً لـ (حسم)

بعد أسابيع قليلة على اعتقال إثنين من قيادات جمعية الحقوق السياسية والمدنية (حسم) الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني وحل الجمعية ومصادرة ممتلكاتها، أعلن ناشطون في ٣ إبريل الجاري عن تأسيس (جمعية الإتحاد لحقوق الإنسان). وحمل البيان التأسيسي توقيع أربع أسماء لمؤسسي الجمعية وهم: عبدالله مضحي العطاوي، وعبدالله فيصل الحربي، ومحمد عائض العتيبي، ومحمد عبدالله العتيبي.

وجاء في البيان التأسيسي: أن الجمعية عبارة عن مؤسسة أهلية غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والو طن العربي وفق الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وليس لهذه الجمعية غايات سياسية أو حزبية أو دينية.

وتقف الجمعية، بحسب البيان، مع حقوق الإنسان الأساسية دون تفرقة في الدين أو العرق أو العنصر ذكراً أو أنثى، وتسعى إلى تعزيز استقلالها عن أي سلطة سياسية، وعن أي جهة محلية أو إقليمية أو دولية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التعاون مع جميع الهيئات الناشطة، في هذا الميدان، بما يتفق وأهداف الجمعية وغاياتها. كما تسعى الجمعية، بحسب البيان، إلى تعزيز وحدة المجتمع المدني وتماسكه، وإلى تعزيز سيادة القانون، ، بما يطابق قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي هي من أهم مبادئ حقوق الإنسان.

وحدّدت الجمعية أهدافها المتمثلة في: نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيز مبادئها وقيمها، والتعريف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة، والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات حقوق الإنسان في الداخل وفي الوطن العربي والعالم بما يساهم في إعلاء شأن الإنسان وحقوقه ومقاومة كل أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

كما حدّد المؤسسون وسائل الجمعية في العمل الحقوقي وقالت بأنها ستعتمد جميع الوسائل المشروعة قانونياً وأخلاقياً، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء في الأمور التي تستدعي ذلك، وتفعيل دور القانون واللجوء إلى الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وسوف تسعى الجمعية الى (تعزيز دور المرأة بالمشاركة السياسية والأنشطة الاجتماعية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والمساعدة على إنشاء الجمعيات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان خاصة وتكوين التنظيمات النقابية والعمالية والاتحادات المهنية بشكل لا تخضع لقيود تحد من حركتها ومن دورها وعدم تدخل السلطات الحكومية في أنشطتها وفي انتخاباتها).

وجاء من بين أهداف الجمعية: السعي لإلغاء عقوبة الإعدام التعزيرية بشكل كامل، ورفض تسليم اللاجئين أو المعارضين السياسيين الموجودون في السعودية إلى دولهم خشية تعرضهم لخطر، وعدم حل التنظيمات والجمعيات الأهلية، والتعاون مع محامين للدفاع عن معتقلي الرأي والموقوفين وكافة المواطنين والمقيمين الذين تتعرض أي من حقوقهم الإنسانية للانتهاك.

الجدير بالذكر أن المؤسسين للجمعية هم من المتعاطفين مع جمعية (حسم) وممن ساهموا في الترويج لبياناتها وربما شاركوا في حملات الدعم لرموزها قبالة المحاكمات التي خضع لها الحامد والقحطاني على مدى شهور.

فضيحة (الرياض): (إسرائيل تواجه إرهاباً)!!

في ٧ نيسان (إبريل) كانت جريدة (الرياض) على موعد مع فضيحة كاملة الأوصاف، حين كتبت بالمانشيت العريض (إسرائيل تواجه خطراً "إرهابيا" جديداً..الهاكرز)، لم يكن الخبر في صحيفة اسرائيلية بل كان في (الرياض)، لتذكير المتابعين بأن ثمة لغة جديدة بدأت تسود في الصحف السعودية وهي تمارس تطبيعاً غبياً، إعتقاداً منها أن الناس نسيت أو باتت مؤهلة لاعتبار الكيان الاسرائيلي صديقاً والتعامل معه على أساس أنه (صديق حميم).

هاشتاق بعنوان (جريدة الرياض واسرائيل) وضعه المغرّدون على تويتر وبدأت حملة النقد للصحيفة حيث قال أسامة ياسين (يبدو أن الصحافة السعودية أكثر صهيونية من الصهاينة)، أما فايز الراويلي فكتب (الخبر هذا يعطيك دلاله واضحة عن حال الحكومات مع الكيان الصهيوني..يعني الفلسطينيين إرهابيين..).

علي الدّر غرّد قائلاً (بما أن الصحف الرسمية تكتب بإذن النظام السعودي وحسب قيوده ورؤيته ، يتضح للجميع موقف النظام السعودي من الكيان الصهيوني). وقالت زانا الشهري (اليست هذه الجريدة وأمثالها البوق الرسمي للدولة، هذا ماتراه دولتكم).

وكتبت رشا سعود (الحين الهكرز طلعوا إرهابيين وقناة العربية تعتبر العمليه فشل!! إعلام عربي متصهين). وعلّق المغرّد صالح (الكيان الصهيوني..أبارك لك إخلاص كل عميل..باع دينه ورجولته لعيونك.. هنيئا لك..). يلتقى معه ملوك راشد في تغريدة مماثلة (إسرائيل لم تكن لولا الخيانات ولن تستمر لولا المزيد منها الجديد أن الإعلام الرسمي تبنى الدفاع عنها!)

١٠ ملايين لا يملكون سكناً في المملكة!

تؤكّد الدراسات المتعاقبة حول أزمة السكن في المملكة السعودية على أن ما نشر سابقاً حول عدم تملّك غالبية المواطنين لمساكن خاصة، وأنها تعيش في بيوت مستأجرة، بات اليوم حقيقة لا مناص من الإذعان لها.

صحيفة (الحياة) السعودية الصادرة في لندن، نشرت في ٦ إبريل الجاري مقتطفات من دراسة لشركة عقارية غربية تفيد بأن ٦٠ في المئة من سكان المملكة لا يمتلكون منازل خاصة. ولفتت الدراسة الى أن المشكلة لم تعد مقتصرة على تملّك السكن، ولكن هناك عدة قضايا متعلقة بنوع المسكن الصحيح وسعره وموقعه.

وكانت دراسة صادرة عن شركة الاستشارات العقارية العالمية سي بي آر إي المتخصصة في السوق العقارية السعودية قد ذكرت في مطلع شهر إبريل الجاري بأن هناك قرابة ١٠ ملايين مواطن يعيشون في مساكن مستأجرة، وقالت الدراسة بأنه لا تزال مشكلة ارتفاع أسعار الأراضي تحبط محاولات مطوري القطاع الخاص، الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على تلبية المتطلبات السعرية للشرائح المتوسطة والدنيا من المجتمع والراغبين في شراء عقار.

وقال مايك وليامز كبير مديري البحوث والاستشارات في سي بي آر إي (ليس هناك عملياً أي إطار تنظيمي تقدمه الحكومة للتحكم بتجارة الأراضي، ولا يأخذ المشاركون فيها عادة حسابات القيمة الاقتصادية الفعلية للأراضي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية).

ووفقاً لسي بي آر إي، تظهر هنا طبقة إضافية من التعقيد بسبب

النظام الحالي لمنح الأراضي. ففي الوقت الراهن، يعتبر جميع الذكور فوق سن ١٨ عاماً والأرامل من النساء مؤهّلين للحصول على قطعة أرض سكنيّة بصرف النظر عن الدخل أو الوضع الاقتصادي. وبذلك، نتج عن هذه العملية عدد كبير من الأراضي غير المطورة لعدم توفّر الموارد المالية لدى المستفيدين من أجل البناء على أراضيهم. فقد وزّعت وزارة الشؤون البلدية والقروية نحو ٢,٢ مليون قطعة بهذه الطريقة، ولكن لا توجد بيانات ترصد الاستخدام الفعلي لهذه الأراضي).

وأشار التقرير أيضاً إلى أن عدداً كبيراً من الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة لم يتم بيعها، وخاصة في المشاريع المجتمعية الكبيرة الرقعة في جنوب العاصمة الرياض والتي تمّ عرضها للإيجار بعد فشل بيع وحدات كافية منها، بينما شهدت أسعار الإيجار بعض الارتفاعات الحادة في المناطق الناشئة التي تحظى بإقبال خاص في كل من الرياض وجدة.

وارتفعت معدلات الإيجار في الرياض بنسبة تتراوح بين ١ و١٤ بالمئة للفلل مع كون الارتفاعات الأعلى حدة في المناطق المركزية. بينما كانت نسب النمو في الشقق أقل تنوعاً لتتراوح بين ٣ و١٠ بالمئة، مع كون الجزء الغربي من المدينة هو الخاضع لأكبر الضغوطات.

وفي جدة، شهدت الأجزاء الشرقية من المدينة نشاطاً ضئيلاً للغاية (حوالي ١ بالمئة) في كل من الفلل والشقق، في حين تظهر المناطق الغربية نمواً سريعاً يصل إلى ٢٠ بالمئة للشقق و٦ بالمئة للفلل.

يذكر أن "سي بي آر إي" (NYSE:CBG) هي إحدى شركات مؤشر ستاندارد آند بورز لأكبر ٥٠٠ شركة، ويقع المقر الرئيسي للشركة في لوس أنجلوس وهي أكبر شركة للخدمات والاستثمارات في العقارات التجارية في العالم من حيث الدخل في العام ٢٠١٢.

العمر يطالب بمقاضاة إعلاميين شككوا في ولاء (المصلحين)!

بعد نشر الشيخ سلمان العودة (خطاب مفتوح) في مارس الماضي مطالباً بالافراج عن المعتقلين السياسيين وإجراء إصلاح سياسي شامل قبل وقوع الإنفجار، أي الثورة، تشجّع صديق عمره الشيخ ناصر العمر وقرر الدخول في حلبة الحراك الشعبي، حيث أكد العمر في حديث مطوّل نشره على صفحته الرئيسية في ٢٠ مارس الماضي، على (أن الإصلاح واجب شرعي على العلماء..كما أنه واجب على الكافة كل بحسب استطاعته)، مؤكداً على (أن القيام به أمنٌ للبلاد وحفظٌ لها من الهلاك وشرور الأعداء). وحذّر العمر المسؤولين (من تحجيم دور المصلحين وإيصاد الأبواب دونهم). والعمر يشير الى المصلحين من طبقة رجال الدين، التي ينتمي اليها، ويعارض الاصلاحيين من التيارات الأخرى.

وكشف العمر عن وثيقة قدّمها مع مجموعة من العلماء والمثقفين تتعلق بعدة قضايا تهم البلد، لكن أحد المسؤولين في الديوان الملكي حال دون إطلاع الملك عليها. ويروي العمر ما حدث له قبل عشر سنوات تقريباً يقول:

كتب عدد من العلماء والمثقفين وذوي التخصص من أطباء ومهندسين رجالاً ونساءً مذكرة في ١٤ باباً ضمنها أبرز القضايا التي تهم البلد في الأنظمة واللوائح، وفي القضاء الشرعي وما فيه من إشكالات، وكذلك في الأسرة والمرأة، وفي المال والإدارة، في الأمن الفكري، وفي الانتخابات والشورى، ورسالة بلاد الحرمين، وحقوق الإنسان، وغيرها من قضايا البلد، وأجملوا في كل جانب أبرز ما فيه من إشكالات، ووضعوا حلولاً مقترحة راعوا فيها مقتضيات العصر وما تواجهه الدولة من ظروف وقام بالتوقيع عليها ٧٠ شخصاً.

ويستطرد العمر (لم نعلن عن هذه الوثيقة، بل ذهبت أنا ومعي خمسة من المشايخ إلى خادم الحرمين في جدة، وطلبنا موعداً خاصاً فلم يستجب لنا، فدخلنا مع الناس وسلّمنا على خادم الحرمين، وسلمناه العريضة، فأخذها ودعا لنا بالتوفيق.

ويضيف: (وبعد شهر إتصل بي مسؤول كبير في الديوان الملكي، وطلب مني الحضور إلى جدة، فحضرت وكانت إحدى ليالي رمضان، فإذا بالمسؤول يعيد لي المذكرة وقال لي: تفضل مذكرتكم التي كتبتموها لخادم الحرمين، تراه ما قرأها ولن يقرأها! وما شافها ولن يشوفها!) فقلت له لماذا؟ هذه لخادم الحرمين وليست لك، فقال: أنا أمثل خادم الحرمين، وبإمكانك أن تكتب لخادم الحرمين وتقول أني أعدتها).

يعقّب العمر: (وبعد نقاش مطول معه بدأ في طرح بعض الملاحظات، فأبديت استعدادي لتدارك تلك الملاحظات، وإعادتها له فوافق، فأخذت المذكرة وعدلت ما بها من ملاحظات، وأرسلتها له فلم يقبلها، وبعد محاولات ووساطات قبلها لكنه أعادها بعد أسبوع). ويتابع (كما قد أعطينا الوثيقة لولي العهد ووزير الداخلية آن ذاك، ولأمير الرياض فقبلوها لكننا لم نجد أيضاً أي تفاعل معها، ولم نعلن عن الوثيقة لسنوات حتى بدأنا نتعرض للنقد من الناس بأننا ساكتون عن الإصلاح؛ فحينها أعلنا عن هذه الوثيقة).

وعلى خطى العودة، طالب العمر بتسوية قضية المعتقلين وفيما حذّر الدولة من ظاهرة العنف فإنه في الوقت نفسه اعتبر (لزاماً على العلماء أيضاً الوقوف إلى جانب الموقوفين)، مؤكداً على ضرورة المسارعة (في إنهاء هذا الملف الذي طال أمده).

وانتقد العمر سياسة الأبواب المفتوحة وقال بأن (الدولة تقول إن أبوابنا مفتوحة، وإذا بالواقع قد تغير، فتذهب للوزير أو المسؤول فلا تجده، تذهب للديوان الملكي فلا يسمح لك بالدخول، وهذا أمر خطير..).

من جهة ثانية، طالب العمر بمقاضاة إعلاميين يشكّكون في نيات وولاء المشايخ المطالبين بالإصلاح. ودعا العمر في تصريحات منسوبة له في ٣ نيسان (إبريل) الجاري الى محاسبة عدد من من الإعلاميين اتهمهم بالطعن في عقيدة وولاء المصلحين ووصفهم للمصلحين بالخوارج. واستغرب أن يأتي ذلك لمجرد أن أنكر المصلحون المنكر علانيةً، معتبراً ذلك جرأة مرفوضة من هؤلاء الإعلاميين ومطالباً بضرورة مقاضاتهم.

وقال العمر عبر حسابه الرسمي على موقع تويتر: (بلغت الجرأة ببعض الإعلاميين أن يصفوا المصلحين إذا أنكروا علانية بأنهم (خوارج)، وتلك تهمة تستوجب المقاضاة، إذ فيها طعن في عقيدتهم وولائهم).

السعودية تريد منع الهواء!

محمد شمس

يبدو أن هستيريا التدابير الأمنية التي تقوم بها وزارة الداخلية في الآونة الأخيرة للحيلولة دون تطوّر الحراك الشعبي واتساع رقعة الاحتجاجات في العالمين الإفتراضي والواقعي دفعت الحكومة السعودية الى التفكير في منع كل ما من شأنه التواصل بين المواطنين وتبادل أفكار في الاعتراض السياسي أو المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل.

تردد في الآونة الأخيرة خبراً رسمياً عن نيّة الحكومة السعودية حجب عدد من برامج التواصل الاجتماعي مثل فايبر وواتساب وسكايب، وقد فكّر الملك عبد الله في لحظة ما في شراء موقع (تويتر) بهدف إغلاقه ومنع تواصل المواطنين فيما بينهم. تلقى كثيرون الخبر على نحو غير جدي في البداية ولكن تبيّن لاحقاً أن الحكومة السعودية جادّة في حجب وسائل الاتصال الاجتماعي..

في الخبر، هدّدت هيئة الاتصالات السعودية في ٢٤ مارس الماضي بحجب الفايبر والواتس أب وسكايب، في حال تعذر مراقبتها، والوصول إلى حل مع ملاكها كما أوردت صحيفة (الحياة).

وفوّضت الهيئة شركات الاتصالات المحلية بالتواصل ومخاطبة الشركات المالكة لهذه التطبيقات، لبحث إمكان فرض وتطبيق الأنظمة المحلية، خصوصاً الأمنية على استخدامها، وأمهلت الهيئة الشركات المحلية أسبوعاً واحداً للرد حول إمكان الرقابة والسيطرة من عدمها، وفي حال كانت الإجابة بـ(لا)، ستكون الخطوة التالية بحث الاستعدادات الفنية لمنع هذه التطبيقات في المملكة وحجبها.

وأكدت مصادر في اثنتين من شركات الاتصالات المحلية، أن هذا الموضوع هو الأبرز في اجتماع رؤساء شركات الاتصالات في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. ونتج من الاجتماع توجيه رؤساء القطاعات التنظيمية لدى جميع مزودي خدمات الإنترنت والهاتف الثابت والجوال في السعودية ببحث إمكان تطبيق الأنظمة المحلية على بعض التطبيقات المشفرة – كما تم وصفها – ثم التوجيه بالاستعداد الفني الكامل لمنع التطبيقات في حال تعذر الوصول إلى حل مع الشركات المبرمجة والمصنعة لهذه التطبيقات.

وكانت شركات الاتصالات السعودية اتخذت إجراء مشابهاً قبل أكثر من عامين مع شركة RIM الكندية المصنعة لأجهزة البلاك بيري، وذلك حين طلبت السعودية ودول خليجية من الشركة تشغيل الخدمة من خلال سيرفرات داخل المملكة، وهو ما وافقت عليه RIM بآليات يحددها الطرفان بعد مفاوضات مطولة.

موقع (كارل ريماركس) نشر في ٢٤ آذار (مارس) الماضي تعليقاً ساخراً وفانتازوياً عن هذا الموضوع تحت عنوان (السعودية تعلن قراراً تاريخياً بحجب كل شيء). وجاء في التعليق: في خطوة غير مسبوقة في نظام الحكم الحديث، أعلنت السعودية بأنها سوف تقوم بحجب كل شيء. الاعلان بعث بموجات صادمة في أرجاء المملكة والشرق الأوسط، تاركة الكثير من الحكومات تتساءل (لماذا لم نفكر في ذلك منذ البداية؟). في تعليق تهكمي وساخر يقول كاتب التقرير بأن القرار الجديد يتوقّع أن يؤول الى تثوير الحكم في هذا الجزء من العالم، وقد يكون له في واقع الأمر انعكاسات واسعة.

الاعلان، بحسب التصوير التهكمي للموقع، جاء

على لسان مسؤول سعودي في مؤتمر صحافي يتوقع أن يكون الأخير من نوعه لأن الموجزات الصحافية سوف يتم حجبها بصورة أتوماتيكية حين يدخل الحجب حيز التنفيذ. وقال الشيخ المنيع بأن هذا الحجب هو (اختراق بالنسبة لنا بعد أن تحققنا من أن مقاربتنا الوديّة كانت مضلّلة. فبعض العامة يعتقدون بأنه إذا لم يتم حجب شيء ما بصورة صريحة، يعتبر جائزاً. ولا بد من وقف هذا الإرباك وجعل الحياة أكثر سهولة للجميع، وإزالة ظلال الريب من عقول مواطنينا)

وأضاف بأن إدارته توقعت بتراجع معدلات الإضطرابات النفسية والانتحار بصورة لافتة بعد دخول (الحجب الكبير) حيز التنفيذ (لأن مستويات التوتر والقلق سوف تنخفض بصورة لافتة حين تتم ازالة الريب). البرنامج الوطني لمراقبة الصحة الجيدة والسعادة سوف يتم إدخاله في موازاة ذلك، بالرغم من أنه لم يكن واضحاً سبيل عملها لأن الاستطلاعات والاستبيانات سوف يتم حجبها هي الأخرى.

المنيع يشرح ذلك بأن الحجب ليس قانوناً بالمعنى الحرفي للمصطلح، "لأن ذلك سوف يكون ضد روح الحرية"، ولكنه "مبدأ عام". ويشرح ذلك بأنه سوف يكون هناك من الطبيعي استثناءات، ولكنه لا يتوقّع سوى القليل منها التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة (الحد الأدنى لضمان عمل المجتمع بانتظام).

"لعقود خلت أمضينا آلاف الساعات كل عام وتوصلنا الى حجب أشياء جديدة. لقد أثبت ذلك بأنه مرهق، وعقيم، وغير مثمر. وسوف نؤسس الآن إدارة لترخيص النشاطات المسموح بها، بما يمكننا من تعريف القضايا بصورة أكثر فاعلية. إنها أيضاً خطوة كبيرة باتجاه الحريات الاجتماعية، لأنه منذ الآن فإن السعودية لن تقوم بحجب أي شيء، مرة أخرى".

كان هناك صمت مريب بعد أن ختم المنيع حديثه لأن الصحافيين الحاضرين كانوا غير واثقين ما إذا كان مسموح لهم توجيه أسئلة، بما في ذلك أسئلة حول ما اذا كانت الأسئلة لا تزال مسموحة. بعد ١٥ دقيقة من الصمت الخصامي، الفريق الصحافي الرسمي فهم ما كان يجري وأن المنيع أعلن بأنه سيكون هناك إستثناء لمرة واحدة.

في الاجابة على العديد من الأسئلة حول أشياء مثل أكل الآيس كريم، واستعمال وسائل الاتصال الاجتماعي، وارتداء الغترة البيضاء، أجاب المنيع في هيئة كليشه (إن لم تكن واثقاً، لا تعملها). وبحسبه فإن الشعار الجديد سوف يتم عرضه على لائحة ارشادات لتذكير العامة بهذا المبدأ الحاسم.

ويمضي التصوير الساخر لما ستكون الحال فيما لو قررت الحكومة السعودية اعتماد مبدأ حظر تطبيقات التواصل تلك وقال: وقد ظهر لاحقاً بأن الاتحاد الاوروبي عقد جلسة طارئة لمناقشة (الحظر السعودي الكبير) ودلالاته. وكان الاجتماع عاصفاً، وكان كثير من القادة الاوروبيين غاضبين. (لقد جنّدنا آلاف الموظّفين، فكيف لم يتوصّل أي منهم الى فكرة بهذه القيافة والروعة والبساطة؟ "لقد نزلت بنا هزيمة في لعبتنا من قبل السعوديين، وهم متخلفون عنا بعيداً في موضوع السياسة الاجتماعية". تلك المشاعر وأمثالها كانت تتردد أصداؤها في صالة الاجتماع، حيث أن الاجتماع انحدر الى فوضى. وأصدر الاتحاد الاوروبي بياناً أقرّ فيه بـ (خسارة معنوية) ولكن وعد بالتعلّم من المقاربة السعودية الخلاّقة.

ولكن قبل النشر، تم الإعلان عن أن رئيس بلدية نيويورك مايك بلومبيرغ تحوّل الى الاسلام وأبدى رغبته في الانتقال للعيش في السعودية. لم يكشف عن أسباب ذلك، ولكنّه تبنى تخميناً راديكالياً.

الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة (ما قبل الحكم السعودي)

د. عبدالوهاب ابو سليمان

انتظمت خطة الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة نهاية القرن الثالث عشر وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي بصورة رسمية منظمة، واستقرت حسب الهيكل التالي: رئيس الإفتاء - وكيل الرئيس - أمين الفتوى - مساعدون من فقهاء - وكتبة، ومحررين.

كان لكل مذهب مفتون مختصون به، تتوجه اليهم استفتاءات العامة حسب مذاهبهم. تزودنا مصادر التاريخ المكي بدراسة مفصلة عن خطة الإفتاء في مكة، وتضن مصادر المدينة المنورة بتزويد الباحث بالتفصيل المطلوب عن خطة الإفتاء بها، خصوصاً في تلك الحقبة الزمنية. والواقع ان الباحث يتلمس حقائق الإفتاء، وواقعه في المدينة المنورة من خلال التراجم المدونة، ولعل الدراسات تكشف مستقبلاً عما يتطلبه البحث من تفصيلات في هذا الجانب الإسلامي الحضاري.

مفتو الحنفية في مكة المكرمة

تناول الحديث عنهم بإطناب المؤرخ الشيخ عبدالله غازي، فيذكر ان رئيس الفتوى مع بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي كان العلامة الفقيه الشيخ عبدالرحمن جمال بن عثمان جمال، وكان بارعاً في الفقه. أقرّ له قرناؤه بل أعداؤه بذلك. وكان عظيم الهمّة مع عفّة النفس، وعدم التنازل الى سفاسف الأمور. مكث هو المفتي الحقيقي بمكة المكرمة، صاحب البراءة السلطانية، الى أن توفي سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، وإن تخلّى عنها أحياناً وقام بها غيره بغير أمر سلطاني.

ولما صار الشريف عبدالمطلب بن غالب أمير مكة سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م عزله، وولى بعده السيد أحمد بن عبدالله الميرغني، وما لبث ان ضعف أمر الشريف عبدالمطلب، وتخلى السيد أحمد عنها، فرجع لها الشيخ عبدالرحمن.

وكان للشيخ عبدالرحمن مع الوالي عثمان باشا من الإتحاد ما غير عليه خاطر الشريف عون، وعزل عثمان باشا، فكدره الشريف وعزله يوم قدومه من المدينة. وولي بدلا منه الشيخ صالح كمال ابن الشيخ صديق كمال (ت ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) وبقي الشيخ صالح يفتي الى أن كان على أخيه الشيخ علي كمال من الشريف عون تحقير وإهانة ما حمله على الإستقالة من الفتوى، فولى بدله الشيخ عباس ابن جعفر بن صديق (ت ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م) وكان أمين فتواه الشيخ الفيض عبدالستار الصديقي الحنفي. ذكر هذا في ثبته (نثر المآثر في من أدركت من الأكابر) في ترجمة شيخه عباس بن جعفر قال: (وتولى الإفتاء بمكة من طرف أميرها الشريف عون الرفيق، وقد جعلت حفظه الله أمين الفتوى عنده).

ثم رضي الشريف عون عن الشيخ عبدالرحمن ورجع الفتوى اليه وبقي بها مدة ثم عزله وولى الشيخ عبدالله بن الشيخ عباس المذكور؛ ثم صدر الأمر على الشيخ عبدالرحمن بمبارحة مكة، فسافر الى مصر، وتوفي عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، في رابع شهر رمضان، وحزن أهل مكة عليه.

بقي الشيخ عبدالله بن عباس بن صديق مفتياً؛ وجاءت أوامر السلطنة بإرسال وفد الى صنعاء اليمن، فأرسل الشريف جماعة، منهم الشيخ عبدالله المفتي المذكور، فتوفي هناك في شهر رمضان سنة ١٣٢٥هـ/ اكتوبر ١٩٠٧. وولاه امير مكة منصب الإفتاء الحنفي في العام الحادي عشر بعد الثلاثمائة والألف، وكان وكيله في الإفتاء الشيخ عبدالله أبو الخير.

قال الشيخ جعفر: وبعد وفاة الشيخ عبدالله بن عباس وجه الشريف علي الفتوى الى الشيخ عبدالله بن المرحوم الشيخ عبدالرحمن سراج، ألبسه خلعتها صبيحة عيد الفطر بعد صلاة العيد. وكان أمين الفتوى في عهده الشيخ درويش العجيمي، فقد أصدر أمير مكة الشريف علي باشا أمراً بتعيينه في هذا المنصب فتولى أمانة إفتاء الأحناف من عام ١٣٢٥هـ الى عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٠٧م الى عام ١٩٢٤م.

د. عبدالوهاب ابو سليمان

أما بالنسبة لعدد المفتين الأحناف، فقد ذكر المؤرخ الشيخ عبدالله غازي أن جملة من ذكروا من المفتين تسعة وعشرون.

مفتو المالكية بمكة:

انحصرت فتوى المذهب المالكي في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري/ التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي في مكة المكرمة في بيت الشيخ حسين ابراهيم المالكي. فقد تولى إفتاء المالكية بمكة الشيخ حسين بن ابراهيم بن حسين بن محمد بن عامر المالكي سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، كما (انعم عليه أمير مكة الشريف محمد بن عون بوظيفتي الخطابة والإمامة بمقام المالكي، وكتب له تقريراً بذلك، ورتب له مرتبات... وله جملة مؤلفات. توفي رحمه الله في ليلة الأحد العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٣هـ).

وتولى افتاء المالكية بمكة المكرمة من أبنائه إثنان: الشيخ محمد، وقد توفي بمكة في محرم ١٣٠٩هـ، وتولاه بعده الشيخ عابد ثم عزل عنها سنة ١٣١٠هـ، ليتولاها الشيخ محمد المنصوري المصري المالكي، ثم اعيدت الى الشيخ عابد سنة ١٣٢٣هـ في زمن أمير مكة الشريف علي بن الشريف عبدالله.

مفتو الشافعية بمكة:

تولى إفتاء الشافعية بمكة المكرمة أعلام كبار، كان لهم تأثير كبير ليس على المجتمع المكي فحسب، بل تجاوزه الى كثير من البلاد الإسلامية أيضاً، يأتي في مقدمتهم: السيد أحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م). ثم عين السيد حسين بن عيدروس الحبشي في منصب الإفتاء، ثم عزله الشريف عون، وعين السيد محمد سعيد بابصيل (ت ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م) في الإفتاء. ولما توفي هذا، أسند منصب الإفتاء مرة ثانية للسيد حسين الحبشي، ولم يزل في المنصب الى أن توفي في نفس العام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

تولى الإفتاء بعد ذلك الفقيه الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد المكي (١٢٧٠-١٣٥٤هـ/ ١٨٥٤-١٩٣٦م) وقد كان له ممارسة سابقة بوظيفة الإفتاء، وثقة كبيرة به ممن سلفه. ففي أواخر حياة شيخه محمد سعيد بابصيل، عين أميناً للفتوى معه، كما أن الحبيب حسين الحبشي لم يقبل وظيفة الإفتاء إلا بشرط أن يكون الشيخ عمر عوناً له فيها، وقد أجبره الشريف حسين بن علي على تولي

الإفتاء، فقبل لتعيين ذلك عليه، وكان فيه محمود السيرة كثير الورع والمهابة.

ومن المفتين السيد بكري شطا الشافعي (١٢٦٦-١٣١٠هـ/ ١٨٥٠-١٨٩٣م) علامة ام القرى وابن عالمها، الجامع بين طارف المجد وتالده) كما وصفه احدهم. اشتغل بالتصنيف والتأليف حتى بلغت مؤلفاته من الإتقان الغاية، فمن مؤلفاته: رسالة تتعلق بجواز العمل بالقول القديم للإمام الشافعي رحمه الله في صحة الجمعة بأربعة، ومنها رسالة تتعلق بشرط الجمعة وجواز تعددها بقدر الحاجة في بلدة واحدة. ومنها رسالة بديعة اجاب فيها عن سؤال رفع له في هذه القضية؛ ومنها عدة رسائل في فنون شتى وأجوبة عن أسئلة في الفقه رفعت اليه.

ومنهم الحبيب السيد حسين حبشي، مفتي الشافعية بمكة المكرمة وابن مفتيها السيد العلامة محمد بن حسين بن أحمد الشافعي، أحد أكابر مكة العاملين. قدم مكة المعظمة ولازم بها مفتيها السيد أحمد دحلان، فقرأ عليه كتباً عديدة في فنون شتى، وبه تفقه وعليه تخرج وأجازه بجميع مروياته وسائر مؤلفاته. ولما عزل والي الحجاز مفتي الشافعية بمكة السيد أحمد دحلان سنة ١٣٠٤هـ أقام حبشي مفتياً. وحين توفي الشيخ المفتي محمد سعيد بابصيل أعاد امير مكة الشريف حسين بن علي تنصيبه مفتياً. كان رحمه الله تعالى ظاهر الفضل باهر العقل مع التواضع والذكاء العجيب والصلاح.

وآخر من تولى إفتاء الشافعية ببلد الله الحرام من الفقهاء الشافعية بمكة المكرمة كان الفقيه السيد عبدالله بن محمد صالح الزواوي (١٢٦٦-١٣٤٣هـ/ ١٨٥٠-١٩٢٥م).

مفتو الحنابلة بمكة:

لم يكن المذهب الحنبلي منتشراً بمكة المكرمة بخاصة وبلاد الحجاز بعامة، فقد قل اتباعه، ومن ثم مرت بعض الأوقات في تاريخ المذهب في مكة المكرمة التي شغر فيها منصب الفتيا حيناً، أو يتولاه فقيه من فقهاء المذاهب الأخرى حيناً آخر.

من هذا ما جاء في ترجمة الشيخ محمد بن يحي بن ظهيرة المكي القرشي الحنفي (ت ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م) أنه تولى إفتاء الحنابلة، ونقل الشيخ عبدالله مرداد أبو الخير ان الشيخ محمد ابن حميد ذكر في كتابه (السحب الوابلة): (أنه - أي ابن ظهيره - مكث في الإفتاء فوق الثمانين سنة، وكان يكتب له الفتوى الشيخ يوشع سنبل المكي، ثم من بعده شيخنا الهديبي، ثم من بعده الحقير - ويعني الشيخ محمد بن حميد نفسه تواضعاً - ولم أر أحداً مكث في الفتوى مثله، وحين توفي كان له من العمر مائة وبضع عشرة سنة).

ثم يستطرد الشيخ عبدالله مرداد: (ونقل بعض الفضلاء عن الشيخ علي حنبلي ابن اخت المترجم بأن عمره إذ ذاك أربع وعشرون ومائة، وأنه توفي سنة واحد وسبعين ومائتين وألف. أقول: وهو آخر بيت ظهيرة مفاتي مكة وقضاتها).

وفي ذكر التسلسل التاريخي لمفتي الحنابلة بمكة المكرمة يذكر الشيخ عبدالله مراد ابو الخير قائلاً: (وكانت الفتوى على مذهب الحنابلة بمكة متعطلة لسنين بعد موت مفتيها الشيخ محمد بن ظهيرة في سنة ١٢١٧هـ الى أن وليها الشيخ محمد بن عبدالله بن حميد العنزي ثم المكي الحنبلي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ).

وتولى الفتيا بعد وفاته ابن علي، وجلس عدة أشهر ثم عزل عنها، ووليها الشيخ خلف بن ابراهيم الحنبلي، ومكث فيها الى أن توفي بمكة، ثم وليها الشيخ أحمد بن عبدالله فقيه المكي، وكان شافعي المذهب، فأمر الشريف عون الشيخ أحمد المذكور بتقليد مذهب الإمام أحمد فقلده، ثم ولاه إفتاءه، ومكث فيها الى سنة ابتداء الحربة سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨، ثم عزله منها الشريف، وولى الشيخ أبا بكر خوقير إفتاء المذكور، ثم بعد نحو يومين عزله، وولى الشيخ عبدالله بن علي ابن محمد بن عبدالله بن حميد مفتياً.

ثم يتم الشيخ عبدالله غازي تسلسل الإفتاء للمذهب الحنبلي بعد ذلك بمكة فيقول: (ثم استعفى الشيخ عبدالله عن الإفتاء فأقام سيدنا الشريف حسين مقامه في الإفتاء الشيخ عمر باجنيد الشافعي، ومكث فيها الى انقلاب الدولة الهاشمية وتوفي الشيخ عبدالله بن حميد المذكور في الطائف). وبه تنتهي سلسلة المفتين الحنابلة مع نهاية النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي.

مفتو المدينة المنورة

وبالتنظيم نفسه لخطة الإفتاء في مكة المكرمة، سارت خطة الإفتاء بالمدينة النبوية المشرفة؛ حيث كان يعين لأصحاب كل مذهب المفتون المتخصصون في المذهب، فممن تولى فيها الإفتاء:

مفتو الحنفية:

- تاج الدين بن جلال الدين إلياس زادة.
- أحمد ابراهيم بن الخطيب أحمد البري.
- السيد أسعد أفندي بن أبي بكر الإسكداري.
- عبدالكريم بن عبدالله الخليفتي العباسي.
- عبدالله عبدالكريم الخليفتي.
- محمد زين العابدين بن عبدالله الخليفتي.
- محيي الدين بن أبي الغيث مغلباي الحنفي.
- الشيخ عبدالله أفندي الإسكداري (١٠٩٥-١١٥٤هـ/ ١٦٨٤-١٧٤٢م).

وممن تولى إفتاء المالكية:

- السيد أحمد الجزائري المدني بن أحمد عبدالقادر الجزائري، المالكي. ولد بالمدينة وأخذ عن فضلائها، وتوفي سنة ١٣٣٣هـ.
- الإمام الشهير بالخضر، محمد بن ما يأبى الشنقيطي، المدني. جاء الى الحج وزار المدينة، وجاور بها، الى أن صار مقرباً عند أشراف مكة وأمرائها، فولوه مشيخة المالكية بالمدينة وناظر أوقافها.

وممن تولى إفتاء الشافعية:

- السيد علي السمهودي، والسيد عبدالرحمن بن السيد علي السمهودي.
- محمد بن سليمان الكردي المدني، والسد علي بن السيد حسن البرزنجي.
- السيد جعفر بن حسن بن عبدالكريم البرزنجي.
- زين العابدين بن سعد المنوفي الشافعي، المشيشي.
- إلياس بن عثمان الكردي الشافعي.
- محمد أبو الطاهر الملا إبراهيم الكوراني الشافعي.
- السيد إسماعيل بن السيد زين العابدين بن محمد البرزنجي.
- السيد جعفر بن إسماعيل البرزنجي (١٢٥٠-١٣١٧هـ/ ١٨٣٥-١٩٠٠م).
- عثمان بن عبدالسلام بن أبي بكر بن عبدالسلام بن محمد أمين بن شمس الدين الشرواني (١٢٦٩-١٣٢٥هـ/ ١٨٥٣-١٩٠٨م).

مفتو الحنابلة في المدينة:

لم تشر المصادر الى أسماء من تولى الإفتاء بها على المذهب الحنبلي، وقد يكون هذا لعدم وجود من كان يتمذهب بهذا المذهب، أو ندرة وجودهم، ويفترض وجود المفتي لإكمال دائرة المذاهب الأربعة من حيث خطة الإفتاء المتبعة في رصيفتها مكة المكرمة. ولعل البحث والدراسة في المستقبل يشكفان عن هذا الجانب بما يخدم البحث في تلك الحقبة.

وممن تولى الإفتاء بالمدينة المنورة: ابراهيم بن عبدالقادر بن عمر بري: فقيه حنفي... وكان مرجعاً للفتوى في العهد العثماني، وعين قاضياً في العهد السعودي سنة ١٣٤٤-١٣٤٦هـ.

السعودية وكبش اليد العاملة الوافدة

د. مضاوي الرشيد

اصبح من المعروف ان الدول التي تعاني من مأزق اقتصادي او سياسي تتجه انظمتها الى التركيز على اليد العاملة الوافدة المنتظمة وغير المنتظمة فتتحول هذه الكتلة البشرية التي تحرك اقتصاد الدول الى محور تستغله الانظمة لصرف النظر عن المعضلة الحقيقية وجذورها. فكما الاحزاب الغربية في الدول الديمقراطية التي تعلن في حملاتها الانتخابية عن برامج تطارد اليد العاملة الوافدة، نجد ان النظام السعودي يحاول ان يستجدي شرعية جديدة تحت شعار توطين العمل او سعودته، وهو شعار قديم يطرح عند كل خطة خمسية تقررها الوزارات المعنية التي تطمح الى تقليص عدد الوافدين العاملين وتقنين الاعتماد عليهم خاصة في القطاع الخاص الذي حتى هذه اللحظة لا يزال يعتمد على الاجانب بنسبة قد تزيد عن ٨٥ بالمئة.

وفي عملية تراكمية وصل تعداد المقيمين في السعودية الى ما يقارب ثلث السكان، يصل الى عشرة ملايين نسمة من الجنسيات العربية والغربية والاسيوية والافريقية.

ومنذ بداية عصر النفط انتقلت السعودية من دولة تصدر المهاجرين الى دولة تستقبلهم. ففي السابق هاجر ابناء الجزيرة العربية ليعملوا في حفريات قناة السويس في القرن التاسع عشر وانتقلوا الى مناطق في العراق ووصلوا الى الهند طلبا للعمل والتجارة، ولكن حولت الثروة النفطية السعودية منذ الثلاثينيات من القرن المنصرم المنطقة الى مساحة تستقبل اليد العاملة، كان اولها شحنات العمال التي جلبتها شركة ارامكو الى حقول النفط، ومنها المساجين الايطاليين الذين اعتقلوا في القرن الافريقي ونقلتهم الطائرات الامريكية الى الظهران من اجل حفر آبار النفط، ومن ثم فتح الباب على مصراعيه ليد عاملة عربية اولا ثم اسيوية حتى لحظة استقدام اليد العاملة المحلية من مناطق مختلفة في الاطراف والمناطق المترامية وسط المملكة وعلى حدودها.

وبعد توسع اقتصاد النفط والخدمات لم تستطع السعودية وحتى هذه اللحظة ان تقنن اعتمادها على اليد العاملة الوافدة تحت ذرائع مختلفة ومتناقضة، كان أولها: عدم جاهزية المجتمع وانعدام الخبرات ثم عدم رغبة المواطنين بالانخراط في الاعمال اليدوية والمهنية ثم مقاومة القطاع الخاص الذي لا يزال يفضل العمالة الاجنبية على المحلية لاسباب تعزى الى تعقيدات ثقافية واجتماعية، فبينما يظهر النظام بمظهر الحريص على توفير فرص العمل للكتلة الشبابية الناشئة، تصور الآلة الاعلامية السعودية الخلل في ثقافة المجتمع او ممانعة اصحاب العمل فتبدو غير مسؤولة عن آلاف رخص استيراد اليد العاملة الاجنبية التي تصدرها الوزارات.

ومؤخرا ظهر خطاب جديد يحاول تحميل اليد العاملة غير المنتظمة مسؤولية بيع الخمور وعمليات السطو وتفشي الدعارة وغيره من الآفات التي تعصف بالمجتمع فتتم عمليات ملاحقة اليد العاملة وترحيلها بين الحين والحين ويبرز النظام وكأنه يطهر الاراضي السعودية من العنصر الخارجي الدخيل على المجتمع والذي يفتك به اقتصاديا عن طريق اعاقة توظيف اليد العاملة

د. مضاوي الرشيد

المحلية واجتماعيا عن طريق نشر الرذيلة في طيات المجتمع المحافظ الورع.

وتنسى هذه السرديات العنصرية غير المؤصلة ان النظام وحده المسؤول عن استقدام اليد العاملة المنتظمة وتقصيره عن تحصين حدوده ضد الهجرة غير المرخصة، وبذلك يتملص النظام من المسؤولية الادارية والسياسية والامنية ويسلط الضوء على العمالة الوافدة ككبش فداء يتقرب به الى مشاعر التأجج الناتجة عن تفشي البطالة وانعدام فرص العمل في اكبر اقتصاد نفطي عربي وعالمي.

ويمهد النظام بسردية خطر العمالة الوافدة الى تفكك السلم والامن الاجتماعيين عندما يبادر المواطن باتخاذ زمام المبادرة ويعتدي على المهاجر الشرعي وغير الشرعي، تماما كما حدث في بعض مناطق المملكة عندما تصدى المواطنون لمجموعات اثيوبية يعتقد انها تروج للخمور وغيره من المحرمات تحت ذريعة تطهير المنطقة من

شرور العصابات. وينسى النظام ان عدالة الشارع قد لا تكون في مصلحته حيث ان مفهوم الدولة يعتمد اولا واخيرا على توفير الامن من قبل جهات مسؤولة وليس اشخاصا يبادرون بمبادرات شخصية.

ونعزو استمرارية اعتماد السعودية على اليد العاملة الوافدة حتى هذه اللحظة الى اسباب سياسية بحتة منها:

اولا: تثبيت حالة تخلق يدا عاملة خارجية تكون معتمدة كليا على عقود عمل محدودة تحت رخص تمنح للشركات والاشخاص كمنح تمكنهم من استمرارية العمل وتوفر اليد العاملة الرخيصة، وكمكافأة تجعل تجارتهم رابحة وغير معتمدة على يد عاملة محلية قد يكون لها مطالب مشروعة. فالاعتماد على يد عاملة خارجية آنية منعزلة عن المجتمع ولا تتمتع بحقوق ثابتة قد ترحل عند اي حالة تملل تجعل الشركات في موقف مستقل عن المجتمع يوفر الخدمات والتجارة الرابحة من دون ان يربط العمال والموظفين بشروط لها تبعيات على المجتمع وشرائحه.

ثانيا: حول النظام السعودي استقدام اليد العاملة الخارجية الى تجارة رابحة وسياسة توزيع للاتاوات حيث تباع رخص استقدام العمال وتشترى في سوق كبير لا تستفيد منه شركات استيراد اليد العاملة فقط، بل شخصيات محددة لها حق هذا الاستيراد فينتقع اقتصاد الخدمات كما تنتفع الشخصيات المرتبطة بالنظام والتي تمنع انفتاح السوق وتتمركز كقوة محتكرة لليد العاملة التي تحرك الاقتصاد المحلي وتسير اموره.

ثالثا: تخلق اليد العاملة المستوردة وخاصة تلك التي تمارس المهن الوضيعة حالة نفسية عند المواطن الذي رغم حرمانه من كثير من الحقوق يشعر انه شخصية ليست الاكثر دونية، حيث سيجد دوما من هو اكثر منه ترديا في السلم الاجتماعي الطبقي.

فازدواجية المواطن ـ الاجنبي قانونيا واجتماعيا تجعل الاول يعتقد انه ارفع شأنا من ذلك العامل المستورد الذي يظل ذلك الآخر المنبوذ او الشر الذي لا بد منه ويعيش المواطن على وهم التخلص من ذلك العامل في المستقبل بينما هو يمارس ضده ابشع انواع العنصرية والاقصاء من اجل راحة نفسية آنية فيفرج عن كربته بينما يظل العامل المستورد حبيس الازدواجية السعودية التي جعلته ينحدر الى مركز العامل المهان الذي قد يستغنى عنه او يستبدل في اي لحظة وحسب الاهواء. وتجسد حالات هروب العمال او انتحار عاملات المنزل او الاعتداء على اصحاب المحال التي تمتلئ بها صفحات الجرائد السعودية مظهرا من مظاهر الخلل في شروط العمل والبيئة الثقافية والاجتماعية التي يأتي اليها العامل.

وهنا لا نبرئ العامل من مسؤولية الجريمة ان ارتكبها بل نوضح كيف ان البيئة السعودية التي تنعدم فيها ابسط حقوق العمل والعامل تبقى مسؤولة عن مثل هذه الحالات الشاذة، فمعظم اليد العاملة الوافدة مدفوعة برغبة العمل الشريف لاعالة اسر في دول ذات اقتصاد ضعيف يعتمد كليا على حوالات يرسلها هؤلاء الى بلدهم وتعتاش عليها آلاف المجتمعات في اسيا والعالم العربي وافريقيا.

وبين الحين والحين تستعرض الصحافة السعودية احصاءات الاموال المصدرة الى الخارج من قبل هؤلاء العمال الوافدين كأرقام تستنزف الاقتصاد المحلي وتحرمه من المردود الناتج عن توظيف يد عاملة خارجية متناسية بذلك ان هذه الارقام تكاد تكون جزءا بسيطا من تصدير المردود النفطي والفائض المالي الى البنوك الخارجية تحت حسابات سرية وصناديق استثمار تبقى مجهولة وغير مقررة على جداول الميزانيات السعودية.

عندما لا يسمح للعامل البسيط استقدام اسرته الى السعودية فهو مجبور على تحويل جزء كبير من مدخوله لاعاشة اسرته في موطنه بينما تهرب الاموال الكبيرة خارج السعودية طلبا لمردود اكبر بكثير من مردودها داخليا وهربا من عدم الثقة باستمرارية الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي.

يعلم النظام السعودي جيدا ان استهداف اليد العاملة الوافدة بين الحين والحين سياسة هدفها تحميل المسؤولية لمن ليس له القدرة على تحملها، حيث يسلط الضوء على الآخر الغريب المحتاج بينما يظل المسؤول الاول والاخير عن هذه المعضلة القديمة المتجددة محصنا، فيضمن بذلك تجييش مشاعر وطنية زائفة ضد هذا الآخر بدل ان يحل ازمة البطالة بطرق مشروعة تعكس استراتيجية بعيدة المدى ونظرة اقتصادية بحتة غير مضللة باهداف سياسية تنتقي جنسيات محددة وافدة لكسب شرعية تدغدغ مشاعر المواطنين تماما كما حدث عندما تم ترحيل اكثر من مليون يمني في التسعينات لاسباب سياسية صرفة وكما هو الحال الآن عندما يتم ملاحقة اليمنيين وغيرهم وترحيلهم بالجملة كوسيلة ضغط على حكومات بلادهم وقد يؤدي الى انهيارات اقتصادية تكون تداعياتها كبيرة وخطيرة على السعودية بالذات، خاصة ان حدودها الجنوبية تتعانق مع حدود دولة تعتبر من اكثر الدول فقرا في العالم العربي.

ومهما طال الجدار العازل مع اليمن وارتفع الا ان المعضلة ان كانت امنية او اقتصادية لا تحل باستهداف اليد العاملة الوافدة بل بسياسة تستثمر العوز الاقتصادي اليمني تحت شروط انسانية وعمالية تليق بالمركز المحوري السعودي وتتفق مع شروط العمل العالمية لتنهض باقتصاد البلدين. فالدول الغنية التي تحترم نفسها لا يمكن لها ان تستمر في استغلال اليد العاملة الوافدة ككبش فداء تضحي به عند كل معضلة سياسية تواجهها.

عن القدس العربي، ٢٠١٣/٤/١٤

وجوه حجازية

(١)

عبدالمهيمن أبو السمح

(١٣٠٧ - ١٣٩٩هـ)

عبدالمهيمن بن محمد نور الدين الفقيه، إمـام وخطيب المسجد الحـرام، ولـد في قرية التلين بمصر، ونشأ بها في بيت علم ودين. حفظ القرآن الكريم ولما بلغ العاشرة من عمره تلقى علومه في الأزهر على أيدي كبار علماء عصره، وأخذ على كثير منهم كالشيخ محمد عبده، والسيد محمد رشيد رضا.

شارك في تأسيس جماعة انصار السنة المحمدية بالقاهرة، وكان من أبرز اعضائها. فتح مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم بجوار غدارة جماعة انصار السنة بعابدين بالقاهرة. قدم الى السعودية والتقى علماءها مثل الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي المملكة والشيخ عبدالملك بن ابراهيم والشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش والشيخ محمد علي الحركان وغيرهم. أمر ابن سعود بتعيينه مديراً للمعهد الثانوي بعنيزة في القصيم، ثم عيّنه اماماً بالمسجد الحرام سنة ١٣٦٩هـ، واستمر الى سنة ١٣٨٨هـ. وبعد ذلك قام بتدريس القرآن الكريم في بعض مدارس مكة وفي دار الحديث(١).

(٢)

علي بن أحمد حمام

(١٣٢٩ - ١٣٦١هـ)

ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم وجوّده وهو صغير؛ وكان حريصا على القراءة والإطـلاع، وكـان فاضلاً من خـيرة المربين والمدرسين القدماء. وكان يهتم كثيراً بموضوع التربية في المنزل، كما دور المدرسة في ذلك. عمل مدراً بمدرسة المسعى التحضيرية وتتلمذ على يده الكثير من طلاب العلم والمعرفة، ومـن رجـالات الفكر والأدب. عمل وكيلاً بمدرسة الشيخ مصطفى يغمور التي كان الشيخ مصطفى يديرها. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)

أحمد بن علي بن محمد الحلواني

(١٢٢٨ - ١٣٠٧هـ)

ولد بدمشق ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وجـوده، ثم أقبل على طلب العلم فأخذه عن الشيخ عبدالرحمن الكزبري في الحديث وأجازه؛ وعن الشيخ حامد العطار في الحديث وغرضه، وعن الشيخ سعيد الحلبي مفتي بـيروت، اخذ عنه في المعاني والبيان والصرف. ثم في سنة ١٢٥٣هـ قدم مكة المكرمة مجاوراً وأخذ عن شيخ القراء بها أحمد المرزوقي في القراءات السبع، وحفظ الشاطبية والدره، وطيبه النشر، واجازه بالقراءات العشر، وأقام بمكة المكرمة أربع سنوات، ثم عاد الى دمشق سنة ١٢٥٧هـ، وانفرد بعلم القراءات بدمشق، ثم هـاجر الى مكة المكرمة وأقـام بها ثلاث عشرة سنة مشتغلاً بـالإفـادة والتعليم؛ وانتفع به في مكة خلق كثير، ثم عاد الى دمشق وتوفي بها رحمه الله.

له: المنحة السنية ـ منظومة في القراءات، وشرحها. واللطائف البهية ـ منظومة في رواية ورش(٣).

(٤)

عيد بن محمد الأنصاري

(١٠٥٩ - ١١٤٣هـ)

هو عيد بن محمد الأنصار المكي الحنفي. الخطيب والإمـام بالمسجد الحـرام. ولد بمكة المكرمة، وقـرأ على مشايخها كالشيخ حسن العجيمي، وغالب مروياته في العلوم عنه. وتولى القضاء بمكة وتوفي فيها رحمه الله.

له: خلاصة الناسك على لباب المناسك للسندي؛ القوة القصوى في شرح العروة الوثقى في المناسك؛ ضوء الجواهر المعدّة لبيان قصر الصلاة في طريق جدة؛ أسنى المطالب لجواب الشريف أحمـد بـن غالب المتعلقة بالفرق بين طوى المذكور في القرآن وبين ذي طوى المذكور في السنّة؛ جميل فتح الله التام ببناء بيت الله الحرام؛ رسالة في عمرة المكّي في اشهر الحج (قال فيها بعدم الكراهة)(٤).

(١) عبدالرزاق البيطار، حلية البشر، جـ١، ص ٢٥٣

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٨٢. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٢٩. عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٩٩

(٣) زهير محمد كتبي، رجال من مكة المكرمة، جـ٢، ص ٤٢.

(٤) ابو بكر الحبشي، الدليل المشير، ص٣٦

قلب ابو متعب مسكننا الكبير !

كتب خالد الفراج مغرّداً:
تريد أن تعرف ما معنى "التّزلف"؟
"مسح الجوخ"؟
"التأثير على الرأي العام"؟
ادخل في هذا الهاشتاق: #قلب_ابو_متعب_مسكننا_الكبير،
وصدقني ستستمتع بالتهريج!

الحكاية بدأت بمزاعم من وزير الأسكان حول توجيهات للملك بمنح اراضٍ قابلة للسكنى للمواطنين. كلام عام لا جديد فيه. الثابت ان السعوديّة أقل بلد خليجي وربما عربي، وربما عالمي يمتلك مواطنوه مساكن.

٢٠-٢٢٪ من المواطنين فقط يمتلكون مساكنهم. والباقي يسكنون بيوتاً مستأجرة!

وهكذا حلّها ابو متعب بتوصية وزارة الإسكان!

أيعقل ان يحصل المواطن، كل مواطن على أرض مجانية في بلد المليونين والربع المليون كيلومتر مربع، شبّكها الأمراء، وخنقوا البشر والدواب؟!

أيعقل أن يحصل المواطن، كل مواطن على قرض حكومي ليبتني بيتاً، وتريليونات الريالات لاتزال نهباً من قبل عائلة لم يشهد لها التاريخ فساداً وانحطاطاً ولصوصية؟!

صدّقوا أو لا تصدقوا!

توجيهات الملك ليست أوامر يُستمع اليها! ولا خطط لتنفيذها! هي كلام في الهواء. تماماً مثل كلامه عن مكافحة الفقر قبل أكثر من عشر سنوات، ولازالت شريحة الفقراء تكبر والطبقة الوسطى تتقلص. نحو ربع السكان في المملكة الغنية نصف القارة، يعيشون تحت خط الفقر!

وليد الدوسري علّق على توجيهات الملك: (انا مقتنع بأن الأرض والقرض لن يتسلمها إلا أحفادي من بعدي)!

طيب! المهم في النهاية هناك أرض وقرض!! لكن حتى الأحفاد لن يحصلوا على شيء.

وحيد الودعاني علق: (هناك قرارات أمر بها الملك ولم تُنفّذ! فما بالكم إن كانت مجرد توجيهات؟!). وأنت صادق يا وحيد!

لم يتفاعل المواطن مع توجيهات الملك، وهذا طبيعي فكله كلام في كلام كما هي العادة. ما جعل محمد العجمي يتساءل: (ألهذه الدرجة وصل الإحباط بالشعب.. امر ملكي لم أجد له تفاعلاً كباقي الأوامر السابقة)؟! لا يا أخينا العزيز: لم يكن أمراً ملكياً، وهناك من الطبالين من تفاعل معه وأوصله الى العلياء! مع علم الجميع انه (طبخة حصى).

سخر أحمد الشمري من التوجيهات فقال: (اتوقع الزلزال الجاي حين يقع فإنهم سيصرفون ناطحة سحاب لك مواطن. الله يطول عمر الشيخ تأنيب الضمير). من قال لك أن لدى الأمراء ضمير حتى يؤنّبهم؟!

شلال الضبعان، غرّته تغريدات الطبالين مثل جوال وطني، والجوفي، والمملكة، وبقية البيض/ المباحث، فهتف: (أخبار مفرحة هذا اليوم، ما أحوجنا للفرح)! لكن الأغلبية لم تفرح بل زادها هذا السخف والكذب ألماً على ألم. ومن الألم ما ذكره ساخراً ظافر الشهري: (ان منح المواطن ارضاً لا تقل مساحتها عن ٤٠٠ م مربع وقرض - ولن نقول هبة - بقيمة مليون ريال خلال سنة على أسوأ تقدير هو من حق المواطن الذي تعيش بلده على آبار من النفط ولا يجد هو مسكناً بسيطاً بينما تُبنى للأمراء القصور. انها توجيهات فقط، ومادام الأمراء وعلماؤهم لديهم مساكن، فلن يلتفت اليك أيها الموطن الضعيف)!

سعيد القاضي تصور أنه قد بديء بتوزيع الاراضي والشرهات فسارع وكتب: (أين قطعان المرجفين من خوارج وخونج من توجيهات الخير التي أصدرها ولي أمر المسلمين لخير ورفاه شعبه)؟! انتظر يا أخانا قليلاً، حتى لا تصدم بشاحنة!

عصام الزامل الكاتب الإقتصادي علق: (هذه ليست حلولا جديدة. هذا إعلان فشل خطة بناء ٥٠٠ الف وحدة سكنية؛ وهو بالضبط ما توقعه الغالبية عند إعلان المشروع). اي انتقلنا من كذبة نصف مليون منزل سرقت مخصصاتها، الى كذبة جديدة. اشبعوا!

منافق تلقف الأمر فغرّد حانثاً: (أقسم بالله ليست محاباة أقولها، ويسألني الله عنها يوم القيامة، نحن نعيش عصراً ذهبياً بعهد عبدالله بالمشاريع)! احد الأذكياء جمع مشاريع وقرارات وأوامر ابو متعب (الملك) التي لم تنفذ، فوجدها بالتريليونات ذهبت اموالها في جيوب السفهاء من الامراء وحاشيتهم. هيئة الفساد تقول ٣ تريليون ريال ضاعت في مشاريع وهمية ونصف وهمية لم تكمل!

هنا يأتي الكذابون المنافقون الذين لا يريدون بيوتاً، فقلب أبو متعب مسكنهم!

طاح حظكم على أبو متعب بتاعكم.

كتب منافق منهم: الله درك أيها الملك الصالح! الله درك أيها الملك الوالد! الله درك أيها الملك العادل!

منافق آخر كتب: (حب الملك اللي ذبحنا من سنين!).. فترد عليه واحدة من جنسه: (بل قلوبنا سكنها ملك أحب شعبه فأحبوه)! لينط واحد فيزيدهم: (قد تجد ملكاً في أي وطن، ولكن قلما تجد وطناً في قلب ملك)!!

الله الله على هذا التخبيص!

محمد الخالدي رد على هؤلاء: (أقول: اسكنوا في قلبه لحالكم، وأعطوني ارضاً وقرضاً، وخلّوا القلب لكم)! وتابع: (عشان تكون سعودي لازم تطبل يعني؟ طيب هذا أنا سعودي، وقلبه لا هو مسكني، ولا بطيخ. ايش المشكلة؟ أحد عنده اعتراض؟!). وتناغم معه آخر: (طيب لو سمحتم أريد البطين الأيمن، فلا يقربنه أحد)! ليكمل ثالث: (قلنا تطبيل بس مو كذا. الشعب عايش عالايجار، نبي بيوت. ما نبي قلوب نسكنها).

وأتممت سارة عبدالله حكاية قلب الملك مسكننا الكبير فقالت: (وقلب خالد المقلط، وقلب العساف المجلس! أفلحنا) وخالد هو مدير ديوان الملك؛ والعساف وزير ماليته!

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

Adobe PDF
النسخة المطبوعة

Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى

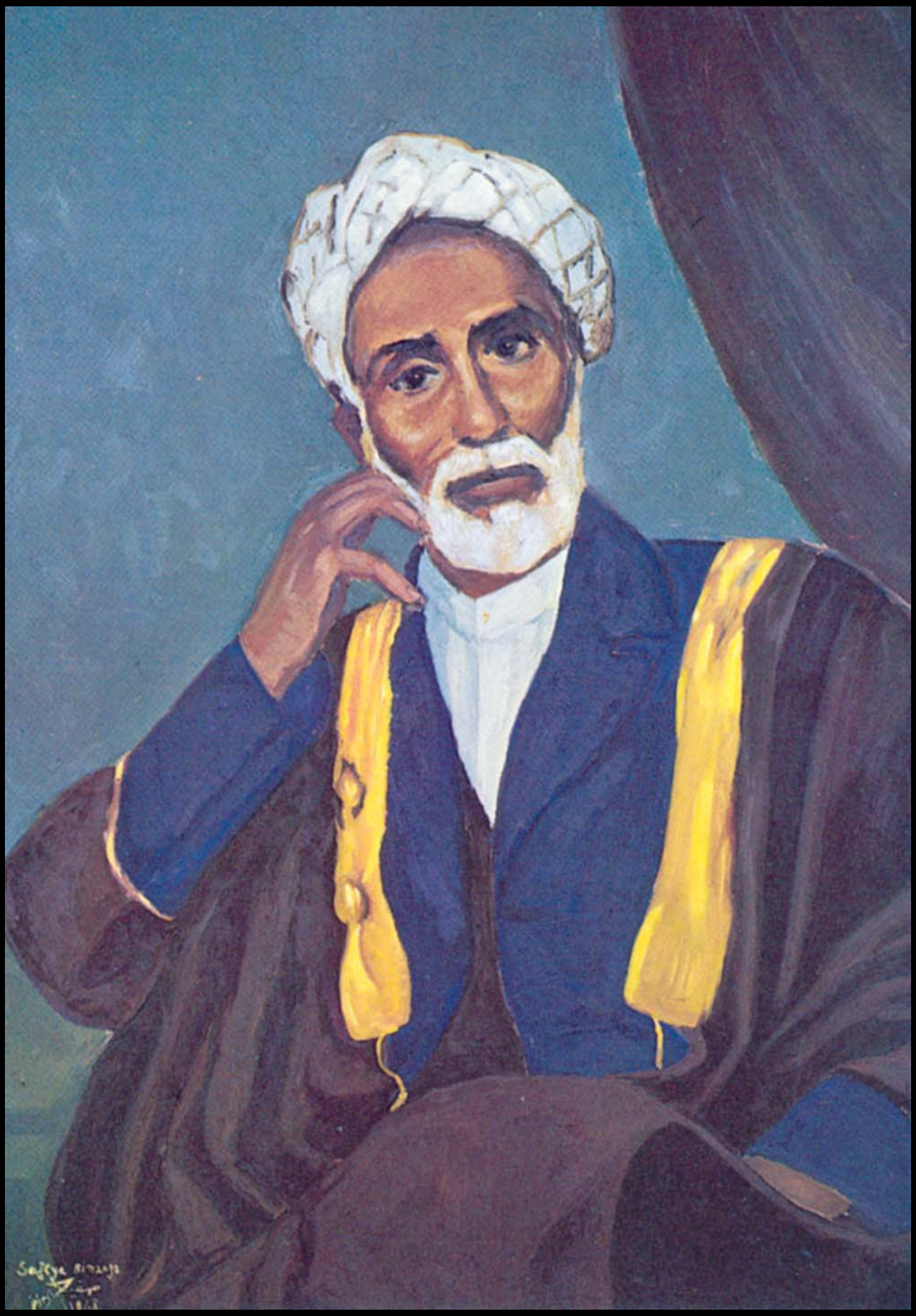

لوحة للفنانة صفيّة بن زقر